جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية / كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

المقايضة التجارية أسلوباً تجارياً لمواجهة عجوزات الموازنات المالية في العراق

رسالة تقدم بها الطالب
محمد منعم غانم الاسدي
إلـــى
مجلس كلية الادارة والاقتصاد – جامعة القادسية وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

بإشراف
الاستاذ الدكتور
عبد الكريم جابر شنجار العيساوي

1437هـ 2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

((قَالُواْ سُبۡحَٰنَكَ لَا عِلۡمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمۡتَنَآۖ إِنَّكَ
أَنتَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ))

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة (32)

الاهداء

لوجه الله تبارك وتعالى والحمد لله الذي هداني لهذا واعانني فيه ...

إلى من أمرني بطلب العلم من المهد إلى اللحد ، نبينا محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) اجلالاً واكراماً .

إلى ولي أمر المسلمين ونور هدايتهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع) فخراً واعتزازاً .

إلى من بنعمته تربيت وبمائه ارتويت وبأرضه سعيت ، وطني الغالي

إلى من قال الله في حقهما :

(... ولا تقل لهما أفٍ ولا تنهرهما وقل لهما قولاً كريماً) ، اللذان ساندني ورفعاني إلى أعلى درجات التقدم والنجاح (والداي أطال الله في عمرهما) .

إلى سندي في حياتي الذين صبروا طوال جهدي .. أخوتي واخواتي الاعزاء .

إلى من قاسمتني الجهد والعناء ... زوجتي الغالية .

إلى الزميل الشهيد (عبد الله حميدي) رحمه الله .

أهدي هذا البحث المتواضع راجياً المولى عز وجل حسن القبول .

شكر وامتنان

الحمد لله سبحانه وتعالى الذي أعانني على إتمام هذا البحث ، والصلاة والسلام على الهادي الأمين والسراج المنير ، خاتم المرسلين وسيد الناس اجمعين محمد بن عبد الله (ص) وعلى آله الطيبين الطاهرين .

يملي عليَّ واجب العرفان بالجميل وأنا انهي دراستي أن اسجل شكري وتقديري إلى من نهلت من علمه وكرمه الكثير أستاذي الفاضل أ.د. عبد الكريم شنجار العيساوي المشرف على هذا البحث لرعايته الكريمة لي باخلاقٍ نبيلة لاسيما ما قدمه من توجيهات سديدة ومتابعةٍ متواصلة وحرص كبير على انجاز هذا البحث وإظهارها بشكلها النهائي .

كما يقتضي الواجب ايضاً أن أتقدم بخالص الشكر والاعتزاز إلى جميع اساتذتي في الدراسات العليا الذين تلقيت منهم المحاضرات القيمة وما قدموه من دعم ومساندة في المرحلة التحضيرية للدراسة .

ويسرني أن اتقدم بالاحترام والتقدير إلى رئيس واعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول وقراءة ومناقشة البحث وإبداء آرائهم وملاحظاتهم العلمية .

ويتوجب عليَّ في هذا البحث أن اشكر اصحاب القلوب الطيبة والطباع الحميدة والشفافة الزملاء في الدراسات العليا الذين رافقوني بألفةٍ ومحبةٍ وتعاون مثمر وبنّاء .

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى منتسبي كلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية وموظفي كلية الادارة والاقتصاد ومكتبة الكلية لما قدموه لي من تسهيلات لانجاز مهمة البحث .

وفي النهاية لا يسعني إلا أن اقدم شكري وبالغ امتناني واعتذاري إلى كل من ساعدني ووقف إلى جانبي لمواصلة مشواري العلمي وفات عليَّ ذكرهم عسى الله أن يجزيهم خيراً عني .

الباحث

اقرار المشرف

أشهد أنَّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (**المقايضة التجارية أسلوباً تجارياً لمواجهة عجوزات الموازنات المالية في العراق**) قد جرت تحت إشرافي في كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة القادسية ، وهي جزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية..

توقيع المشرف

الاسم : أ.د. عبد الكريم شنجار العيساوي

التاريخ 5 /6/ 2017

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

التوقيع

الاسم : أ.م.د. امل اسمر زبون

رئيس قسم الاقتصاد

التاريخ 6 /6/ 2017

توصية الخبير اللغوي

أشهد أنّ رسالة الماجستير الموسومة بـ (**المقايضة التجارية أسلوباً تجارياً لمواجهة عجوزات الموازنات المالية في العراق**) ، التي تقدم بها الطالب (**محمد منعم غانم**) قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية تحت اشرافي واصبحت تتسم بأسلوب علمي وخالية من الاخطاء اللغوية ولأجله وقعت.

الاستاذ : م.م. عبد الحسن حريبي احمد

التاريخ 5/9/2017

إقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد أننا اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ (المقايضة التجارية اسلوباً تجارياً لمواجهة عجوزات الموازنات المالية في العراق) التي قدمها الطالب (محمد منعم غالم الاسدي) وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية وقد ناقشنا الطالب بمحتوياتها وفيما له علاقة بها وقد وجدنا أنها مستوفية لمتطلبات الشهادة وعليه نوصي بقبول الرسالة بتقدير(جيد جداً) .

المدرس الدكتورة
ميامي صلال صاحب
عضواً
2017 / 2 / 28

الاستاذ المساعد الدكتور
عياد محمد علي باش
عضواً
2017 / ٣ / ١

الاستاذ الدكتور
عبد الكريم جابر شنجار العيساوي
عضواً ومشرفاً
2017 / ٣ / ٧

الاستاذ الدكتور
كامل علاوي كاظم
رئيساً
2017 / ٢ / ٢٨

مصادقة الكلية

صدقت في مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية .

الاستاذ المساعد الدكتور
مجيد عبد الحسين هاتف
العميد
2017 / / /

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية	
الاهداء	
شكر وامتنان	
اقرار المشرف	
اقرار المقوم اللغوي	
اقرار المقوم العلمي	
المحتويات	أ-ب
قائمة الجداول	ج-د
قائمة الاشكال	هـ
قائمة المخططات الافتراضية	هـ
المقدمة	3-1
الفصل الاول : الاطار المفاهيمي للمقايضة التجارية	62-4
المبحث الاول : المفاهيم المتعلقة بالمقايضة التجارية	24-4
اولاً : الدوافع والشروط والصعوبات للمقايضة التجارية	7-4
ثانياً : الصيغ والاشكال للمقايضة التجارية	24-7
المبحث الثاني : المقايضة اساس النظريات التجارية (التقليدية والحديثة)	39-25
اولاً : النظريات التجارية .	32-25
ثانياً : المكاسب من المقايضة التجارية .	39-32
المبحث الثالث : التجارب الدولية ومواقف المنظمات الدولية والمتعددة الاطراف من المقايضة التجارية	62-40
اولاً : التجارب الدولية في المقايضة التجارية .	59-41

ثانياً : موقف المنظمات الدولية المتعددة الاطراف من المقايضة التجارية	62-59
الفصل الثاني : اتجاهات عجز الموازنة في العراق .	83-63
المبحث الاول : ماهية الموازنة العامة للدولة .	71-63
اولاً : مفهوم الموازنة العامة .	64-63
ثانياً : التوازن واختلال في الموازنة العامة .	66-65
ثالثاً : العجز والتوازن للموازنات في المدارس الاقتصادية .	68-66
رابعاً : اسباب التوسع الحقيقي في الانفاق العام .	70-68
خامساً : معالجة عجز الموازنة العامة .	71-70
المبحث الثاني : واقع الموازنة الفيدرالية للعراق للمدة (2004-2014)	79-72
اولاً : الايرادات العامة .	77-72
ثانياً : النفقات التشغيلية .	78-77
المبحث الثالث : اساليب تمويل عجز الموازنة .	83-79
أولاً : اسلوب التمويل الداخلي .	81-79
ثانياً :اسلوب التمويل الخارجي .	83-81
الفصل الثالث : خيار المقايضة التجارية لمواجهة عجز الموازنة العامة في العراق .	143-84
المبحث الاول : تصاعد الاهمية للنفط الخام في العالم .	97-85
اولاً : دور النفط في مصادر الطاقة العالمية .	86-85
ثانياً : الطلب العالمي للنفط الخام في العالم .	88-86
ثالثاً : الاحتياطيات العالمية من النفط الخام .	91-89
رابعاً : مصادر الطاقة الاخرى في العالم .	97-91
المبحث الثاني : النفط الخام والاقتصاد العراقي .	107-98
1- الانتاج النفطي للعراق ما بعد عام 2003 .	101-99

2-الصادرات النفطية للعراق ما بعد عام 2003 .	103-101
3-حجم الاحتياطيات من النفط الخام للعراق ما بعد عام 2003 .	105-103
4-جولات التراخيص .	107-105
المبحث الثالث : المبررات والاساليب المقترحة لاستخدام المقايضة التجارية .	143-108
اولاً : المبررات .	116-108
ثانياً : الاساليب المقترحة لاستخدام المقايضة التجارية .	143-116
الاستنتاجات والتوصيات .	146-144
المصادر .	154-147
الملحق .	17-1
الملخص باللغة الانكليزية	A

قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
1	نسبة التجارة البينية بين دول الاتحاد الاوربي لسنوات مختارة نسبة مئوية %	13
2	الميزة المطلقة بين الولايات المتحدة وبقية العالم .	26
3	الميزة النسبية بين الولايات المتحدة وبقية العالم.	28
4	التبادل التجاري (جون ستيوارت مل) .	30
5	المقايضة التجارية بين الدول المتحولة (الاشتراكية سابقا) للسنوات (1966-1999) .	42
6	هيكل صادرات روسيا الفيدرالية (2011-2013) .	44
7	هيكل استيرادات روسيا الفيدرالية للمدة (2011-2013) .	45
8	هيكل صادرات إندونويسيا للمدة (2011-2013) .	48
9	هيكل استيرادات اندونيسيا للمدة (2011-2013) .	50
10	هيكل صادرات مصر للمدة (2011-2013) .	53
11	هيكل استيرادات مصر للمدة (2011-2013) .	54
12	هيكل صادرات الجزائر للمدة (2011-2013) .	56
13	هيكل استيرادات الجزائر للمدة (2011-2013) .	58
14	اهمية الايرادات النفطية في الموازنة العامة للعراق للمدة (2004 -2014)	73
15	العجز او الفائض في الموازنة العامة في العراق للمدة (2004-2014) .	75
16	اهمية الايرادات الضريبية في الميزانية العامة العراقية للمدة (2004-2013) .	76
17	الطلب العالمي على النفط الخام للمدة (2010-2014) .	87
18	الاحتياطات العالمية من النفط الخام للمدة (2010-2014) .	89

19	حصص مصادر الطاقة من اجمالي الامدادات بالطاقة الاولية في العالم لعام 2008 .	91
20	كمية الانتاج النفطي ومعدل النمو السنوي للنفط الخام العراقي للمدة (2002-2014)	99
21	الاهمية النسبية للصادرات النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2003-2014) .	102
22	الاحتياطات النفطي للعراق للمدة (2003 -2014) .	104
23	الاهمية النسبية للصادرات النفطية من قيمة الصادرات الاجمالية للمدة (2002-2014) .	110
24	مؤشر الانكشاف التجاري للعراق للمدة (2003-2013) .	111
25	حصص الانتاج النفطي لدول اوبك لعام 2014 .	114
26	التجارة الخارجية للمجموعة الاولى من الدول الاشتراكية (سابقا) مع العراق للمدة (1973-1990) .	119
27	التجارة الخارجية للمجموعة الثانية من الدول الاشتراكية (سابقا) مع العراق للمدة (1973-1990) .	120
28	التجارة الخارجية للمجموعة الثالثة من الدول الاشتراكية (سابقا) مع العراق للمدة (1973-1990) .	121
29	نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (2003-2014) .	132
30	تجارة العراق البينية مع الدول العربية لعام 2014 .	138

قائمة الاشكال

رقم الشكل	الموضوع	رقم الصفحة
1	قبل قيام المقايضة	33
2	المكاسب من المقايضة لبلد واحد	34
3	المكاسب المتبادلة من المقايضة	35
4	تحليل المكاسب الفردية من المقايضة	37
5	المؤهلات التجارية وعملية المقايضة للشخصين	38
6	التوازن العام للمقايضة (الامثلة التجارية)	39
7	مصادر الطاقة النفطية وغير النفطية (الاخرى البديلة) لعام 2008	92

قائمة المخططات الافتراضية

رقم المخطط	الموضوع	رقم الصفحة
1	نموذج المقايضة المتنوعة بين الدولة الصناعية والدولة النامية .	10
2	تقدم الشراء .	14
3	عملية ربط الصفقات .	15
4	مبادلات الشراء المتقابل بنسبة (100%) .	17
5	التعويض الثلاثي مع الصرف الاجنبي.	18
6	التعويض الثلاثي مع تحويل مالي.	19
7	التعويض الكامل (القيمة بالنقود) .	20
8	التعويض الجزئي (القيمة بالنقود) .	21
9	طريقة التعاون الصناعي .	22
10	المقايضة بأسلوب التعاون الصناعي .	134
11	المقايضة المتنوعة بين العراق وفيتنام .	137
12	التعويض الثلاثي مع الصرف الاجنبي .	143

المقدمة :

قد يبدو إلى البعض إن في عالم اليوم لا توجد مقايضة تجارية بمعناها التقليدي والمتمثل بأنها التجارة دون نقود ، ولكن ليس هكذا الحال في العصر الحديث ، فالمقايضة التجارية أو معانيها الاخرى والمرادفة لها مثل التجارة المتقابلة أو التجارة المتكافئة ، قد استخدمت على نطاق واسع إلى مدى قريب وذلك في عهد وجود المعسكر الاشتراكي (الاتحاد السوفيتي السابق) ، أذ كان هذا النوع من التجارة يمثل العمود الفقري في قيام التبادل التجاري بين اعضاء هذا المعسكر والدول الحليفة والصديقة له ، وبالطبع كانت الفلسفة السياسية تقف وراء تبني هذا الاسلوب في إقامة العلاقات الاقتصادية والتجارية والمتمثل برفض مبادئ وأسس فكرة انشاء منظمة التجارة العالمية من قبل قادة السوفيت آنذاك ..

لقد طورت الاساليب والصيغ للتعامل التجاري وفقاً للمقايضة ، بالشكل الذي يطرح عدة بدائل للتعامل التجاري بين الدول الراغبة للدخول في هذا النوع من التجارة ، بما ينسجم مع أوضاعها ، فضلاً عن تلك القديمة طرحت الاساليب الاكثر تعقيداً تلجأ اليها حتى الدول المتقدمة وشركاتها العملاقة عبر التعامل الداخلي بين تلك الشركات ، بما لا يتعارض مع مبدأ حرية التجارة التي تتبناها المؤسسات الدولية المتعددة الاطراف .

وأما ما يتعلق بالعراق فهو الآخر أستخدم هذا النوع في التعامل التجاري من خلال صيغة الاتفاقيات الثنائية مع شركاء العراق التجاريين ، وقد بلغ عدد تلك الاتفاقيات نحو (98) اتفاقية ثنائية تجارية موزعة ما بين الدول الاشتراكية والدول النامية وحتى مع الدول الغربية (الصناعية) ، وكما هو معروف ان نهج الدول قبل عام 2003 كان مستنداً على الافكار الاشتراكية التي سادت مع تطلعات حركات التحرر من السيطرة المباشرة للدول الكبرى ودفع هذا التقارب الفكري مع مجموعة الدول الاشتراكية والدولة العراقية آنذاك إلى اتباع المقايضة في تعاملاته التجارية واخذت نطاقاً واسعاً في الثمانينيات القرن المنصرم وفي اجواء حرب الخليج الاولى ، وبعد التغير الجذري للنظام السياسي والاقتصادي في العراق ما بعد عام 2003 ومحاولة النظام الجديد الاندماج في النظام الرأسمالي لم تسمح الظروف التي عاشها العراق بعد بروز ظواهر التنافر السياسي بين الفرقاء في العملية السياسية بعد ان شهد ارتفاع في سعر النفط الخام ، ولكن لم تهتم الدولة بشكل لائق في رسم السياسات الاقتصادية بشكل خاص ، وكان الجميع غافلاً عن الحقيقة السعرية لأسعار النفط الخام في العالم غير المستقرة بعد ان شهدت المنطقة احداث سياسية في ظل ما يسمى بالربيع العربي ، استخدم النفط كإحدى ادوات الصراع ، وانخفض سعر البرميل الى ما دون (40) دولار ، الامر الذي انعكس على الموازنة الفيدرالية السنوية للحكومة العراقية ، وفي ظل التوقعات في استمرار العجز في الموازنة دفعنا الى طرح خياراً اقتصادياً لتخفيف من ذلك العجز عبر تبني اسلوب المقايضة التجارية للعراق .

اهمية البحث :

بالإضافة الى ما تم ذكره في المقدمة تكمن الاهمية في بيان ما يأتي :-

1-توضيح اسلوب المقايضة التجارية وانواعها البسيطة والمعقدة والتي اعتمدتها الدول المختلفة عبر الزمن .

2-طرح هذا الخيار التجاري امام العراق لمواجهة عجوزات الموازنات المالية الاتحادية او السعي لتوفير بدائل اخرى للموارد المادية من السلع والخدمات .

مشكلة البحث :

تعاني الموازنة العامة في العراق من عجز مالي خصوصاً في السنوات الاخيرة بسبب اعتمادها الرئيس على عوائد الصادرات النفطية ، عليه نرى في تبني اسلوب المقايضة محاولة للتخفيف من وطأة ذلك العجز ..

فرضية البحث :

ان اتباع اسلوب المقايضة في التجارة الخارجية للعراق كفيل بتحقيق نتائج ايجابية قادرة على ضمان التنوع في الاقتصاد العراقي، وتخفيض عجوزات الموازنة العامة في العراق.

هدف البحث :

يهدف البحث الى اتباع اسلوب المقايضة التجارية وما يتضمنها هذا الاسلوب من مقترحات تلائم اقتصاد العراق وتجارته الدولية وضمان علاقاتها الاقتصادية مع دول لعالم .

منهجية البحث :

تم استخدام طريقة التحليل الاقتصادية الاستنباطية وذلك بتناول موضوع المقايضة التجارية بشكل عام وأساليبها المستخدمة ثم التوصل الى منهج خاص مع الاستعانة بالأسلوب التحليلي الوصفي للمتغيرات الاقتصادية التي تم الاشارة اليها في الدراسة .

هيكلية البحث :

تناول البحث ثلاثة فصول فضلاً عن الاستنتاجات والتوصيات فقد تناول الفصل الاول الإطار النظري لمفهوم المقايضة التجارية وذلك من خلال ثلاثة مباحثٍ ، اختص المبحث الاول بالاطار المفاهيمي للمقايضة التجارية اما المبحث الثاني فتطرق الى النظريات الاقتصادية والمكاسب من عملية المقايضة التجارية والمبحث الثالث جاء في التجارب الدولية ودور المنظمات الاقتصادية في المقايضة التجارية .

وقد عنى الفصل الثاني باتجاهات عجز الموازنة في العراق وجرى تغطيته من خلال ثلاثة مباحث ، تناول المبحث الاول ماهية الموازنة العامة للدولة وتطرق المبحث الثاني الى واقع الموازنة الفيدرالية للعراق للمدة (2004-2014) وتناول المبحث الثالث اساليب تمويل عجز الموازنة .

اما الفصل الثالث فقد تطرق الى خيار المقايضة التجارية لمواجهة عجز الموازنة في العراق وجرى تناوله في ثلاثة مباحث ، عنى المبحث الاول بتوضيح تصاعد اهمية النفط الخام في العالم وانصب المبحث الثاني على دراسة النفط الخام والاقتصاد العراقي فيما كرس المبحث الثالث لتحديد المبررات والاساليب المقترحة لاستخدام المقايضة التجارية .

الدراسات السابقة :

حاولنا الحصول على دراسات سابقة تتناول موضوع البحث سواء أكانت رسائل او اطاريح فلم نحصل على ذلك بل هناك اشارات الى هذا الموضوع وجدت على الشبكة الدولية للانترنت ولم توثق هذه الاشارات في قائمة المصادر للدراسات حسب قواعد النشر المتبعة في معظم المجلات والدراسات الرصينة والتي بلغت نحو اربعون موقعاً وهي رؤى تنسجم مع السيد المشرف على البحث نظراً لان هنالك اختلاف على مدى الرصانة التي تتمتع بها هذه المصادر ، ولكن تجدر الاشارة الى ان الكثير من المؤسسات العلمية الاكاديمية الرصينة بدأت تستخدم النشر على الموقع الالكتروني لها بدلاً من النسخ الورقية او المطبوعات والدوريات لغرض سرعة ايصالها للمستفيد .

اما التعامل بالمقايضة التجارية فقد كان سائداً كثيراً في حقبة الاتحاد السوفيتي السابق للمدة(1945 – 1990) وكانت هناك دراسات تعد اليوم قديمة ولا تصلح بشكلها التقليدي إذ تطورت اساليب التجارة التقليدية اليوم ، ولكن ما تجدر الاشارة اليه ان هذا الاسلوب (المقايضة التجارية) لا يعني انه لم يستخدم في الوقت الحاضر فمثلاً استخدمته ايران اثناء فترة العقوبات الدولية المفروضة عليها في تعاملاتها التجارية مع روسيا الاتحادية والهند وحتى مع اليابان.

المبحث الاول

المفاهيم المتعلقة بالمقايضة التجارية

تمهيد .

ان قيام الافراد بالتخصص في انتاج أي سلعة من السلع سيوفر لديهم فائضاً عند استهلاك هذه السلعة ، ويقوم هؤلاء الافراد بمبادلة الفائض عن حاجتهم من هذه السلعة بسلعة اخرى فائضة عند اقرانهم ، إذ تسمى هذه العملية (مبادلة سلعة بسلعة اخرى) بنظام المقايضة ، وقد استخدم هذا النظام في المجتمعات الانسانية القديمة .

وان عدم توفر وحدة تحاسب منفصلة ، او أي وسيط في التبادل دعى الانسان في هذه المجتمعات الى استخدم نظام المقايضة ، والذي بموجبه تبادل السلع بسلع مختلفة بدون وحدة تحاسب في عملية المقايضة ، أي ان المتعاملين في هذا النظام يعرضون ما يطلبه الاخرين ، ويطلبون ما يعرضه الاخرون ايضاً ، أي بمعنى وجود توافق مزدوج بين رغباتهم وقلة وجود السلع المعروضة او المتبادلة وذلك لقلة التخصص وتقسيم العمل في انتاج السلع.

اولاً : الدوافع والشروط والصعوبات للمقايضة التجارية :

1-الدوافع الى المقايضة التجارية :

ان الدوافع التي تدفع البلد ليعمل بالمقايضة التجارية عديدة ومتنوعة ، فبالنسبة لبلدان الكتلة الشرقية (سابقاً) هناك دوافع سياسية واقتصادية واسعة مسيطرة وينظر الى المقايضة التجارية على انها وسيلة فعالة تؤدي الى احكام السيطرة على التجارة الخارجية ، إذ انها تحقق التوازن التجاري مع بلدان معينة ، وقد تكون وسيلة ناجحة في انجاز أهداف تتعلق بقطاعات خاصة .

وهناك حوافز دفعت الدول النامية للعمل بالمقايضة التجارية وهي حوافز مالية تسويقية او التنموية ، إذ ان المقايضة مع الدول كانت في صعود منذ سنة 1982 وقد استمر بعد هذا التاريخ بالمنوال نفسه ، اما الاسباب التي دعت الدول لذلك كثيرة ومتنوعة ، فالكساد الاقتصادي ، وتدهور اسعار السلع ومشكلة المديونية في هذه الدول خلقت ظروفاً صعبة جداً وقفت حائلاً دون استمرار علاقتها التجارية القائمة على اساس السلع مقابل النقود ، فالمقايضة التجارية هي وسيلة لتخفيف بعض مشاكل هذه الدول ، وبالإمكان تقسيم الدول النامية المشتركة في مجال المقايضة التجارية على مجموعتين الأولى وهي الدول التي تسعى الحصول على الاستيرادات ، والثانية التي تسعى الى بيع صادراتها .

فبعض الدول النامية تواجه نقصاً حاداً في العملة الاجنبية وحواجز تقف حائلاً دون حصولها على أشكال التمويل التقليدي ، فتنظر الى المقايضة التجارية على انها وسيلة لتمويل التجارة في تغطية استيرادها ، والبدائل المتاحة لهذه الدول تعتبر محدودة جداً .

والدول الاخرى تواجه نقصاً اقل حدة بالنسبة للعملة الاجنبية وانها لا تزال قادرة على الاقتراض ، فلابد من العمل بالمقايضة التجارية على أنها وسيلة لدعم الصادرات ، أي الحوافز التسويقية هي التي تعمل ، وينطبق هذا بشكل خاص على الصفقات التي تحتوي على شراء متقابل.

وفي الجانب التطبيقي قد تلجأ الدول النامية الى إدماج العناصر التي ورد ذكرها في الحالتين اعلاه معاً ، وفي بعض الاحيان تسعى هذه الدول الى تحقيق اهداف اخرى ، كهدف تحقيق التوازن لموازين مدفوعاتها ، أو الحصول على خبرة من خلال نقل التكنولوجيا [1].

ومن الخطأ الشائع اعتبار المقايضة التجارية خالية من النقود ولو انها كذلك في قليل من حالات المقايضة الكلاسيكية ، إلا انها في الحالات الاخرى الكثيرة تستخدم النقود فيها واهم نقطة ترد حول المقايضة التجارية هي انها تهدف الى الموازنة الجزئية لنفقات اي بلد من العملة الصعبة.

وقد أسهم النفط في تطوير الاخذ بالمقايضة التجارية خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي اذ واجهت العديد من الدول المصدرة للنفط مشاكل مالية خلال مدة الفائض النفطي ، مما دفعها الى عرض النفط في المقايضة التجارية كوسيلة للتخفيف عن كاهلها خلال تلك المدة.

ويمكن تلخيص الدوافع والاسباب التي تدفع بالدول للعمل بالمقايضة التجارية الى ما يأتي:

أ-الحوافز المالية :

ان الاسباب المالية التي تدعو الى ممارسة المقايضة التجارية تكون في الاساس مرتبطة بعدم قابلية الدول النامية على تمويل استيرادها بواسطة الوسائل التقليدية ، ففي حالة استنفاذ البلد احتياطاته من العملات الاجنبية القابلة للتحويل الى جانب كونه غير مؤهل للاقتراض دولياً (عند امتناع مؤسسات الاقتراض الوطنية المختلفة منحه غطاء لاقتراضه) ، عندها وجب على ذلك البلد أن يبحث عن وسائل غير تقليدية لتمول استيراداته ، وتعتبر المقايضة التجارية احدى تلك الوسائل المتاحة ، وهي في اغلب الحالات تكون وسيلة لتمويل التجارة[2].

---

[1] التجارة المكافئة العالمية الاقتصاديات المتحولة :

at:http: (WWW.THE ECONOMIC INSTITUTION OF INTERNATIONAL.COM)

[2]Unequal partners : oxfam Briefing note , September 2006.

at:https//(www.ixfam.org) , 8/4/2015 .

ب–الحوافز التنموية :

تلجأ الدول النامية الى اقحام المقايضة التجارية كمحاولة منها لاقناع الاطراف المتاجرة معها في الدول الاخرى على توفير المساعدة لبرامج تنميتها خاصة في مجال التنمية الصناعية .

2–الشروط الاساسية في المقايضة التجارية .

وحتى يتم اجراء نظام المقايضة لابد من توفر بعض الشروط وكالاتي[3] :

أ–هناك فائض في الانتاج عن حاجة المنتج يستطيع التنازل عنه مقابل حصوله على سلعة او خدمة .

ب–يجب ان يكون في عملية المبادلة انتاج على شكل سلعة او خدمة بين الطرفين وتوفير الرغبة بينهما .

ج–يجب ان تحدد نسب من السلع او الخدمات في عملية المقايضة ، وفق نسب محددة او معروضة .

د–قابلية السلع على التجزئة بشكل لا يكون هناك تغيير في طبيعتها .

3–الصعوبات التي تواجه نظام المقايضة :

تقف امام نظام المقايضة مجموعة من الصعوبات هي بإيجاز [4]:

أ– من الصعب ايجاد توافق مزدوج لرغبات المتعاملين .

ب– عدم قابلية بعض السلع للتجزأة .

ج– من الصعب ايجاد مقياس واحد للتبادل .

د– صعوبة توفر وحدة مناسبة للدفع الاجل .

وقبل ان تظهر العملة النقدية مر نظام المقايضة التجارية بعدة مراحل فبعض المجتمعات اختارت انواعاً من الماشية لتكون مقياساً للسلع الاخرى ،والبعض الاخر من هذه المجتمعات اختارت سلع اخرى مثل القواقع والمحار وكانت هذه السلع تحظى بقبول عام لدى هذه المجتمعات ، وظلت هذه المجتمعات تعاني من ايجاد وحدة تحاسب في مبادلاتها التجارية

---

[3] محمد عزت غزلان ، اقتصاديات النقود والمصارف ، الطبعة الاولى ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2002 ، ص ص 15–16 .

للمزيد ينظر :

– د. بسام الحجار ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، دار المناهل اللبنانية ، بيروت ، 2006، ص18 .

– د. صبحي –تادريس قريصة ، د. مدحت محمد العقاد ، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1983 ، ص16 .

[4] بسام الحجار ، مصدر سبق ذكره ، ص18 .

الى ان توصلوا الى مبادلة سلعة بسلعة حسب احتياجاتهم ثم جاء نظام المقايضة الذي يقوم بمبادلة سلع بسلعٍ اخرى مختلفة.

ثانياً " الصيغ والأشكال للمقايضة التجارية :

هناك العديد من الصيغ والاشكال للمقايضة التجارية التي اخذ يطلق عليها تسمية جديدة تنسجم مع تطور الخدمات (Services) الى جانب ضمها الى السلع (Goods) بما يتعلق بالتجارة التقليدية في القرون المنصرمة الى العصر الحديث الذي بدأ مع ظهور كتاب ثروة الامم لـ(ادم سمث) عام 1776 ، فأخذ يطلق على المقايضة التجارية تسميات جديدة لا تخرج عن معناها التقليدي مثل التجارة المتكافئة ، او التجارة المتقابلة ، (Counter trade) ، وفيما يأتي توضيح لهذه التسميات :

1-التجارة المتكافئة :

تعني تبادل السلع والخدمات التي يتم دفع ثمنها كلياً او جزئياً مقابل سلع وخدمات اخرى بدلاً من المال ولكن يمكن استخدام التقنين النقدي في التجارة المضادة للاغراض المحاسبية في التعامل بين الدول ذات السيادة ، فان مصطلح التجارة الثنائية يستخدم معاملة تنطوي على تبادل السلع والخدمات عن شيء ذي قيمة متساوية[5] .

وتعني ايضاً نظام تجاري دولي يساعد الدولة على الحد من الاختلالات في التجارة بينها وبين الدول الاخرى الذي تنطوي تجارتها على التبادل المباشر لسلع بسلع اخرى بدلاً من استخدام العملة النقدية[6].

واحياناً يستخدم الصفقات المتكافئة ، والتي هي عبارة عن عقد مقايضة دولية محددة القيمة مع طرفين او اكثر مختلفين تتبادل بمقتضاها الاطراف المنتجات بعضها مع البعض الاخر دون ان يترتب على ذلك تحويل للعملة ، فدور النقود كوسيط للتبادل لا وجود له ولكن دورها كمقياس للقيم يبقى قائماً ومهماً ، اذ يتم تقييم كل سلعة على حدة ومن ثم تقييم اجمالي الكميات المطلوبة من كل طرف لتنفيذ الصفقة في ضوء القيمة الاجمالية للصفقة والمدونة في العقد ، وعادةً ما يتفق الطرفان على تحديد عملة دولية على اساسها تحدد اسعار السلع محل الصفقة وكذلك تحدد اسعار الصرف بين العملات الوطنية وتلك العملة الدولية في تاريخ العقد ، ومن الممكن ان تلك العملة هي عملة احد الطرفين حسبما يتم الاتفاق بينهما وعادةً ما تكون هذه العقود محددة المدة .

---

[5] at:https: (en.M.wiki pedia.org/wiki counter trade)2015/4/17.

[6] at:https : (study .com/academy/lesson/counter trade)2015/4/17.

ويمكن تحديد هذه العقود اذا اتفق الاطراف على ذلك عقب الانتهاء من التنفيذ في كل مرة على حدة ، وقد توسع العمل بنظام الصفقات المتكافئة في السبعينيات من القرن المنصرم واصبحت من اكثر الصيغ والاشكال التي شاع استخدامها على نطاق واسع ودخلت لأول مرة قاموس التجارة والاعمال والتعاون [7].

2-التجارة المتقابلة .

وهي شكل من اشكال التجارة تحتوي على عنصر من التبادل ، وهي تمثل الممارسات او الفعاليات التجارية غير المنسقة التي يربطها وجود عنصر التجارة المتقابلة ، فهي لا تشير الى تجارة خالية من العملة النقدية ، حتى لو كانت بدون نقود لكن في حالات قليلة هي المقايضة الكلاسيكية الا انها تستخدم العملة النقدية في كثير من حالاتها ، والتجارة المتقابلة تشير الى نقطة اساسية وهي الموازنة الجزئية لنفقات البلد من العملات الصعبة[8].

وقبل تناول هذه الصيغ والاشكال لابد من التذكير بالقول انه في الوقت الحاضر لا يتم التعامل بالمقايضة التجارية بصيغتها التقليدية ، وانما هناك العديد من الانواع بعضها بسيط والبعض الاخر يتسم بالتعقيد وجاء هذا التنوع في ظل التوسع في التجارة العالمية من حيث الهيكل والحجم ، وفيما يلي سوف نتناول تلك الصيغ والاشكال وكالاتي :

1- الصيغ الاقل تعقيداً وتتضمن :

أ-المقايضة المتنوعة :

ويقصد بها المقايضة الصافية او المقايضة الكلاسيكية عندما يتم تبادل السلع دون استخدام النقود ،ان مثل هذا النوع من الصفقات يعتبر قليل حالياً في التجارة الدولية وفي حالة وجودها يتم تنظيمها على مستوى الحكومات والمشكلة التي تقف حائلاً دون تطبيق المقايضة الكلاسيكية هي الصعوبة في تشخيص الرغبات المتطابقة ، فعلى سبيل المثال لهذا النوع من المقايضة في حالة دولة نامية استنفذت معظم احتياطاتها من العملة الاجنبية بشكل لا تتمكن فيه من الاقتراض الخارجي ، عندها لا تكون في الحالات الاعتيادية قادرة على الانخراط بشراء متقابل الا اذا كان المصدر الاجنبي (الدولة الصناعية) على استعداد لشحن البضائع بدون ضمانات او وجود شكل من اشكال التمويل غير التقليدي.

اما الطريقة البديلة هنا ان تقوم الدولة النامية بتصدير سلعة اولاً ، وان تستخدم العوائد المتحققة في تغطية تكاليف استيرادها ، كما ان الدولة الصناعية لا تقوم بشحن السلع ما لم تكن

---

[7] at: https: (sitef.coogle.com),20/4/2015 .

[8] كمال القيسي ، التجارة المتقابلة ، دراسة تعريفية ، وزارة التجارة ، مركز التدريب التجاري ، (غير منشور) ، تشرين الاول ، 1986 ،ص16 .

النقود جاهزة الدفع[9] ويفتح في العادة حساب لدى احدى البنوك ويستخدم لتنظيم التدفقات النقدية المصاحبة لتبادل تجاري معين ، أي ان الخطوة الاولى : تبدأ بشحن الصادرات من الدولة النامية ومن ثم تباع الصادرات الى المشترين النهائيين بخصم وتوديع العائدات في حساب وسيط.

نفترض ان لدينا معدات انشائية قيمتها الافتراضية (100 مليون دولار) ويقوم احد البنوك بالدور الوسيط بين الدولتين ، الصناعية المصدرة والدولة النامية المستوردة لهذه المعدات ، مقابل سلع تتكون من (كاكاو ومطاط) سعرها ايضاً يساوي (100 مليون دولار) .

ان الدور التجاري والمصرفي قامت به مؤسسة واحدة وهي الدولة الصناعية مثلاً ، يسترجع الوسيط مبلغ (2 مليون دولار) لتغطية قيمة صادراته (98 مليون دولار) ، نظراً لان تكاليف المقايضة التجارية (الخصم مع التكاليف الاخرى) هي (2 مليون دولار) ، وقد اضيفت الى فاتورة القيمة ، وبذلك تكون الدول النامية قد امتصت تكاليف المقايضة التجارية ضمن سعر المعدات الانشائية .

ويمكن توضيح انموذج المقايضة المتنوعة بموجب المخطط الافتراضي (1) والذي يبين كيفية تعاقب كل من الشحنات والمدفوعات ذات العلاقة .

---

[9] The Economist , Dec.14 , 1974, P.53.

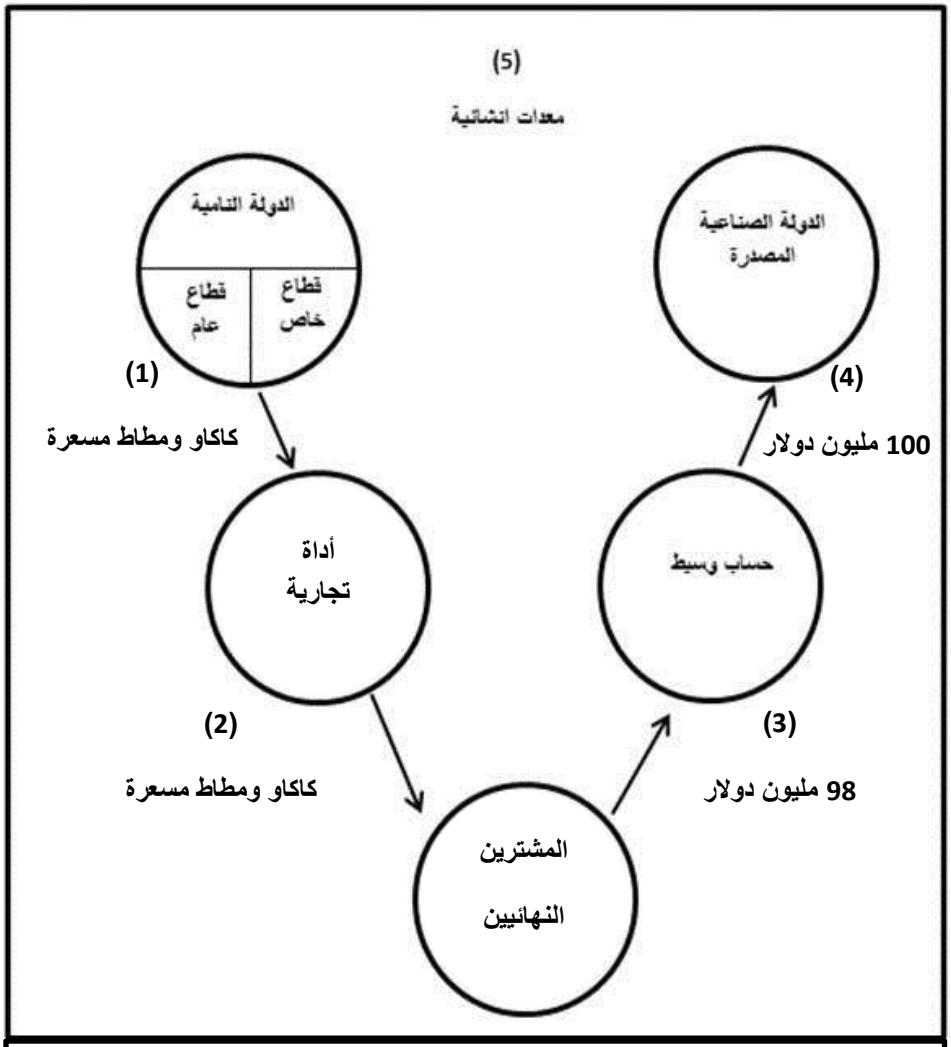

المخطط الافتراضي (1) نموذج المقايضة المتنوعة بين الدولة الصناعية والدولة النامية

المصدر : من اعداد الباحث

ب-اعادة الشراء : Buy – Back .

هو شكل من اشكال المقايضة التجارية ، ويتضمن هذا النوع في العادة قيام شركة صناعية في الدول الصناعية او غيرها ، بتجهيز المعدات على الاغلب مشاريع جاهزة الى الدول النامية ، ويتم الدفع لها سلعاً ينتجها المشروع المقام ، ومن الدول النامية التي ابرمت صفقات في اعادة الشراء اكثر من غيرها هي الصين خاصة مع اليابان ، والمانيا ، والولايات المتحدة الامريكية ، وقد تم الدفع لمجهزي المعدات بأنواع عدة من السلع المنتجة كالمواد الغذائية المعلبة ، الملابس والفحم.

وعلى الرغم من بساطة أنموذج اعادة الشراء ، الا ان هناك البعض من المشاكل العملية الواجب تخطيها عند اتباع هذا الشكل من المقايضة التجارية وهي :

(1) مشكلة التمويل ،هي من اهم المشاكل، إذ إن المدة بين شحن المكائن والمعدات ودفع تكاليفها قد يستغرق عدة سنوات ، وفي الغالب لا يتوفر التمويل بالشكل التقليدي لمثل هذا النوع من الصفقات .

(2) هناك مخاطر قد تعترض الصفقة ، منها ان المشروع المقام في الدولة النامية قد لا يكون ناجحاً كما ان السلع المنتجة من المشروع خاصة في قطاع التصنيع قد تنافس منتجات الشركات الصناعية المماثلة لشركة داخلة في عملية المقايضة التجارية[10].

ج-الاتفاقيات الثنائية والتسويات: Bilateral Clearing Agreements

يتم عادة عقد الاتفاقيات الثنائية فيما بين الحكومات (للدول الذي تؤكد على النوع بين أفضل النوايا) لتوسيع التجارة المشتركة بين الدولتين في سبيل بلوغ الموازنة التجارية بينهما ، فعلى سبيل المثال كأن تتفق الدول على انشاء آلية للتسوية تتضمن فقرات كالعملة المستخدمة ، قروض متأرجحة او قوائم لسلع محددة .

وهناك العديد من الحوافز التي تدفع الدول المختلفة الى عقد الاتفاقيات الثنائية وكذلك لايجاد طرق يتاح بواسطتها الحصول على الاستيرادات وزيادة الصادرات وان تلك الاتفاقيات تساعد الدول ذات العلاقة في تحقيق التوازن ضمن موازين مدفوعاتها الكلية[11].

ان السبب في لجوء الدول الى عقد هذه الاتفاقيات جاء على اثر تدهور العلاقات الاقتصادية الدولية في فترة ما بين الحربين العالميتين ، وخاصة عقب الكساد الكبير ، ولمواجهة ازمات التجارة الدولية واختلاف موازين المدفوعات في ذلك الوقت .

ونتيجة تسابق الدول الكبرى في فرض العديد من القيود على وارداتها وتخفيض قيم عملاتها من خلال اتباع مختلف انواع السياسات التي تحد من توسع الاسواق ، ومن ثم فالالتجاء الى عقد اتفاقيات الدفع الثنائي كان اجراءً استثنائياً لمواجهة ظروف ايضاً كانت استثنائية [12].

والمقصود بالاتفاقيات الدفع الثنائي ، هي عبارة عن اتفاقيات تعقد بين دولتين لادارة تجارتها المشتركة من خلال قنوات خاصة ، وتتضمن في العادة استخدام عملات التسوية وبذلك تتجنب استخدام العملات الاجنبية .

ومن الخصائص المشتركة في مثل هذا النوع من الاتفاقيات هي التي تمتد فقراتها لعدة سنوات (خمس سنوات قابلة للتجديد بعد الاتفاق بين الجهات الراغبة في هذه الاتفاقيات) .

---

[10] كمال القيسي ، مصدر سبق ذكره ، ص23 .

[11] المشرف

[12] at:http:(alahram.center.y007.com)

وان تتفق كلا الدولتين على موازنة تدفقاتها التجارية خلال فترة معينة ، وفي حال عدم توازن الحساب بينهما كأن تكون احدى الدولتين مدينة للاخرى بمبلغ معين من عملة التسوية ، عندها قد تعتمد وسائل لتصحيح هذا الوضع ، وقد تكون هناك فرص اخرى لقيام تحول تجاري بينهما ، فضلاً عن التسويات التي تتم بين الحكومات فهناك ايضاً اتفاقيات اخرى مشابهة لها ويتم تنظيمها خلال فترة اقصر من تلك وهي عادة (سنة واحدة) تكون فيها الاطراف المتعاقدة (بنوك او بيوت تجارية) وليست مؤسسات حكومية ، ويدعى مثل هذا النوع من الاتفاقيات في بعض الاحيان بـ(التسويات الصغرى) .

وبذلك نجد ان التسويات الصغرى قابلة للتطبيق في المقايضة التجارية بين دول العالم على خلاف الاتفاقيات المعقودة بين الحكومات[13].

د-التحول التجاري (التجارة البينية) Intra – trade :

تشير الى المبادلات المحولة من أعقد اشكال الاتفاقيات التجارية في المقايضة التجارية ويعمل هذا النظام من خلال الاتفاقيات الثنائية ، كما ان هذه الاتفاقيات تكون في الغالب خارج حدود التوازن ، وتشمل على الاكثر معالجة قروض التسوية ، الديون ، والمتاجرة بالسلع ذات العلاقة بين عدة دول ترتبط فيما بينها بإجراءات معقدة تشبه نسيج العنكبوت ، وقد يدخل بها صفقة محولة كعنصر ضمن تبادل واسع من التجارة المتقابلة وقد يكون هناك خصم كبير يؤخذ (اكثر من 10%) في عمليات التحول هذه بضمنه جزء يعتبر كتعويض للمحصول[14].

ويعمل هذا النوع بين الدول الداخلة او المنظمة ضمن التكتلات الاقتصادية والتجارية ، مما ينعكس على زيادة نسبة التجارة البينية بين الاعضاء ، ونلاحظ الاثار لهذا النوع من المقايضة التجارية في تزايد الاهمية النسبية للتجارة البينية بين دول الاتحاد الاوربي Eurpean union (EU) والتي تصل الى اكثر من (56%) في المتوسط على المستوى التجميعي [15] .
ولتوضيح هذه الصيغة يشير الجدول(1) الى التجارة البينية لدول (EU) .

---

[13] كمال القيسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 25-28 .

[14] المصدر السابق نفسه، ص29.

[15] U.N. Hand book of international trade and Development statistics, 2013 , New York 2014 , PP.61.

جدول (1)

نسبة التجارة البينية بين دول الاتحاد الاوربي لسنوات مختارة نسبة مئوية %

السنوات / البيان	1960	1970	1980	1990	2000	2010	2013
الاتحاد الاوربي	34.6	48.9	60.8	60.9	60.7	64.9	61.2

تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاستناد إلى :

sources :

-U.N Hand book of international trade and Development statistics, 1992 , New York 1993 , PP.38-39.

- U.N Hand book of international trade and Development statistics, 2013 , New York 2014 , P.61.

يلاحظ من خلال الجدول السابق التجارة البينية لدول الاتحاد الاوربي ففي السنوات الاولى كانت النسبة نحو (34.6%) من مجموع التجارة وهي مقتصرة على دول الاتحاد الاوربي فقط ، ولكن بعد عشر اعوام وبالتحديد في عام 1970 ارتفعت النسبة الى (48.9%) ، وهذه الزيادة تفسر على ان هناك مكاسب وارباح من وراء هذه التجارة ، وفي عام 1980 قفزت النسبة الى (60.8%) من مجموع التجارة البينية ، وهذا الارتفاع جاء نتيجة الارباح الحقيقية التي تضمنتها التجارة البينية لدول الاتحاد الاوربي خلال هذه السنوات ، وقد استمرت هذه الزيادة حتى الاعوام العشر اذ بلغت في عام 1990 نحو (60.9%) وظلت هذه النسبة مستقرة حتى عام 2000 فقد سجلت نحو (60.7%) .

اما اعلى مستوى بلغته التجارة البينية لدول الاتحاد الاوربي هو عام 2010 فقد سجلت في هذا العام نحو (64.9%) وهذه الزيادة جاءت نتيجة انضمام بعض الدول الى الاتحاد الاوربي في العقد الاول القرن الحادي والعشرون.

ويلاحظ ايضاً من خلال الجدول انه في عام 2013 انخفضت النسبة الى (61.2%) وهذا الانخفاض جاء نتيجة عدم استقرار الاسعار في السنوات الاخيرة في السلع الاساسية .

وجملة القول ان التجارة البينية لدول الاتحاد الاوربي تعد من احد التجارب الناجحة والطموحة في التكامل الاقتصادي ، فهذه التجربة توفرت لها العديد من مقومات النجاح والديمومة.

هـ-تقدم الشراء :

هو احد اشكال المقايضة التجارية الاقل تعقيداً كما هو موضح في المخطط الافتراضي (2) والذي يجري وفق الخطوات الاتية [16]:

الاولى : تقوم الدولة المصدرة بإرسال وبيع سلع الشراء المتقابل .

الثانية: توضع العوائد المتحققة في حساب خاص لهذا الغرض ، واخذ موافقة رسمية بذلك من الدولة (B) .

الثالث : عندها يقوم المصدر بإرسال سلعة الى الدولة (B) .

الرابعة : يحق للمصدر عند استكمال الوثائق المتفق عليها المطالبة بالأموال المودعة في الحساب الخاص .

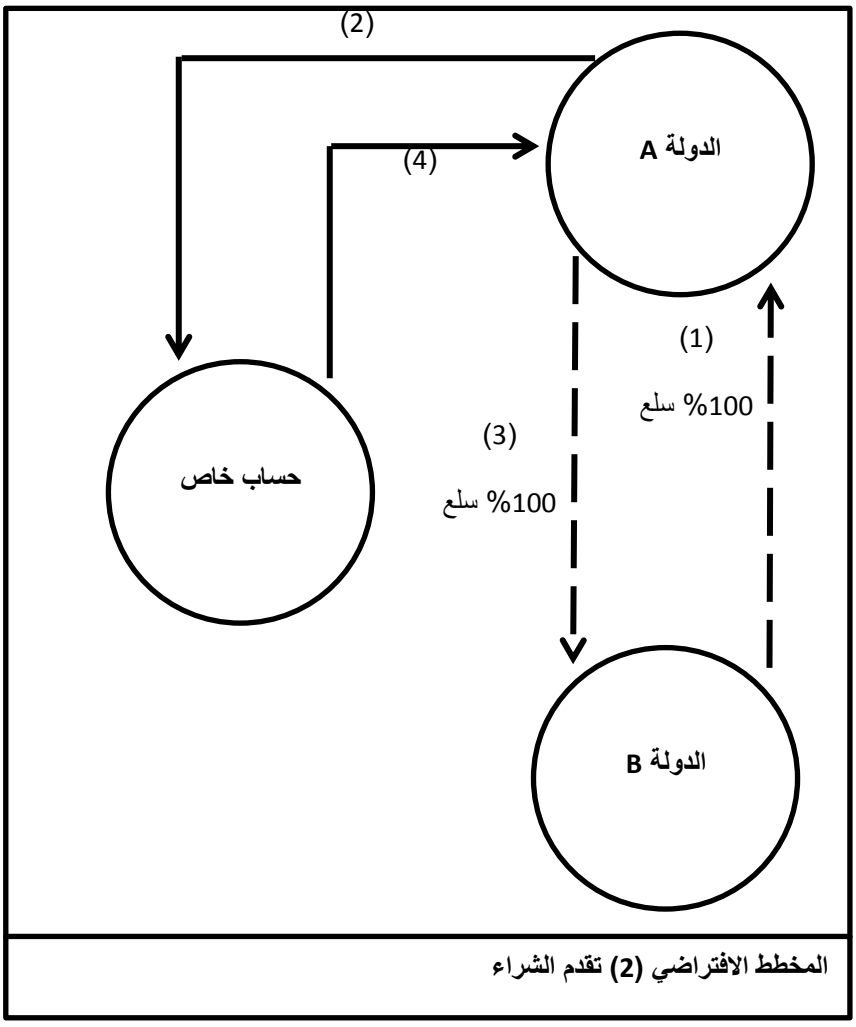

المصدر : من اعداد الباحث

و-ربط الصفقات : (Linked Deals)

[16] Business International , 1977 , P.70-71 . and P.86.

يمثل احد اشكال المقايضة التجارية كما يشير الى ذلك المخطط الافتراضي (3) ويجري هذا النوع عندما يقوم مستورد في الدولة (A) بأخذ سلع من الدولة (B) ويأخذ ضماناً من الدولة (B) مفاده ، ان صادراته المستقبلية لتلك الدولة قد تؤخذ لمقابلة قيمة السلع التي اشتراها وعند تلك التسهيلات لمصدر اجنبي بالإمكان اخذ رسوم تعتبر هامشاً على السلع التي تم استيرادها من قبله[17].

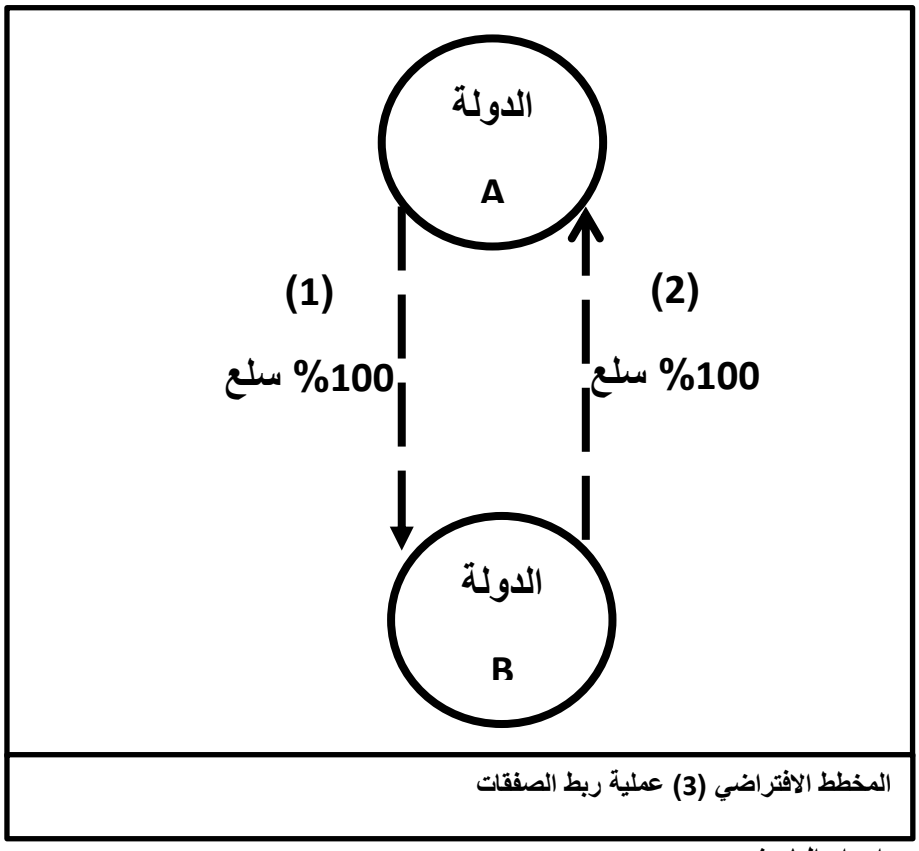

المخطط الافتراضي (3) عملية ربط الصفقات

المصدر : من اعداد الباحث

2-الصيغ الاكثر تعقيداً وتتضمن :

أ-الشراء المتقابل (Counter purchase) .

وهو من الأشكال المألوفة للمقايضة التجارية التي تمارسها الدولة النامية مع شركائها التجاريين ويتضمن شروط على كلا الطرفين هي الاستيراد للدولة النامية ، وبعد مدة من الزمن قبول المتاجرة مع هذه الدولة باستيراد منتجاتها التصديرية .

ويمكن توضيح المبادئ العامة للشراء المتقابل :

---

(17) (17) John P. Morgan , Op. Clt, PP.50-52.

* ان السياق الزمني للشراء المتقابل يبدأ بقيام الدولة النامية في العادة بالاستيراد كخطوة اولى ومن ثم التصدير كخطوة ثانية ، وقد تمتد فترة التصدير هذه عبر عدة سنوات .

* هناك في العادة عقدين او اكثر يتم بين الطرفين .

* ان هذا المنهج يعتبر اكثر ملاءمة بالنسبة للدول المدينة (المقترضة) ذات الاهلية ، او الدول التي لا تمتلك احتياطي من العملة الاجنبية ، وعندها يجري في العادة تمويل استيرادها بوسائل تقليدية مثل القروض ، لان الصادرات لا تستطيع تمويل الاستيرادات ، وانما هي تساعد في تحقيق موازنة النفقات على الاستيراد في وقت لاحق .

* ان العديد من الدول النامية تعطي موافقتها في منح التزامات الشراء المتقابل لطرف ثالث ، اذ ان الالتزام باستيراد منتجاتها المصدرة لتلك الدولة النامية تقوم بها في العادة شركة متاجرة ، كما ان المنتجات الفعلية التي ستصدر يجري الاتفاق عليها اما مسبقاً أو في وقت لاحق مع الدولة النامية.

* يقوم المصدر الاجنبي الى الدول النامية بالدفع الى الشركة المتاجرة او أي جهة اخرى يجري تحديدها مبلغاً من المال مساوياً للخصم زائداً النفقات الاخرى المتفق عليها .

* يطلب الخصم في العادة على سعر المنتج المصدر لتوفير حافز كافٍ للمشتري النهائي ويعتبر ذلك صحيحاً بالنسبة لمعظم صادرات المقايضة التجارية.

* يقوم المصدر الاجنبي الى الدول النامية في العادة باضافة التكاليف الزائدة الناجمة عن الشراء المتقابل التي يتحملها على السعر ، وتقوم الدول النامية بدورها بدفع التكاليف الزائدة[18].

ويمكن تلخيص كيفية قيام الشراء المتقابل بالخطوات الآتية :

الاولى : يتم التفاوض والتوقيع على العقود (1) و (2) في وقت واحد الا ان تنفيذها ياتي بشكل منفصل.

ثانياً: يتضمن العقد (2) عقوبات في حالة عدم قبوله .

ثالثاً: بالإمكان اناطة العقد (2) الى طرف ثالث ، بشرط موافقة الدولة النامية .

الرابعة: التكاليف الناجمة عن تصريف سلع المقايضة التجارية يجب تضمينها في العقد (1) .

الخامسة: لا تكون العقود المبرمة في العادة مسندة ترافقياً ، لذا فان العقد (1) سيكون مؤهل للاقتراض [19].

ويوضح المخطط الافتراضي (4) حالة الشراء المتقابل بنسبة 100% لسلع مختارة للمصدر الاجنبي والذي هو عادة من الدول الصناعية .

---

[18] ahttp: (www.The Economist "Have berter , will trade.com), Jon24.1974. P.73.

[19] The Economist, "Have barter, will trade",Jan.24,1974. P.52.

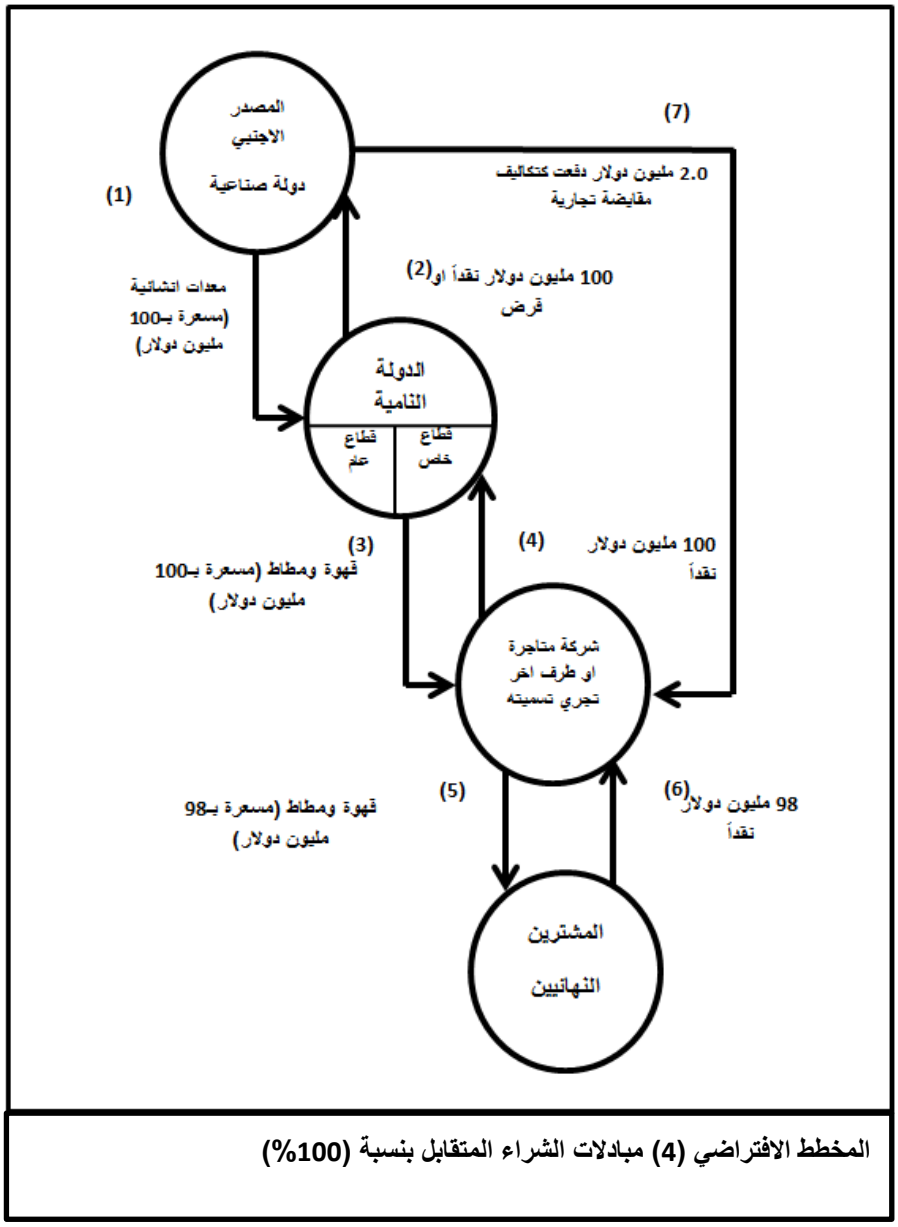

المخطط الافتراضي (4) مبادلات الشراء المتقابل بنسبة (100%)

المصدر : من اعداد الباحث

ب-التعويض الثلاثي مع الصرف الاجنبي TRIANGULAR COMPENSATION .

ان الكثير من الدول لا تتوفر لديها العملات الاجنبية بسهولة وعليه تلجا الى هذا النوع من المقايضة الاكثر تعقيداً ، ويتم هذا النوع وفق الخطوات الآتية [20].

الاولى: ان التعويض الثلاثي يعني حركة السلع بين ثلاث دول .

---

[20] Suzanne F. porter , East west Trade Financing , U.S.Dept. of commerce , Domestic and International Business Administration , Bureau of East-west Trade , office of East –west policy and planning.1976,P.89.

الثانية: يعتبر هذا الترتيب مناسباً ، عندما تكون السلع المعروضة من قبل الدولة (B) كتعويض جاهز للبيع ولكن ليس بالضرورة في الدولة(A) .

الثالثة : ان السلع تباع في الدولة (C) الذي يقوم بدوره في اجراء التسوية بالعملة الاجنبية مع الدولة (A) .

ويوضح المخطط الافتراضي (5) التعويض الثلاثي مع الصرف الاجنبي.

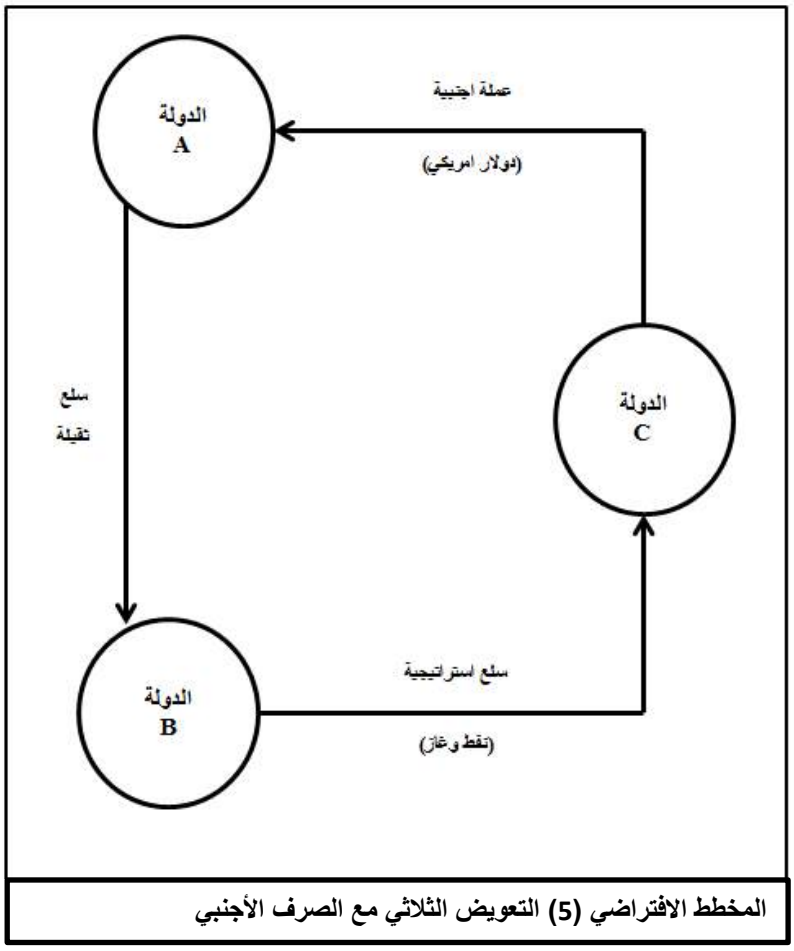

المخطط الافتراضي (5) التعويض الثلاثي مع الصرف الأجنبي

المصدر : من اعداد الباحث

ج-التعويض الثلاثي مع تحويل مالي (TRIANGULAR COMPENSATION) .

هو احد انواع المقايضة التجارية الذي يوضح، تبادل السلع والخدمات بين دولتين حسب ، ولكن بالنسبة للدولة الثالثة تحول اليها قيمة السلع والخدمات بالعملة النقدية على شكل (تحويل مالي) ، إذ يوفر حساب لدى هذه الدولة المحول اليها الاوراق المالية.

وتوضح الخطوات الآتية التعويض الثلاثي مع التحويل المالي [21].

الاولى : يوجد اتفاق تسوية ثنائي بين الدولتين (B) و (C) .

الثانية : تطلب الدولة (A) الدفع بالعملة الصعبة .

---

[21] Suzanne F. porter , OP.Cit,P.83.

الثالثة : تقوم الدولة (C) ببيع دولارات التسوية الى تاجر محول مقابل العملة الصعبة الا انه يدفع خصماً .

الرابعة : تدفع الدولة (C) الى الدولة (A) بالعملة الصعبة .

الخامسة : يقوم التاجر المحول بعدها ببيع عملة التسوية الى الدولة (B) مقابل خصم .

السادسة : ان ربح التاجر المحول هو عبارة عن الفرق بين الخصم المستلم والخصم المدفوع .

ويشير المخطط (6) الى التعويض الثلاثي مع تحويل مالي:

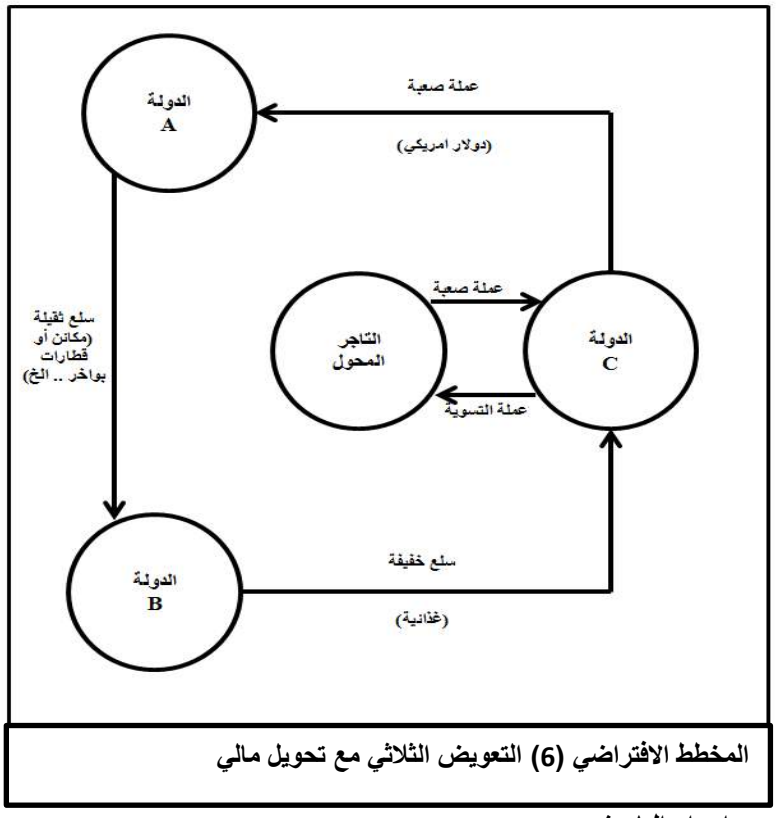

المخطط الافتراضي (6) التعويض الثلاثي مع تحويل مالي

المصدر : من اعداد الباحث

د-التعويض الكامل القيمة بالنقود : (FULL COMPENSATION) .

ويتم وفق الخطوات الآتية[22].

الاولى : تحول السلع باتجاهين بنسبة (100%) وبواسطة عقد واحد .

الثانية: يجري تقييم السلع بوحدات نقدية .

الثالثة : تتحقق التسوية غالباً عندما يتقدم البيع عملية استلام السلع التعويضية المقابلة للمبلغ المستحق على المستورد في الدولة (B) .

الرابعة : قد يتم تحويل التزامات التعويض الى طرف ثالث ، ويدفع الى هذا الاخير مقابل مدفوعات اعانه .

---

(22) Suzanne F. porter , OP. Cit, P88.

ويوضح المخطط الافتراضى (7) التعويض الكامل(القيمة بالنقود)

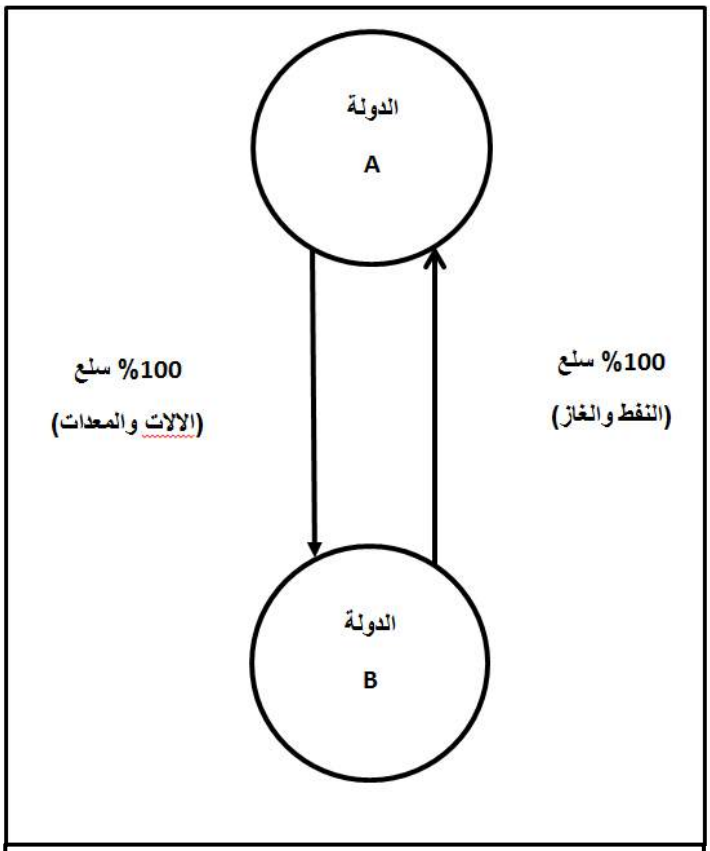

المخطط الافتراضي (7) التعويض الكامل (القيمة بالنقود)

المصدر : من اعداد الباحث

هـ. التعويض الجزئي القيمة بالنقود PARTIAL COMPENSATION.

يتم بواسطة تجهيز سلع المقايضة التجارية بين الدولتين المعدة للتصدير ، ويوافق المصدر على قبول النقد كتسوية جزئية عن السلع التي تم تجهيزها ، ويدخل باتفاق تعويضي حول الموازنة .

ويتبع هذا الاتفاق الاسلوب المستخدم في عقود التعويض الكلي[23].

ويبين المخطط الافتراضي(8) التعويض الجزئي(القيمة بالنقود) .

[23] Business International S.A, Solving East Europeon Business problems , (Geneva : Business International S.A. 1977 , P.70 .

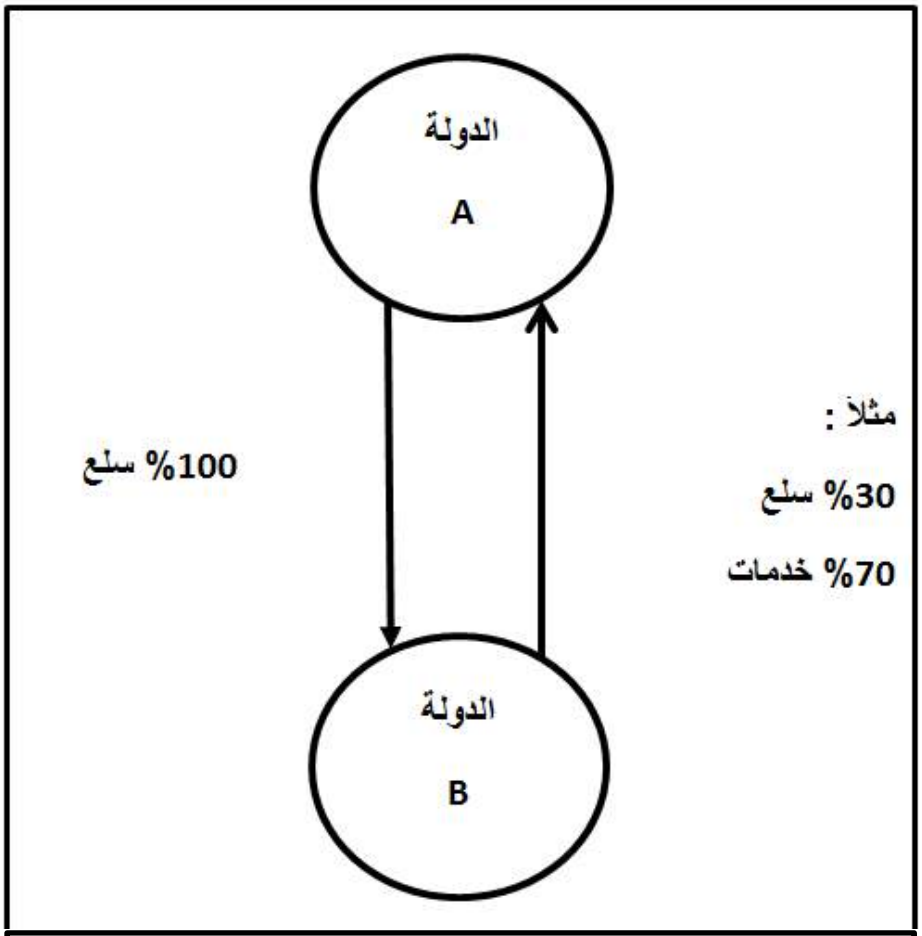

المخطط الافتراضي (8) التعويض الجزئي (القيمة بالنقود)

المصدر : من اعداد الباحث .

و- التعاون الصناعي : (INDUSTRIAL – COOPERATION) .

تلجأ بعض الدول الى وسائل اخرى من اجل تطوير صناعتها المحلية واكتساب المعرفة التكنولوجية ورفع مستوى التنمية الاقتصادية ، وذلك من خلال التعاون الصناعي فيصبح بإمكانها الحصول على السلع الصناعية التي تدخل في العملية الانتاجية ويتم هذا النوع وفق الخطوات الآتية[24].

الاولى: يباع الى الدول (B) مشروع مصنع أو اجازة .

الثانية: جرى تأمين تمويل طويل الاجل في الدولة (A) .

الثالثة : يجري قبول الدولة (A) لسلع لها علاقة بنقل التكنولوجيا خلال فترة زمنية متفق عليها ، عادة بضع سنوات .

---

[24] John P. Morgan , "the financial Aspects of East west Trade " , Columbia journal of word Business, Dec.1973, PP.55-56.

الرابعة : ان بيع هذه السلع يؤمن وسيلة لاعادة دفع التمويل الطويل الاجل .

ويبين المخطط الافتراضي(9) طريقة التعاون الصناعي بين الدولتين الراغبتين في استخدام المقايضة التجارية .

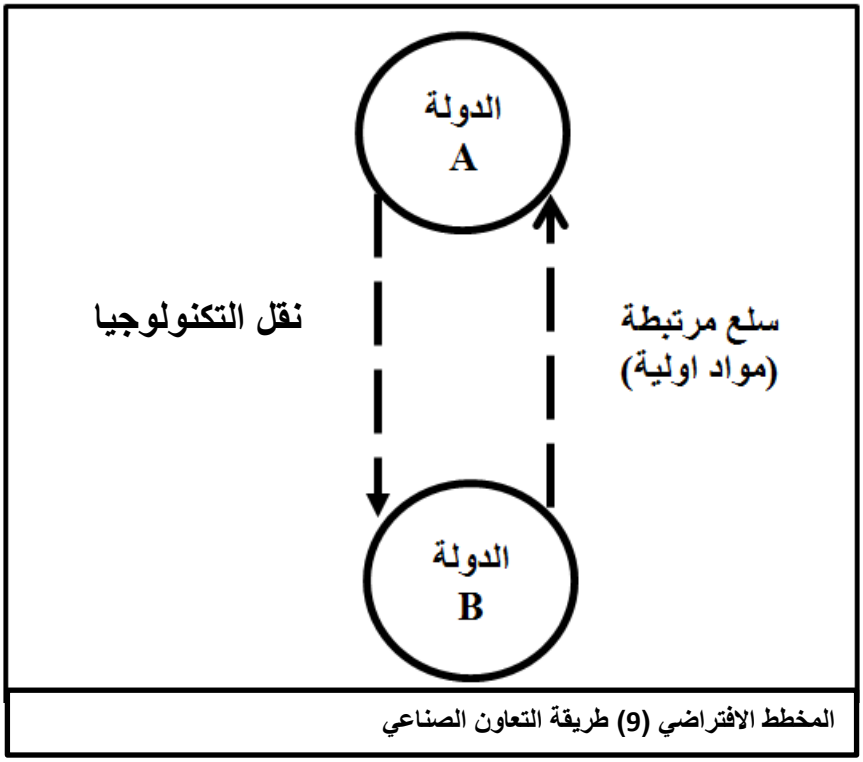

المخطط الافتراضي (9) طريقة التعاون الصناعي

المصدر : من اعداد الباحث

ز- الموازن في المقايضة التجارية :

هو أية اجراءات تتضمن التجهيز المقابل للسلع المحتفظ بها في العادة للمبادلات التي يوافق فيها مجهزي المعدات الحربية والفضاء على اخذ سلع ذات علاقة او خلافها من الدولة المستوردة ، ويعتبر احد انواع المقايضة الذي يتسم بقيمة صادرات عالية في العادة تتضمن صفقة طائرات (مدنية / حربية) ، اسلحة ومعدات عسكرية اخرى ، فقد قسم تقرير الخزانة الامريكية الصادرات في عام 1983 هذا النوع من المقايضة التجارية على الاصناف الآتية [25]:

*اعادة الانتاج .

*الانتاج ذو الترخيص المباشر .

*انتاج المقاول الثانوي .

*نقل التكنولوجيا .

---

[25] ناجي التوني ، برامج الاوفست ، بعض التجارب العربية ، مايو 2000 :-

at:http:(www.arab-api.org/images),27/4/2015.

*الاستثمار الخارجي .

وهناك نوعان من الموازن في المقايضة التجارية هما :

النوع الاول : المباشر (DIRECT OFFSET) :

ويكون هذا النوع عندما تقتضي الاجراءات ، قيام المصدر (الدول الصناعية) بالاستثمار المباشر او يستخدم معدات يجري انتاجها داخل الدولة النامية ، وتقديم المساعدة الفنية كجزء من الاتفاق المعقود ، فضلاً عن موافقته على شراء المعدات المنتجة ولا يشترط في هذه السلع المجهزة فعلياً ان تكون معدات انما اية سلع تتمكن الشركة المصدرة من استخدامها داخلياً (في انتاج الشركة نفسها) .

النوع الثاني : غير المباشر (INDIRECT OFFSET) :

ويكون هذا النوع عند موافقة المصدر (الدولة الصناعية) باستيراد سلع ليست ذات علاقة بإنتاجها من الدولة النامية ، وفي عدد من الحالات يعكس التزام المصدر الاجنبي بشكل (الجهود الافضل)[26].

وهناك تشابه قريب بين الشراء المتقابل والاوفست المباشر ، إذ إن

-الشراء المتقابل : هو ان تقوم الدولة بتسديد قيمة الصادرات بشراء منتجات مستوردة بشكل سلع او خدمات .

-الاوفست المباشر : هو قيام الدولة الصناعية بالاستثمار في احد القطاعات المتعاقدة معها في داخل الاقتصاد المحلي للدولة النامية[27] .

وفيما يخص برامج الاوفست الذي هو في الحقيقة شكل من اشكال المقايضة التجارية الذي دخل حيز التنفيذ لأول مرة في نهاية القرن التاسع عشر تحديداً في عام 1893 عندما قامت البحرية البريطانية بعقد صفقات لشراء القطاع العسكري مع شركة (WHITE HEAD COMPANY) لتزويدها بالأسلحة العسكرية مقابل ان تقوم هذه الشركة بإنشاء مصنع لإنتاج الصواريخ البحرية .

وقد اعتبر هذا العقد بداية لانطلاق نظام الاوفست في العالم ، وقد تطور هذا النظام ليشمل القطاعات المدنية من خلال عمليات المقايضة التجارية التي ارتبطت بتدفق الاستيرادات من دولة بتدفق الصادرات اليها بهدف تنوع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الانتاجية للاقتصاد ، وهناك اختلاف في شكل ونوع وطبيعة الاوفست باختلاف الاهداف الاقتصادية والمالية ، فالدول الصناعية المتقدمة تسعى من خلال تبني هذا البرنامج الى توفير فرص العمل والمحافظة على

---

[26] كمال القيسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 18-20 .

[27] ناجي التوني ، مصدر سبق ذكره ، ص 2 .

البيئة والسيطرة على الموارد الطبيعية اما الدول النامية فتسعى من خلال تطبيق هذا البرنامج الى نقل التكنولوجيا والخبرات الفنية وتوسيع اسواقها المحلية والحفاظ على إحتياطياتها من العملات الاجنبية.

وعادة ما تتجه اغلب الدول من خلال هذا البرنامج للاستفادة من تجارب وخبرات الطرف الاخر[28].

المبحث الثاني

المقايضة اساس النظريات التجارية (التقليدية والحديثة)

اولاً : النظريات التجارية :

1-نظرية الكلف المطلقة :

لقد حاول ادم سميث تفسير ظاهرة التخصص ومزايا تقسيم العمل داخل الدولة الواحدة وبين مختلف الدول المتاجرة ، فكل دولة تتخصص بانتاج ما هو كفء بانتاجها أي السلعة التي تكون لها ميزة مطلقة في انتاجها وتصدر الفائض من هذا الانتاج بما يقابله من فائض في الانتاج من دولة اخرى ، اذ ان هذه الدولة تتمتع بكفاءة في انتاج سلعة معينة اخرى ، وبذلك سوف يتخصص كل منهما بانتاج السلعة التي تتناسب مع ظروفه الطبيعة وبأدنى التكاليف الممكنة[29].

وبالتالي سوف يتحقق أعلى مستوى من الرفاهية الاقتصادية والفائدة لجميع الدول المتاجرة ، ويمكن توضيح رأي ادم سميث بالمثال الافتراضي الآتي ؛ نفترض ان لدينا طرفين هما الولايات المتحدة وبقية العالم ، كلاهما ينتج القمح والقماش (ربما يتمثل على نطاق واسع من المنتجات الزراعية والمنتجات المصنعة) ويقدر انتاج كل سلعة بكمية العمل المبذول في انتاجها ، اذ ركز (ادم سمث) على العمل لانه يعتقد ان تحديد قيمة كل سلعة وقياسها يقدر بعدد ساعات العمل فالولايات المتحدة هي افضل من بقية العالم في انتاج القمح ، وبقية العالم هي افضل من الولايات المتحدة في انتاج القماش ، ومن هنا تستطيع التجارة الدولية خلق الفوائد لان كلاهما يستطيع التخصص ، فالولايات المتحدة تتخصص في انتاج ما هو افضل (وهو القمح) وتصدره

---

[28] البيت الكويتي ، برنامج العمليات المتقابل (الاوفست OFFSET)

at:htpp:(www.albatiakuwati.wordpress.com) .

[29] James Gerber , International , Economics International Edition , Second Edition , Addison wesley , 2002, P.40.

، وكذلك الحال بالنسبة الى بقية العالم فهي تتخصص في انتاج ما هو افضل (وهو القماش) وتصدره ايضاً[30] ويبين الجدول (2) الميزة المطلقة بين الولايات المتحدة وبقية العالم :

جدول (2)

الميزة المطلقة بين الولايات المتحدة وبقية العالم

الانتاجية	بقية العالم	الكفاءة	الولايات المتحدة
وحدات من القماش لكل ساعة عمل	1.0	<	0.25
وحدات من القمح لكل ساعة عمل	0.4	>	0.5
ساعات العمل لانتاج او عمل			
1 وحدة من القماش	1.0	>	4.0
1 وحدة من القمح	2.5	<	2.0

Source :

- Thomas A. Pugel , International Economics fourteenth Edition , Mc GRAW – Hill international Edition New York , 2009, P.36.

يتضح من خلال الجدول اعلاه ان الولايات المتحدة تمتلك ميزة مطلقة في انتاج القمح لان انتاجها من القمح اعلى من بقية العالم .

وكذلك الحال بالنسبة لبقية العالم – فهي تمتلك ميزة مطلقة في انتاج القماش اذا لم تكن هناك تجارة بينهما فان أي بلد سوف ينتج كلا المنتجات لكي يشبع حاجته وطلبه من هذه المنتجات .

اما اذا فتحت التجارة فان كلاهما يستطيع تحويل عمل تصدير واستيراد البضائع المنتجة التي يكون لها ميزة مطلقة .

ان معدل انتاج بقية العالم سوف يزداد ، أما في الولايات المتحدة فان تحويل ساعة واحدة من نتائج العمل انخفاض قدره (0.25) وحدة قماش وزيادة قدرها (0.5) وحدة قمح ، وفي بقية العالم فان تحويل ساعة واحدة من نتائج العمل انخفاض قدره (0.4) وحدة للقمح وزيادة قدرها نحو (1) وحدة من القماش .

فالتجارة الدولية تجعل بإمكان هذا التحول في الانتاج حتى يتمكن المستهلكون من كل دولة من شراء شيء ما مختلف عن ما ينتج في داخل بلدانهم .

---

[30] Thomas A. Pugel , International Economics International Edition , Second Edition , Addison wesley , 2009, P36.

نلاحظ من أنموذج الولايات المتحدة ظهور عجز (او طلب زائد على ما يبدو) للقماش (كما يقلل انتاج القماش) عن طريق الاستيراد من بقية العالم ، فالولايات المتحدة تدفع لهذه الاستيرادات من القماش من خلال تصدير بعض من المنتجات الاضافية المنتجة من القمح[31].

وهكذا اظهر ادم سمث فوائد التجارة الحرة من خلال تعزيز كفاءة الانتاج العالمي إذ تتيح التجارة لكل دولة استغلال ميزتها المطلقة في انتاج بعض المنتجات وتحقيق الارباح وليست على حساب الدول الاخرى وهذا افضل حال مع التجارة وفي كثير من الحالات ان الدولتين سوف تستفيدان من التجارة عن طريق تقسيم العمل وفوائد تعزيز الانتاج العالمي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية [32].

2-نظرية الكلف النسبية لديفيد ريكاردو :

قدم ديفيد ريكاردو نظريته في التجارة الدولية من خلال كتابه ، (مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب) ، وكانت مساهمة رئيسية ضمن التجارة الدولية لإظهار ان هناك اساس للتجارة المقيدة سواء كانت البلدان تمتلك ميزة مطلقة او لم تكن لديها ميزة مطلقة ، فمساهمته كانت مبنية على وجود فائدة لكل من البلدين في التجارة الخارجية حتى لو كان لاحدى البلدين ميزة مطلقة على الاخرى في انتاج السلعتين معاً ، اذا ما كانت هذه الميزة اكبر في احدى السلعتين منها في السلعة الاخرى[33] .

ويمكن توضيح اهم افتراضات نظرية الميزة النسبية بما يأتي[34]:

أ- يكون التبادل بين دولتين كلاهما ينتج سلعتين فقط .

ب-ان التبادل يكون بالمقايضة بين البلدين ولم يعترض هذا التبادل رسوم كمركية او أي قيود اخرى .

ج- وجود عنصر العمل وهو الذي يحدد قيمة السلعة المنتجة .

د- ثبات كل من تكاليف الانتاج والمستوى التكنولوجي .

هـ_ لا وجود لنفقات النقل في هذا التبادل وعدم امكانية انتقال العمل بين الدول ولكن سهولة انتقاله داخل البلد الواحد ، اذ إن قيام التجارة الدولية والتخصص الدولي بين البلدان لا يتوقف

---

[31] Thomas A. Pugel ,OP. Cit, p.p.34-36

[32] زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة ، القاهرة ، 2005 ، ص ص 11-12

[33] غازي صالح الطائي ، الاقتصاد الدولي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل ، 1990،ص65.

[34] محمد حسن رشم ، التبادل التجاري بين العراق والدول الاشتراكية ، واقعه وآفاق تطوره ، رسالة ماجستير (غير منشوره) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، تموز ، 1988 ، ص10.

على تمتع البلدان بميزة مطلقة في انتاج سلعة فقط انما هي مقارنة الميزة النسبية لمختلف البلدان في انتاج السلعتين بعضهما مع البعض الاخر معاً .

وعلى هذا الاساس يشير منطوق نظرية الميزة النسبية الى انه : (يتخصص بلد في انتاج وتصدير السلعة التي يكون لها ميزة نسبية عالية (التي يمكن ان ينتجها بتكلفة منخفضة) ، ويستورد السلع والخدمات من البلد الآخر أي السلع والخدمات التي تكون فيها ميزة نسبية قليلة (أي السلع والخدمات التي من شأنها ان تنتج بتكلفة عالية) .

وبهذا سوف يحقق كلا البلدين المنافع الاقتصادية في عملية المتاجرة إذ إن التجارة الدولية لا تقوم بتساوي التكاليف الانتاجية للسلع انما تقوم في حالة اختلافها وهذا هو الشرط الاساسي ، وفق هذه النظرية يتم التبادل بين بلدين الولايات المتحدة وبقية العالم على اساس ان بقية العالم هو اكثر كفاءة في انتاج كلا السلعتين ولتوضيح ذلك نسوق الجدول (3) الذي يبين الميزة النسبية بين الولايات المتحدة وبقية العالم :

جدول (3)

الميزة النسبية بين الولايات المتحدة وبقية العالم

البلد / الانتاج	بقية العالم	الولايات المتحدة
القماش	4.0	1.0
القمح	2.0	1.5

Source :

-Thomas A. Pugel , International Economics fourteenth Edition , Mc GRAW – Hill international Edition New York , 2009, P.37.

يتضح من خلال الجدول السابق ، وجود دولتين هما الولايات المتحدة وبقية العالم كلاهما ينتج السلعتين وهي القمح والقماش فنلاحظ ان بقية العالم هي اكثر كفاءة من الولايات المتحدة في انتاج السلعتين والولايات المتحدة تمتلك عيوب مطلقة في كلا السلعتين ، أي انتاجية منخفضة او ارتفاع في عدد ساعات العمل في انتاج وحدة واحدة من كلا السلعتين ، وعندما نقارن الكلفة النسبية لكل سلعة من السلعتين في كلا الدولتين نجد انه في بقية العالم انتاج (4.0) وحدة من القماش يتطلب التضحية بـ(2.0) وحدة من القمح وبالعكس انتاج (2.0) وحدة من القمح يتطلب التضحية بـ(4.0%) وحدة من القماش ، لذا فان الكلفة النسبية للسلعتين في بقية العالم هي :

$$1 \text{ قمح} = \frac{2.0}{4.0} = 0.5 \text{ وحدة قماش}$$

$$1 \text{ قماش} = \frac{4.0}{2.0} = 2 \text{ وحدة قمح}$$

اما في الولايات المتحدة فان الكلفة النسبية للسلعتين هي :

$$1 \text{ قمح} = \frac{1.5}{1.0} = 1.5 \text{ وحدة قماش}$$

$$1 \text{ قماش} = \frac{1.0}{1.66} = 0.60 \text{ وحدة قمح}$$

ومن مقارنة الكلف النسبية لكل سلعة من السلعتين نجد ان الولايات المتحدة تتمتع بميزة نسبية في انتاج القمح لان كلفة الوحدة الواحدة فيها تساوي فقط (0.60) بينما لا تكلف وحدة القماش في بقية العالم هي (0.5) وحدة من القمح ، لذا لو تخصص بقية العالم في انتاج القماش وترك للولايات المتحدة انتاج القمح (رغم وجود ميزة مطلقة له فيها) لتخصيص الولايات المتحدة في انتاجها ، وبهذا المعنى ان كلا البلدين يستفيد من التخصص والتجارة وبالتالي بإمكان كلا البلدين ان يرفع مستوى معيشة سكانه لانه اصبح بفعل التخصص والتجارة بامكانه ان يحصل على كمية من السلع اكثر مما كان عليه قبل التخصص وعند استخدامه لنفس الكمية من المواد الانتاجية قبل التخصص[35].

3-نظرية القيم الدولية .

لقد اظهر المفكر الانكليزي جون ستيواريت مل (1806 -1873) الكيفية التي يتحدد بواسطتها معدل التبادل الدولي بين دولتين من خلال نظريته القيم الدولية التي اعتمدت على ادخال جانب الطلب في التجارة الدولية ، فقد اوضح في تحليله ان هناك طلباً متبادلاً بين الدولتين أي هو الطلب المكافئ الموجود في كل دولة على المنتجات المعروضة من السلع في الدولة الاخرى ، وان نسب التبادل التجاري سوف تتحدد عند تقاطع الطلب المتبادل لهاتين الدولتين وان نقطة التقاطع هذه ستقع بين الحد الادنى والحد الاعلى لنسب التبادل بين السلع داخلياً [36] والجدول (4) يبين التبادل التجاري بين دولتين وفق نظرية القيم الدولية :

---

[35] Thomas A. Pugel , OP. Cit, PP.73-83.

[36] زينب حسين عوض الله ، مصدر سبق ذكره ، ص15 .

جدول (4)

التبادل التجاري (جون ستيوارت مل)

الانتاج / الدولة	انتاج البن	انتاج الرز
الدولة X	10 وزنات في ساعة عمل واحدة	15 وزنة في ساعة عمل واحدة
الدولة Y	10 وزنات في ساعة عمل واحدة	20 وزنة في ساعة عمل واحدة

يلاحظ من خلال الجدول (4) وجود دولتين هما الدولة (X) والدولة (Y) وهما ينتجان الرز والبن وان انتاج (10) وزنات من البن يكلف الدولة (X) قدراً من ساعات العمل مثلما يكلفها انتاج (15) وزنة من الرز وفي الدولة (Y) فان انتاج (10) وزنات من البن يكلفها قدراً من ساعات العمل مثلما يكلفها انتاج (20) وزنة من الرز .

ومن الجدول السابق يظهر انتاج البن في كلا الدولتين (X) و (Y) تكلف قدراً من ساعات العمل اكبر مما يكلفها انتاج الرز ، ولكن يظهر ايضاً ان الدولة (Y) تتمتع بميزة نسبية عن الدولة (X) في انتاج الرز ، لذا فمن المفيد ان تتخصص الدولة (X) في انتاج البن وتستورد الرز من الدولة (Y) وتتخصص الدولة (Y) في انتاج الرز وتستورد البن من الدولة (X) ، اذ ان معدل التبادل الدولي بين الدولتين يكون نحو (15) وزنة من الرز مقابل (10) وزنات من البن و (20) وزنة من الرز مقابل (10) وزنات من البن ، اما اذا تمت المبادلة على اساس (10) وزنات من البن باقل من (15) وزنة من الرز فان الدولة (X) سوف ترفض المبادلة لان الفائدة من هذا التبادل تعود لصالح الدولة (Y) ولم تستفيد الدولة (X) من هذا التبادل ، لانها تحصل على هذا من المبادلة في الداخل ، فلو عرض عليها اكثر من (15) وزنة من الرز مقابل (10) وزنات من البن فانها تقبل التبادل التجاري ، وكذلك الحال بالنسبة للدولة (Y) سوف ترفض ان تبادل (20) وزنة من الرز بأقل من (10) وزنات من البن لان الفائدة سوف تعود كلها لصالح الدولة (X) وان الدولة (Y) لم تستفد شيئاً من هذه المبادلة وهي تحصل على هذه النسبة من مبادلتها في الداخل ، فلو عرض عليها اكثر من ذلك فإنها سوف تقبل المبادلة التجارية .

هنا يمكن توضيح معدل التبادل التجاري الدولي في نظرية (جون ستيوارت مل) وهو الذي يضمن دخول الطرفين في عملية التجارة ، اذ ينبغي ان يتراوح بين معدلي التبادل الداخلي في الدولتين ، واذا تطابق معدل التبادل الدولي مع معدل التبادل الداخلي لاحداهما فان التجارة

لن تقوم لان هذا البلد لن يقبل بالتجارة فهي لم تحقق له اكثر مما يستطيع التبادل الداخلي تحقيقه[37].

4-نظرية التجارة الحديثة :

يبين رواد نظرية التجارة الحديثة* ان السبب الرئيس وراء قيام التجارة الخارجية بين البلدان هو الاختلاف في الميزة النسبية ، أي وفرة موارد الانتاج الموجودة في كل بلدان العالم ، فهي لم تقتصر على عامل انتاجي واحد كما جاءت به النظرية الكلاسيكية واقتصارها على عنصر العمل باعتباره الاساس في نفقة السلعة ، وان التبادل يكون على اساس المقايضة[38] .

فقد توصل هكشر –اولن الى نتيجة هي ان قيام التجارة بين البلدان تقوم على الاختلاف في الظروف الطبيعية لدى كل دولة من حيث وفرة او ندرة موارد الانتاج مثل (العمل وراس المال والارض) [39] ، فالدولة الغنية بعنصر راس المال يصبح لديها ميزة نسبية في انتاج سلعة كثيفة الاستخدام لراس المال والدولة الغنية بعنصر العمل يصبح لديها ميزة نسبية في انتاج السلعة التي يتطلب انتاجها استخدام كثيف لليد العاملة وكذلك الدولة الغنية بعنصر الارض الواسعة والصالحة للزراعة يكون لديها ميزة نسبية في انتاج السلع الزراعية .

أي ان كل بلد يتخصص في انتاج وتصدير السلعة التي يتطلب انتاجها استخداماً كثيفاً للعنصر الانتاجي الوافر فيها نسبياً وتستورد السلعة التي يتطلب انتاجها استخداماً كثيفاً للعنصر الانتاجي الغالي والنادر نسبياً ، والنتيجة التي توصل اليها (هكشر – اولن) من هذه النظرية ان التجارة الدولية تؤثر على الاسعار النسبية للعوامل وعلى الدخل ضمن كل دولة فهي ترفع سعر العامل الانتاجي الرخيص والوفير في الدول وتخفض سعر العامل الانتاجي والنادر نسبياً فيها[40] ، والسبب في ذلك ان زيادة طلب البلدان الاجنبية على السلع المصدرة سوف يخلق زيادة في انتاج هذه السلع مما يؤدي الى زيادة الطلب على العامل الانتاجي المتوفر الذي يستخدم فيها بكثافة نسبية فالتجارة الدولية تساعد على تساوي الانتاج دولياً[41].

---

[37] هجير عدنان زكي امين ، الاقتصاد الدولي (النظرية والتطبيقات) ، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، 2007 ، ص59 .

* نظرية التجارة الحديثة : وتسمى ايضاً نظرية (هكشر–اولن) او نظرية (وفرة مواد الانتاج) اذ قدم (الي هكشر) بحث تضمن مبادئ هذه النظرية عام 1919 ،وفي عام 1924 طور (برتل اولن) هذه المبادئ او هو كان احد طلاب هكشر وذلك عام 1933 .

[38] صبحي تادريس قريضة وآخرون ، مصدر سبق ذكره، ص308 .

[39] هجير عدنان زكي امين ، مصدر سبق ذكره ، ص91 .

[40] زينب حسين عوض الله ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 20–21 .

[41] هجير عدنان زكي امين ، مصدر سبق ذكره ، ص92 .

ثانياً : المكاسب من المقايضة التجارية :

يكون من الملائم جداً الوقوف على مدى المكاسب المتحققة من المقايضة التجارية التي تجري بين الدول او الافراد ، اذ ان التجارة الدولية يطلق عليها احياناً عبارة (اللعبة الايجابية) التي تلقي في مكاسبها على المجتمعات المتاجرة ، على الرغم من ان ليس كل الافراد في هذه المجتمعات يستفيد بالتساوي من هذه المكاسب التجارية وهذا ما يفسر احياناً الحجج المناهضة لحرية التجارة .

ويمكن توضيح المكاسب المتحققة من المقايضة التجارية وكالاتي :

1-على مستوى الدول .

ونفترض ما يأتي :

أ-وجود دولتين (امريكا والدنمارك) .

ب-وجود سلعتين (القمح والجبن) .

ج-تماثل التفضيلات للمستهلكين .

قبل قيام المقايضة .

ولنفترض وجود سلعتين(القمح والجبن) ودولتين (الدنمارك وامريكا) ومن الشكل (1) الذي يبين أي من الدولتين لديها منحنى امكانية انتاج من السلعتين $\bar{X}$ $\bar{Y}$ ومنحنى منفعة (دون القيام بالمقايضة) ونحصل على منفعة عند منحنى (Uo Uo) الذي يمثل التفضيلات للمستهلكين المحليين وعندما يلمس هذا المنحنى (منحنى امكانية الانتاج) عند النقطة (A) تحصل حالة الاكتفاء الذاتي من الجبن والقمح .

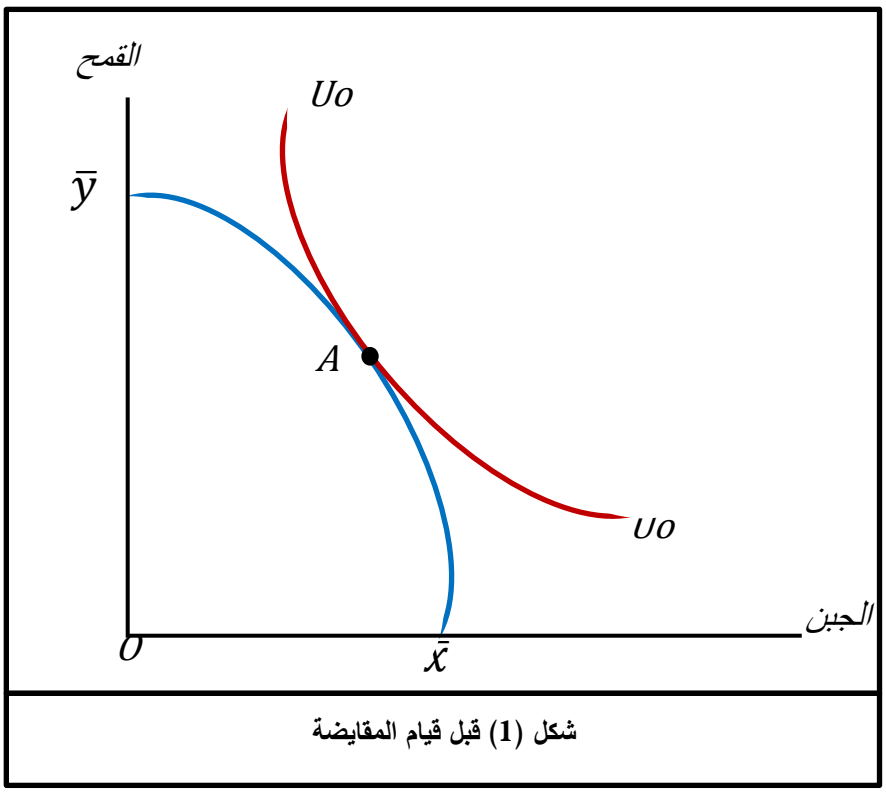

شكل (1) قبل قيام المقايضة

Source:

James R. Marksmen, and other , International Trade Theory and Evidence , International Editions , Mc Graw-Hill,1995, P.53.

ونستعين بالشكل (2) الذي يبين ان احدى الدولتين ، ولنفترض ان يشار الى الدنمارك ، حيث يلاحظ انها تنتج كل من الجبن والقمح وان معدل التبادل يكون عند النقطة (A) يمكن القول وجود عدة اشكال للمقايضة التي تجري بين الدول لذلك لا نستطيع ان نحدد الكميات المعدة للمقايضة والتبادل بين الدولتين ومن الشكل السابق نلاحظ مرة اخرى نقطة الاكتفاء الذاتي (A) لاحدى الدولتين ، ولكن عندما تقرر كل من الولايات المتحدة والدنمارك اجراء المقايضة التجارية فيما بينها وفق احدى الصيغ التي يتفق عليها كلا البلدين ولنفترض ان الشكل (2) يمثل الجهاز الانتاجي لدولة الدنمارك ، فنلاحظ هناك خيارين للتجارة الدولية امامها لاجراء من (UO UO) الى (U_1 U_1) ، وهذا يرجع الى قدرة الدنمارك على القيام بالمقايضة بوحدات من الجبن مقابل وحدات من القمح من الولايات المتحدة ما عدى حالة الاكتفاء الذاتي عند النقطة (A) والوضع الجديد يجعل من الدنمارك في حال افضل ، وهذا يعني مكاسب لها في المقايضة (C_1) او مقايضة القمح مقابل الجبن عند مستوى(C_2) والشرط الوحيد ان السعر العالمي يجب ان يختلف عن سعر الاكتفاء الذاتي ، وهذا مفيد لمعرفة ما هي السلعة التي يتم مقايضتها (تصديرها) مقابل السلعة التي يحصل عليها (استيرادها) .

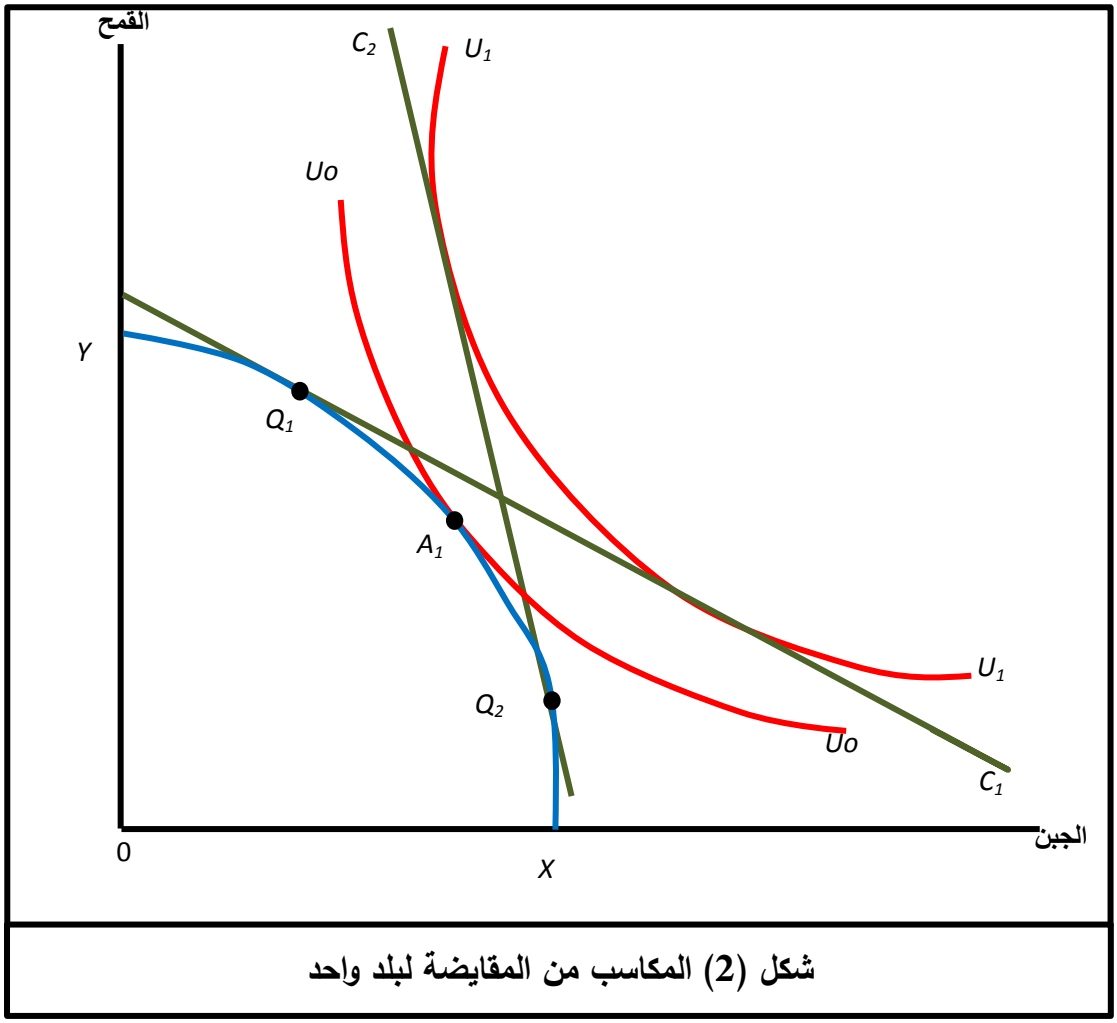

شكل (2) المكاسب من المقايضة لبلد واحد

Source: James R. marksmen, and other , International trade theory and evidence , International Edition , Me Graw-Hill,1995, P.56.

-حالة قيام المقايضة :

بعد قرار كل من الدولتين ، الدنمارك والولايات المتحدة اجراء المقايضة ، اصبح الوضع الجديد يشير له الشكل (3) والذي يوضح ان منحنى الناتج ($\bar{Y}\ \bar{X}$) يمثل الدنمارك وهي تنتج وتستهلك عند النقطة (A) من الجبن والقمح ، في حين يمثل منحنى الناتج ($\bar{\bar{Y}}\ \bar{\bar{X}}$) الولايات المتحدة والتي تنتج وتستهلك عند النقطة ($\bar{A}$) ، وتقف الرغبة في المقايضة يتم ذلك وفقاً الميزة النسبية لوفرة عناصر الانتاج التي تم التطرق لها في الاشكال السابقة .

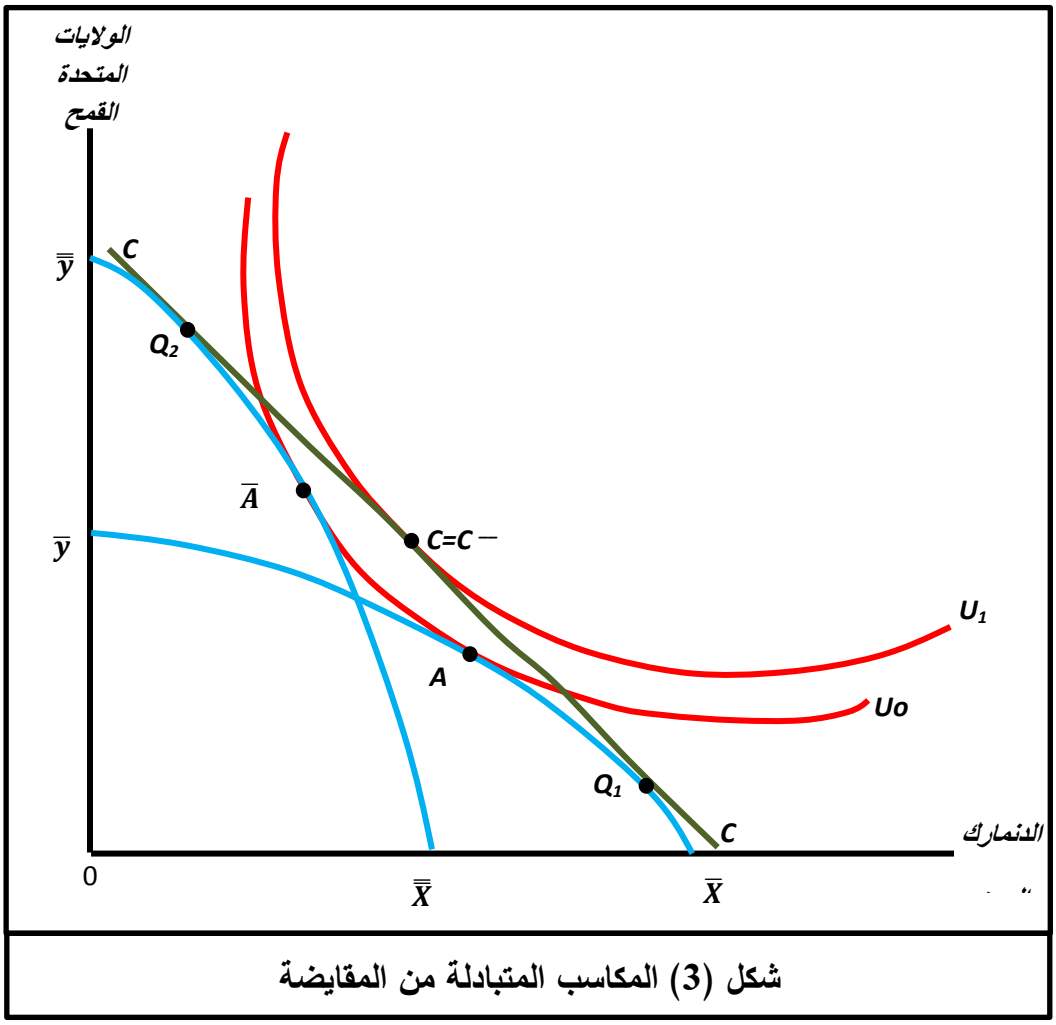

شكل (3) المكاسب المتبادلة من المقايضة

Source: James R. marksmen, and other , International trade theory and evidence , International Edition , Me Graw-Hill,1995, P.63

ويلاحظ ان هناك مكاسب متبادلة عند قيام المقايضة التجارية بين البلدين عند معدل التبادل (CC) ، إذ اصبح لدى الدنمارك المزيد من الجبن والقمح الذي تم مقايضته من الولايات المتحدة مقابل الجبن المصدر الى الاخيرة .

والحال نفسه بالنسبة الى الولايات المتحدة إذ يصبح لديها المزيد من السلعتين هذا الوضع في ظل تماثل التفضيلات للمستهلكين المحليين في كلتا الدولتين يؤدي الى السماح لها بلوغ اقصى اشباع متماثل عن النقطة $(C=\bar{C})$.

2-المقايضة عندما تمارس من قبل الافراد:

وجرت العادة كثيراً ان تمارس المقايضة التجارية بين شخص وآخر منذ زمن بعيد وحتى الوقت الحاضر وتتحقق وفق الافتراضات الآتية :

أ-سلعتين (Y) ، (X)

ب-شخصين نفترض (رافد) و (عصام) .

ج-تماثل التفضيلات بين المستهلكين .

من الشكل (4) ان النقطة (A) تبين الاكتفاء الذاتي من الانتاج والاستهلاك ، وان منحنى السواء ($Uo\ Uo$) يمثل مستوى الاشباع لدى (رافد) من السلعتين ، وقد حدد ذلك بناءاً على المؤهلات التجارية في انتاج بعض السلع او الخدمات ، ونفترض ان سعر التبادل الداخلي لدى (رافد) وفق التفضيلات الشخصية يتمثل في ($Po\ \ Po$) وهو ما يعبر ايضاً على عدم قدرته على تغيير مستوى الانتاج من السلعتين ولكن عندما يقرر رافد ان يجري عملية المقايضة (تبادل) مع (عصام) سيترتب على هذا القرار ان يدرك (رافد) النقطة (E) وادراك مستوى الرفاهية الجديد (U_1) فضلاً عن نقطة الانتاج ستصبح (A) تبعاً للميزة النسبية التي يمتلكها ويصبح اكثر تخصصاً في السلعة (X) وربما سوف ينتقل نتيجة المقايضة (التبادل) المتكررة من النقطة (E) الى النقطة (D) ويصبح عندها الإنتاج عند النقطة( ) وسيزيد ذلك من الرفاهية الى (رافد) من (U_1)الى (U_2) .

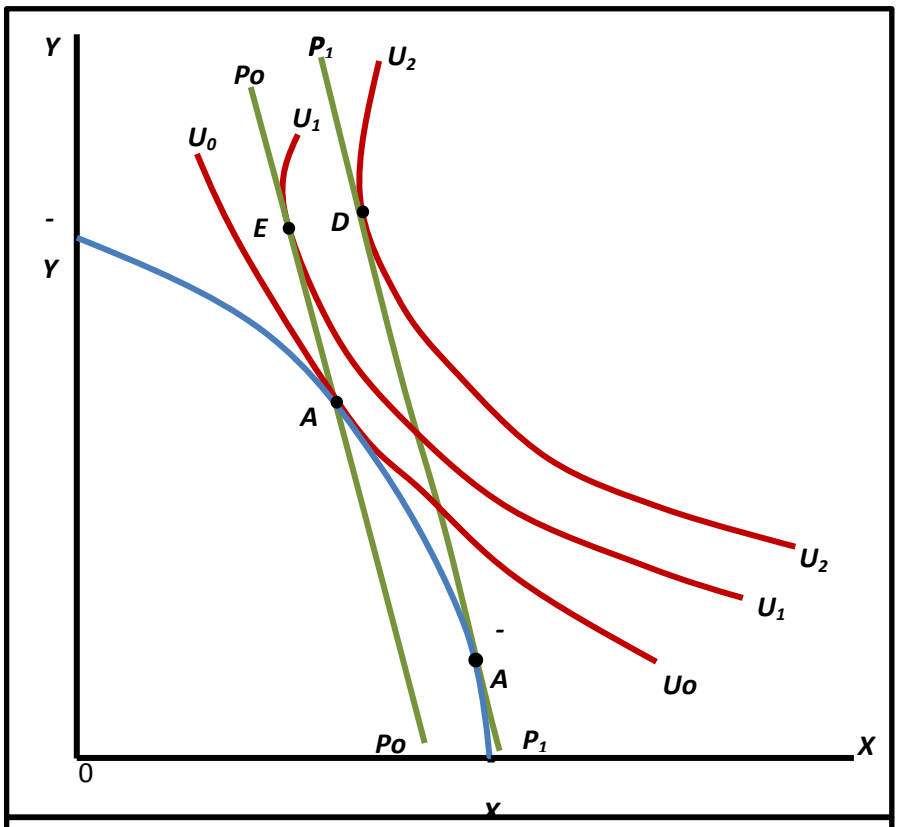

شكل (4) تحليل المكاسب الفردية من المقايضة

Source: James R. marksmen, and other , International trade theory and evidence , International Editions , Me Graw-Hill,1995, P.70

3-المكاسب من عملية المقايضة .

يمكن ان نضيف على مثالنا السابق حول الاتفاق بين كل من (رافد) و (عصام) على اجراء المقايضة التجارية ، ونفترض ان لديهما ما يأتي :

أ-(رافد) يمتلك (6) تفاحة فقط

ب-(عصام) يمتلك خمس سلات من الفستق .

في ضوء المؤهلات التجارية يشير الشكل (5) الى ان كلاهما يحصل على مستوى اشباع (منفعة) عند المستوى (Uo) ، وفي الوقت نفسه لديهما العديد من الإمكانات متأتية من المكاسب عند اتخاذ القرار في بدء عملية المقايضة التجارية فمثلا اذا قام عصام بمنح (رافد) ثلاث سلات من الفستق مقابل تفاحتين سوف يتحرك كل منهما الى النقطة (E) ويحصل كل منهما على منفعة عند المستوى (U_1) وضمنياً ان سعر التبادل تم بناءه بمقدار طلب ثلاث سلات من الفستق يساوي قيمة تفاحتين ، أي ان سعر التفاحة مقابل سلة الفستق يساوي تفاحة $\frac{3}{2}$ =1.5 .

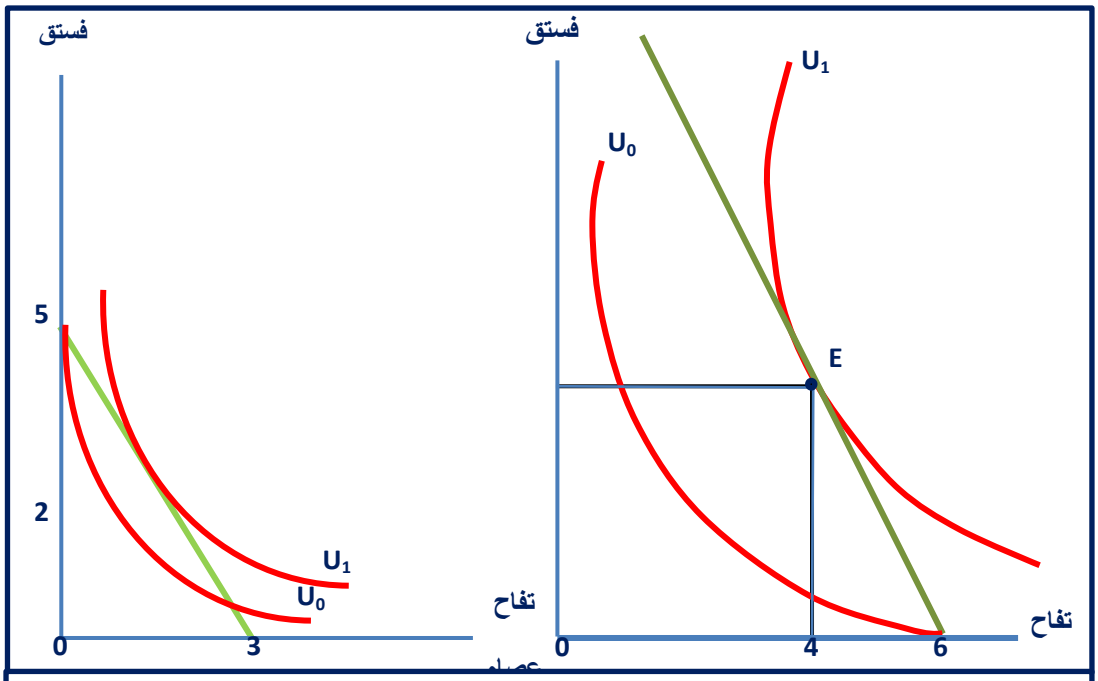

شكل (5) المؤهلات التجارية وعملية المقايضة للشخصين

Source: James R. marksmen, and other , International trade theory and evidence , International Edition , Me Graw-Hill,1995, P.66.

4-التوازن العام في المقايضة التجارية .

ان نتيجة المقايضة التجارية فيما بين الدولتين او الشخصين حصول التوازن العام بين الطرفين ويبرهن ذلك الشكل البياني (6) وفق الافتراضات السابقة فضلاً عن الافتراضات الاخرى.

خريطة توسع مبادلة (رافد) هي (Ur_1 , Ur_2 ,Ur_3) وتكون محدبة باتجاه نقطة الاصل (Q_1) ، اما (عصام) فخريطة توسع المبادلة التجارية هي (Ua_1 , Ua_2 ,Ua_3) ومحدبة باتجاه نقطة الاصل (Q_2) وفي بداية عمل هذا الصندوق (ادجورث) افتراض قائم بين شخصين او (دولتين) ويعمل في ظل ظروف المنافسة .

ان أي نقطة داخل الصندوق تبين مجموعة من السلعتين الجبن والقمح موزعة بين (رافد) و(عصام) وفق الكميات التي تم الاشارة لها سابقاً وعلى هذا الاساس ان نقطة (E) نقطة الرفاهية لها ، وبما ان النقطة (E) على منحنى السواء (Ua_1 , Ur_1) يتقاطعان ان لميل معدل الاحلال الحدي يمثل الوضع الافضل الحالات لكلا الشخصين ، ولكن من غير الممكن التحرك نحو افضلية باريتو ، الا اذا كان احدهم في وضع احسن بدون ان يجعل من الاخر في وضع سيء عند النقطة التبادل (E) كل منهما مستفيد من عملية المقايضة لا خسارة ولكن كل منهما

رابح ، وان مجموعة امثلية باريتو التجارية يعكسها خط التعاقد (Q_1ZFNQ_2) عندما تلامس منحنيات السواء عند النقاط (ZFN) وهنا ان المكاسب تتحرك نحو الامام من (Q_1) لصالح رافد او من (Q_2) نحو الامام لصالح عصام وفي كلتا الحالتين كل منهما لا يزال يكسب من عملية المقايضة .

اخيراً في ظل وجود العديد من الاحتمالات من الفوائد التجارية الممكنة ولكن في الوقت نفسه ان منحنى التعاقد سوف لا يكون بأفضل حال ، الا اذا كان احداهما في اسوء حال ، مثلاً الحركة من (Ua_3Ur_1) على منحنى التعاقد سيكون (رافد) افضل من (عصام) وعلى هذا الاساس ان منحنى التعاقد هو المحل الهندسي لعملية المقايضة التجارية التي تجري بين الدول او الاشخاص .

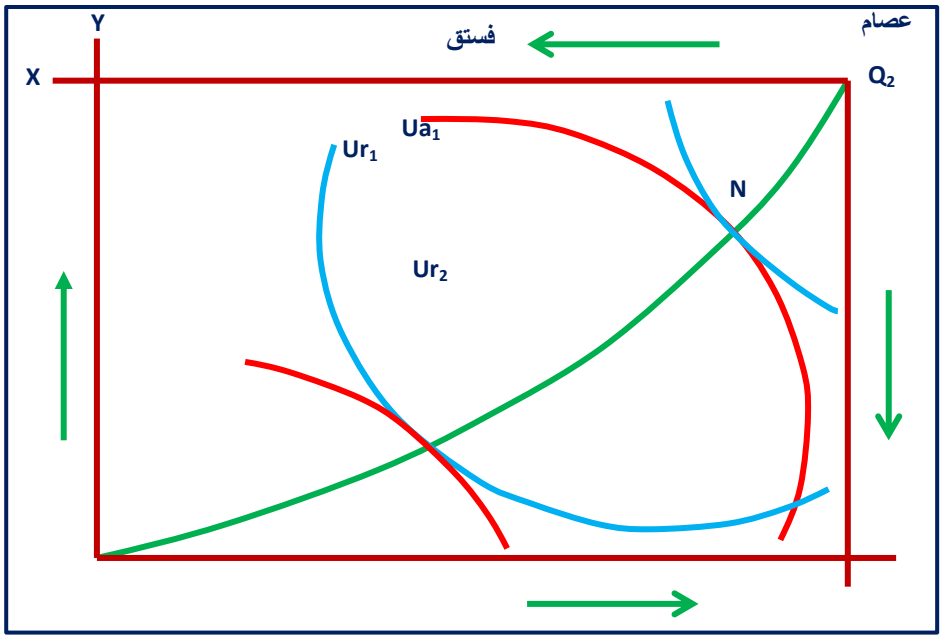

Source: James R. marksmen, and other , International trade theory and evidence , International Editions , Me Graw-Hill,1995, P.67

المبحث الثالث

التجارب الدولية ومواقف المنظمات الدولية المتعددة الاطراف من المقايضة التجارية

تمهيد :

تعد المقايضة أقدم شكل من اشكال التجارة ودفع ثمن السلع بسلع اخرى ، فهذا الشكل يسبق اختراع المال ، وهذه التجارة يمكن ان تكون متعددة الاطراف بدلاً من كونها ثنائية وفورية .

وفي الوقت الحاضر نلاحظ وجود هذا النظام (تجارة المقايضة) في الاقتصاديات المعاصرة بين الدول اذ إن العديد من الدول تستخدم هذا النظام ، والسبب في ذلك هو عدم توفر أصل سائل لديها او ان عملتها غير قابلة للتحويل الى عملة اخرى ويحصل التبادل مباشرةً لكمية من السلع والخدمات بين الدول دون الحاجة الى استخدام النقود .

فمن المعلوم انه بعد الحرب العالمية الثانية ، اصبحت معظم العملات الاوربية الشرقية والغربية غير قابلة للتحويل الى العملة المعدنية ، وخلال هذه الفترة تصرفت الولايات المتحدة الامريكية كانها نظام (مصرفي) في العالم .

فالعجز الذي حل في موازين مدفوعات الدول الاوربية قد سهل استخدام الدولار في التجارة الدولية ، وعلى الرغم من ذلك هذه الدول لم تعود الى التحويل حتى عام 1958 وفي ذلك الوقت قامت معظم دول العالم بعقد مئات من الاتفاقيات الثنائية (اتفاقيات المقايضة) مع بعضها بعض ، وبصورة اكثر وضوحاً في دول الكتلة الشرقية (في السابق) اذ كانت اقل قدرة على توليد او استخدام الدولار الامريكي ، بسبب الحرب الباردة* ، وبدلاً من ذلك اعتمدت دول اوربا الشرقية (في السابق) على عقد اتفاقيات المقايضة فيما بينها ومع دول اوربا الغربية(في السابق) ، وفي وقت لاحق وسعت هذه الالية لتجارتها مع الدول الاخرى بالعملات نفسها ولاسيما الدول الاقل نمواً ، وعند ارتفاع سعر نفط اوبك عام 1973 قامت العديد من الدول الاوربية لتبادل السلع المصنعة والمعدات العسكرية ومحطات الطاقة النووية والنفط فضلاً عن السلع الغذائية فيما بينها ، وفي عام 1974 ادعت لجنة التجارة الاتحادية الامريكية ان المقايضة التجارية اصبحت وسيلة

*** الحرب الباردة : استمرت الحرب الباردة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بين الاتحاد السوفيتي (في السابق) والولايات المتحدة الامريكية ، واستمرت هذه الحرب بين الطرفين حتى بداية عقد التسعينات من القرن المنصرم ، عندما جرى تفكيك الاتحاد السوفيتي على اثر تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي والسياسي والتي يطلق عليها مصطلح (البيريسترويكا) عندما اعلن تطبيقها الرئيس السوفيتي (آنذاك) ميخائيل غورباتشوف ، ويتحول من النظام الشمولي الى اقتصاد السوق (المشرف).**

معيارية للعديد من اكبر الشركات في البلاد ، وذلك من خلال الحصول على الكثير من المنتجات التي كانت نادرة خلاف ذلك [42].

اولاً : التجارب الدولية في المقايضة التجارية :

1-تجربة الاتحاد السوفيتي (السابق) في المقايضة التجارية .

ان احد الالغاز الاكثر لفتاً للنظر في اقتصاد الاتحاد السوفيتي (السابق) تتمثل في صعود تجارة المقايضة ،الذي يتم دفع ثمن السلع المتنوعة بسلع اخرى بدلاً من استخدام العملة النقدية وفي ظل التخطيط المركزي نجد هذا الشكل من اشكال التجارة ، اذ لوحظ وخاصة في مجال التجارة الدولية بين دول مجلس التعاضد الاقتصادي (السابق) (Council Mutual Economic Assistance) .

وكانت سياسة الاتحاد السوفيتي (آنذاك) كانت تدار بالحكم الشمولي (التخطيط المركزي) وان محرك التجارة الدولية هو الاكتفاء الذاتي ، وبالنسبة للاتحاد فان التجارة كافية لتأكيد الانجاز او لتنفيذ خططها الاقتصادية ، فالبلد يستورد من اجل التصنيع ويصدر من اجل مواصلة الاستيراد ، وفي عام 1918 فان كلا الاستيراد والتصدير هما اقل او دون المستويات المطلوبة ، وخلال فترة الحربين العالميتين لم تحقق تجارة (السوفيت) نسبة من اجمالي التجارة العالمية ، وخلال الخمس سنوات الاولى من 1928 الى عام 1932 فان (الاتحاد السوفيتي) اشترى كميات كبيرة ومؤثرة من (الآلات والمعدات) من الدول الصناعية مثل المانيا الغربية (آنذاك) والمملكة المتحدة، مقابل بيع القمح في اسعار الكلفة لاجل شراء تلك التجهيزات من الخارج ، وعلى اثر ذلك اكتسب التفوق التقني والدراية التكنولوجية ، مما ساعد في ايجاد اقتصاد وميزة سياسية خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين ، بعد ان كانت التجارة تعاني من عجز كبير خلال المدة (1925-1932) ، اذ يستخدم الذهب في توفير الائتمان التجاري لتسديد فاتورة الاستيرادات .

وبعد عام 1932 اضمحلت التجارة وانحسرت بشكل كبير على اثر الكساد والتضخم وفي عام 1935 حصلت تجارة المقايضة ارباح قليلة ، ولكن عادت التجارة الى التوازن عام 1938 ، اما خلال الحرب العالمية الثانية فان العنصر الاكثر اهمية في علاقات الاقتصاد (السوفيتي) المساعدة في بلوغ الاعمار والتأجير من الولايات المتحدة الامريكية الى اوربا ، وفي اعقاب الحرب العالمية الثانية كانت تجارة (اوربا الشرقية سابقاً) خاضعة للرقابة من قبل (الاتحاد السوفيتي) وذلك من خلال احتواء تلك المنطقة في المجال السياسي المسيطر .

---

[42] Adrian E. Techoegl , International barter , Sban School of Management , M.T. May, 1978, PP.996-78.

قبل الحرب اهملت تجارة (السوفيت) مع (دول اوربا الشرقية) والتي كانت تمثل ثلث التجارة مع هذه الدول ، ويشير الجدول (5) الى تجارة المقايضة بين الدول المتحولة (الاشتراكية سابقاً) للسنوات (1966) و (1999) :

جدول (5)

المقايضة التجارية بين الدول المتحولة (الاشتراكية سابقاً) للسنوات (1966) و(1999)

(مليار دولار)

السنوات / الدول المتحولة	1966	1999	التغيير %
ارمينيا	2.9	2.9	0.0
اذربيجان	5.1	4.0	-1.1
بلاروسيا	13.1	13.9	0.8
بلغاريا	4.0	4.2	0.2
كرواتيا	21.7	32.8	11.1
الجيك	3.8	3.3	-0.5
استونيا	5.5	4.1	-1.4
جورجيا	6.8	5.2	-1.6
المجر	1.7	0.8	-0.9
كازاخستان	20.7	17.9	-2.8
غرغيزستان	16.5	17.4	0.9
لتوانيا	3.1	2.8	-0.3
مولدافيا	29.6	26.3	-3.3
بولندا	3.9	4.7	0.8
رومانيا	8.6	7.3	-1.3
روسيا	23.5	24.1	0.6
سلوفاكيا	19.2	19.2	0.0
سلوفينيا	17.4	16.3	-1.1
اوكرانيا	20.3	24.0	3.7
اوزبكستان	23.2	10.2	-31.0
المجموع	207.1	241.4	33.7

Source : World Business Environment survey, world Bank – EBRD(1999) .

ويلاحظ من الجدول (5) ان النسبة كانت مرتفعة في العام الاول ، والتي تمثل دول المعسكر الاشتراكي ، تحتل التجارة من هذا النوع نسبة عالية في كرواتيا ، كازاخستان ، مولدافيا ، روسيا ، اوكرانيا واوزبكستان ،

وفي بداية عام 1948 فان تجارة (الاتحاد السوفيتي) مع العالم الحر في حالة اتزان ، إذ بلغت نحو (2 مليار دولار) موزعة على جميع الاتحاد ، اذ بلغ حجم الصادرات نحو (1.6 مليار دولار) اما الاستيرادات فقد بلغت نحو (1.4 مليار دولار) واستمرت هذه الزيادة حتى عام 1953 ، وتشير بيانات التجارة الدولية انه في عام 1957 ارتفعت تجارة (الاتحاد السوفيتي) مع معظم دول العالم ، اذ بلغ حجم الصادرات نحو (44 مليار دولار) واجمالي الاستيرادات بلغ نحو (3.9مليار دولار) وهذا يضع (الاتحاد السوفيتي) في المركز السادس باعتباره من اكبر الدول المصدرة بعد الولايات المتحدة الامريكية ، كندا ، فرنسا ، غرب المانيا ، المملكة المتحدة ، (الاتحاد السوفيتي) ، هولندا ، اليابان ، ويحتل المركز الثاني بعد الولايات المتحدة الامريكية من حيث الاستيراد، ونادراً ما يكون الشراء والبيع منفرداً من مجموع التجارة مع (الاتحاد السوفيتي) ، ومنذ عام 1994 بدأت تجارة المقايضة في الاقتصاد الروسي بالارتفاع بعد استقرار الاقتصاد الكلي على أثر التحول من الاقتصاد الشمولي القائم على اساس التخطيط المركزي الى الاقتصاد السوق [43].

ان الاهمية التي تحظى بها تجارة المقايضة في روسيا الاتحادية التي تعد وريثة الاتحاد السوفيتي (السابق) تتطلب توضيح الهيكل التجاري الى كل من الصادرات والاستيرادات وعليه نتناول ذلك كما يأتي :

أ-هيكل الصادرات .

تدخل ضمن هيكل صادرات الاتحاد الروسي الكثير من السلع محل التبادل التجاري ضمن صادرات روسيا والتي تتضمن تصدير النفط وزيت النفط والزيوت المستخرجة من المواد المعدنية القارية فضلاً عن الزيوت البترولية وسلع اخرى تتضمن منتجات زراعية اضافية الى الفحم والوقود الصلبة المماثلة وتدخل ضمن هيكل الصادرات كل من الحديد والماس والنيكل .

والجدول (6) يبين هيكل صادرات الاتحاد الروسي للمدة (2011-2013) بملايين الدولارات الامريكية .

---

[43] Allen , D. Canham , Soviet Economic war fare " Affairs , Washington press , PP. 110-111 .

جدول (6)

هيكل صادرات روسيا الفيدرالية للمدة (2011 -2013)

الهيكل / السنوات		2011		2012		2013	
		مليون دولار	نسبة%	مليون دولار	نسبة%	مليون دولار	نسبة%
1	نفط ومشتقاته	171686.2	33.20	180929.7	34.47	173669.6	32.93
2	زيوت نفطية وزيوت معدنية قارية	91480.4	17.69	103624.2	19.74	109415.4	20.75
3	غازات نفطية وغيرها من الكاربونات الغازية	69673.3	13.47	68834.6	13.11	74639.1	14.15
4	منتجات بتروكيمياوية	56023.8	10.83	12711.3	2.42	13208.2	2.50
5	الفحم ووقود مماثلة للفحم	11372.3	2.19	13014.7	2.48	11821.2	2.24
6	سلع نصف جاهزة من الحديد او غير سبائك الصلب	7720.4	1.49	7868.2	1.49	6471.4	1.22
7	الالمنيوم	6755.1	1.30	6334.0	1.20	6132.8	1.16
8	الماس	3724.7	0.72	4655.3	0.88	4969.3	0.94
9	النيكل	4486.6	0.86	3721.1	0.70	3626.4	0.68
10	القمح	3671.2	0.71	4524.0	0.86	3482.7	0.66
11	سلع اخرى	90398.6	17.54	118549.3	22.65	119829.8	22.77
	المجموع	516992.6	%100	524766.4	%100	527265.9	%100

تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاستناد إلى :

Source : International trade statistics year book , volume 1 trade by country , united nations , 2013. P.318.

يلاحظ من خلال الجدول السابق ، ان النفط والمشتقات النفطية تحتل الصدارة في قائمة صادرات الاتحاد الروسي ، إذ بلغت نسبتها في عام 2011 نحو (33.20%) وارتفعت في عام 2012 الى نحو (34.47%) ولكن انخفضت في عام 2013 الى نحو (32.93%) وبعدها تاتي الزيوت النفطية والزيوت المعدنية الذي بلغت نسبتها في عام 2013 نحو (20.75%) وهي اعلى نسبة من الاعوام التي سبقتها .

اما الغازات النفطية والهيدروكربونات الغازية ، فيلاحظ ان اعلى نسبة تصديرية لها في عام 2013 بلغت نحو (14.15%) ، والسلع البتروكيمياوية ، فقد ارتفعت صادراتها في عام 2011 الى نحو (10.83%) ولكن انخفضت نسبة التصدير فيها في الاعوام اللاحقة ، اما الفحم والوقود الصلب المماثل للفحم ، فقد بلغ نسبة التصدير في عام 2013 الى نحو (2.24%) .

وتدخل ضمن هيكل صادرات الاتحاد الروسي الكثير من السلع الاخرى غير المحددة مما يدل على تنوع هيكل الصادرات وامكانية دخول هذه السلع ضمن التجارة الثنائية فضلاً عن تجارته الحرة.

ب-هيكل الاستيرادات .

يتضح ان استيرادات الاتحاد الروسي تتركز على بعض السلع التي تضم محركات السيارات ومركبات النقل وقطع الغيار للمحركات ، فقد بلغ نسبة الاستيراد في عام2012 نحو (6.40%) وانخفضت في عام 2013 الى نحو (5.39%)، والجدول (7)يبين هيكل استيرادات الاتحاد الروسي للمدة(2011-2013).

جدول (7)

هيكل استيرادات روسيا الفيدرالية للمدة (2011 -2013)

	السنوات / الهيكل	2011		2012		2013	
		مليون دولار	نسبة %	مليون دولار	نسبة %	مليون دولار	نسبة %
1	محركات سيارات ومركبات اخرى	18590.2	6.07	20241.5	6.40	16996.9	5.39
2	ادوية ومستلزمات طبية	10836.7	3.54	10630.5	3.36	11629.5	3.69
3	قطع غيار سيارات واكسسوارات مركبات	8787.2	2.87	10827.5	3.42	11488.9	3.64
4	سلع اساسية غير مصنفة	27902.9	9.11	1417.9	0.44	1700.5	0.53
5	اجهزة اتصالات هاتفية واجهزة كهربائية	7738.8	2.52	7335.1	2.31	7685.1	2.44
6	الالات الذكية او (الريبورت)	5260.4	1.71	5827.8	1.84	4864.6	1.54
7	هياكل سيارات (اجرة او سيارات اخرى)	2927.6	0.90	3829.2	1.21	4060.5	1.28
8	جرافات وحفارات متطورة ضخمة	3176.0	1.03	3718.7	1.17	3072.2	0.97
9	سيارات نقل البضائع (الحمل)	2511.3	0.82	3808.4	1.20	2950.2	0.93
10	سلع ومعدات ضخمة تستخدم في البناء	2369.5	0.77	3041.2	0.96	2551.3	0.81
11	سلع اخرى	215990.9	70.61	245515.1	77.69	247945.4	78.72
	المجموع	306091.5	%100	316192.9	%100	134945.1	%100

تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاستناد الى :

Source : International trade statistics year book , volume 1 trade by country , united nations , 2013. P.319.

ولكن يلاحظ ارتفاع نسبة استيراد الادوية فقد بلغ نسبة الاستيراد في عام 2011 إلى نحو (3.54%) وانخفضت في عام 2012 إلى نحو (3.36%) ، ولكن ارتفعت في عام 2013 الى نحو (3.69%) .

وتأتي استيرادات قطع غيار المحركات واكسسوارات السيارات في المرتبة الثالثة من هيكل الاستيرادات الروسية ، اذ يلاحظ ارتفاع معدل استيرادها هي الاخرى فقد بلغت في عام

2013 نحو (3.64%) ، وهناك سلع غير مصنفة ارتفعت استيراداتها في عام 2011 الى نحو (9.11%) وهو اعلى نسبة استيراد لها ، فقد انخفضت في الاعوام الاخرى . اما الاجهزة الكهربائية واجهزة الاتصالات الهاتفية تأتي في المرحلة الرابعة من تصنيف الاستيرادات فقد بلغ نسبة استيرادها في عام 2013 نحو (2.44%) .

وتضم قائمة الاستيرادات في الاتحاد الروسي الالات لمعالجة البيانات التلقائية (الالات الذكية) او الروبوت ، فيلاحظ ان عام 2012 سجل اعلى نسبة استيراد ، إذ بلغ نسبة الاستيراد من هذه السلع نحو (1.84%) .

اما استيرادات السيارات فإنها في زيادة مستمرة واعلى استيراد لها بلغ نسبة في عام 2013 نحو (1.28%) وهي تضم سيارات الاجرة الصغيرة وهياكل السيارات وتضم ايضاً السيارات المتوسطة الحجم.

ويستورد الاتحاد الروسي ايضاً السيارات الثقيلة والمتطورة (التي تدخل في العديد من الاعمال كالبناء ، والتي تتمثل بالحفارات والجرافات العملاقة وسيارات الدفاع المدني والمصفحات وغيرها ، وبلغت اعلى نسبة استيراد لها في عام 2012 نحو (1.17%) .

2-تجربة إندونيسيا في المقايضة التجارية :

اقرت الحكومة الاندونيسية في كانون الثاني 1982 العمل بالمقايضة التجارية في العقود الحكومية كمحاولة منها في توسيع صادراتها وكرد فعل اقتصادي على حمائية الدول الصناعية.

وقد جرى الالتزام بربط الصادرات (عند قيمة تزيد على نصف مليون دولار) باستيرادات الدوائر الحكومية ، المؤسسات والمشاريع التي تمتلكها الدولة ، وهناك احتياجات للدولة مستثناة من السياسة المعتمدة يجري تمويلها عن طريق الاقتراض من البنك الدولي والمؤسسات المالية الاقليمية مثل : (البنك الاسيوي للتنمية ، والبنك الاسلامي للتنمية) وتلك الاحتياجات تتضمن :

- المشاريع المشتركة بين مؤسسات الدولة والمستثمرين الاجانب .
- الخدمات الاحترافية كالخبراء والمتخصصين القانونيين .
- عقود محلية للمقاولين المحليين مع المقاولين الاجانب .

اما المشتريات الحربية والضرورية فيقرر بشأنها على اساس الحالات المنفردة المعروضة .

وفي كل صفقة من الصفقات المشمولة ، يتعين على المجهز الاجنبي توقيع تعهد يوافق بموجبه على شراء منتجات اندنوسية بقيمة تساوي قيمة المنتجات المستوردة بسعر الفوبFob * : (أي دون تكاليف النقل والشحن والتأمين) ويجب على المستوردين الاجانب والمصدرين الاندونيسيين التفاوض مباشرة وتوقيع عقودهم بالطريقة الاعتيادية ، ولكن بإضافة فقرة يشار فيها الى عملية ربط الاستيرادات بالصادرات .

وللسياسة الاندونيسية في مجال المقايضة التجارية ثلاث خصائص هي :

الاولى : ان صادرات المقايضة التجارية من اندونيسيا يجب ان تكون (اضافة) على المشتريات التاريخية للشركة او الدولة الاجنبية ، أي لابد من الاضافة الى هيكل التجارة السابقة بين الطرفين.

الثانية : ان عدم ايفاء الطرف الاجنبي بالتزامه المنصوص على تجارة المقايضة يؤدي الى فرض عقوبة تعادل(50%) من قيمة الالتزامات التصديرية التي لم يعنى بها ذلك الطرف .

الثالثة :ان عقود التصدير المتعلقة بمنتجات التصدير الإندونيسية يجب ان تتم على مراحل وبشكل منتظم خلال مدة العقد ، وان تنجز على الاقل بثلاثة اشهر قبل انتهاء فترة عقد الاحتياجات الحكومية .

وتم اعادة النظر في السياسات المتبعة في مجال المقايضة التجارية ، وكانت نتيجة ذلك القرار امكانية اناطة الالتزام بـ(بيت تجاري) ، كطرف ثالث .

ان الحكومة الاندونيسية قد اظهرت بعض المرونة في تطبيقها لسياستها ، اذ وافقت على مشاريع مهمة دون ان تطالب بالتزامات مقابلة ، وقبولها السلع وهي دون النوعية التي التزم بها المجهزين عند عدم توفر النوعية المطلوبة .

اما السلع المعدة للتصدير فقد ادرجت بوثيقتين ، صدرت في كانون الثاني واذار عام 1982 وتتضمن الوثيقة الاولى بشكل اساسي السلع الزراعية ، والوثيقة الثانية تتضمن السلع الاخرى وكذلك السلع المصنعة والنهائية ،وقد بلغ مجموع قيمة اتفاقيات المقايضة التجارية للفترة المحصورة بين كانون الثاني 1982 ونيسان 1983 نحو (531) مليون دولار ، وارتفعت في شباط عام 1984 نحو (765) مليون دولار .

وتأتي كل من المانيا الغربية (سابقاً) واليابان في مقدمة الدول المتاجرة مع إندونيسيا في مجال المقايضة التجارية فضلاً عن دول عربية واجنبية لها اتفاقيات موقعة معها[44] .

---

* سعر الفوب Fob: وجود اختصار لـ(Free on Board) أي التسليم على ظهر السفينة ، أما السيف (C.E.F) وتعني ايضاً ان المستورد يتحمل مسؤولية البضاعة بعد استلامها من المصدر ، وبالتالي يجب عليه دفع تكاليف التأمين من لحظة شحن البضاعة من الميناء ، إذ لا يشمل سعر البضاعة تكلفة النقل والتأمين .

[44] كمال القيسي ، مصدر سبق ذكره ، ص .ص 201-204 .

وبالإمكان توضح الهيكل التجاري لإندونيسيا من خلال بيان هيكل الصادرات والاستيرادات والسلع الاكثر اهمية :

أ-هيكل الصادرات :

تتضمن صادرات اندونيسيا السلع الخفيفة والثقيلة والاقمشة والخشب فضلاً عن المطاط الطبيعي ، ويمكن توضيح ابرز السلع المصدرة من خلال جدول (8) الذي يبين هيكل الصادرات للمدة (2011-2013) .

جدول (8)

هيكل صادرات إندونيسيا للمدة (2011 -2013)

	السنوات / الهيكل	2011		2012		2013	
		مليون دولار	نسبة %	مليون دولار	نسبة %	مليون دولار	نسبة %
1	الفحم وقود مماثلة للفحم	25523.2	12.54	24293.2	12.87	22773.2	12.47
2	غازات نفطية وغيرها من الهيدروكاربونات الغازية	22871.5	11.23	20520.5	10.79	18129.2	9.93
3	زيوت النخيل	17261.2	8.48	17602.2	9.26	15838.9	8.67
4	الزيوت النفطية وزيوت مدنية قارية	13828.7	6.79	12293.4	6.46	10204.7	5.59
5	المطاط الطبيعي	11766.2	5.78	7864.5	4.13	6910.7	3.78
6	خامات النحاس	4700.4	2.30	2594.7	1.36	3006.8	1.64
7	جوز الهند وزيت جوز الهند	3051.6	1.49	2458.2	1.29	1829.5	1.00
8	فحم الكوك ومشتقات النفط	1858.4	0.91	2379.2	1.25	2674.3	1.46
9	الاحذية وقواعد المطاط والبلاستيك والجلود	2198.6	1.08	2195.9	1.15	2272.1	1.24
10	القصدير	2403.9	1.18	2051.3	1.07	1959.8	1.07
11	سلع اخرى	98032.9	48.22	95778.7	50.37	96952.6	53.15
	المجموع	203496.6	%100	190031.8	%100	182551.8	%100

تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاستناد الى :

Source : International trade statistics year book , volume 1 trade by country , united nations , 2013. P.206.

يتضح من خلال جدول (8) ان هيكل صادرات اندونيسيا يتكون من سلع متنوعة تشمل منتجات مختلفة من سلع زراعية او خامات معدنية او سلع مصنعة ويعتبر الفحم في مقدمة صادرات اندونيسيا الذي بلغ نسبة صادراته في عام 2011 نحو (12.54%) أي ما يعادل نحو (25523.2) مليون دولار ، وارتفعت هذه النسبة في عام 2012 الى نحو (12.87%) ، ولكن انخفضت في عام 2013 نحو (12.47%) .

اما الغازات البترولية والهيدروكربونات الغازية فقد بلغ نسبة صادراتها في عام 2011 نحو (11.23%) وانخفض في عام 2012 نحو (10.79%) وانخفض اكثر في عام 2013 نحو (9.93%) .

وتأتي زيوت النخيل في المرتبة الثالثة من حيث الاهمية في تسلسل الصادرات الإندونيسية فقد بلغت نسبة صادراتها في عام 2011 نحو (8.48%) وارتفعت في عام 2012 الى نحو (9.26%) أي ما يعادل نحو (17602.2)مليون دولار ، ولكن انخفضت هذه النسبة في العام الثاني اذ بلغت في عام 2013 نحو (15838.9) مليون دولار أي بنسبة (8.67%) .

اما الزيوت النفطية والقارية فقد سجل عام 2011 اعلى نسبة تصدير لها فقد بلغت نحو (6.79%) من مجموع الصادرات وانخفضت في عام 2012 إلى نحو (6.46%) وانخفضت اكثر في عام 2013 إلى نحو (5.59%) ، وكذا الحال في انخفاض ايضاً صادرات المطاط الطبيعي فعام 2011 سجل اعلى نسبة تصدير له نحو (5.78%) ولكن انخفض حتى وصل في عام 2013 إلى نحو (3.78%) .

ب-هيكل الاستيرادات .

ان المنتجات التي تستوردها إندونيسيا كثيرة ومتنوعة وهي الاسمدة ، باصات النقل ، سفن لنقل المسافرين والطائرات الصغيرة والكبيرة والاجهزة الهاتفية والانواع الجيدة من القمح ، وسيارات لنقل المسافرين فضلاً عن استيراد الزيوت النفطية والغازية والاجهزة الذكية وقطع الغيار للمحركات ومحركات السيارات.

والجدول (9) يبين هيكل استيرادات إندونيسيا للمدة (2011-2013) بملايين الدولارات الامريكية .

جدول (9)

هيكل استيرادات إندونيسيا للمدة (2011 -2013)

	السنوات / الهيكل	2011		2012		2013	
		مليون دولار	نسبة %	مليون دولار	نسبة %	مليون دولار	نسبة %
1	زيوت النفط وخامات اخرى	27721.8	15.62	28038.2	14.62	27850.9	14.92
2	زيوت معدنية قارية خام	11154.5	6.28	10803.2	5.63	13585.8	7.27
3	اجهزة كهربائية واجهزة اتصالات هاتفية	4570.0	2.57	5113.4	2.66	5291.2	2.83
4	قطع غيار واكسسوارات سيارات	2276.7	1.28	2982.3	1.55	3218.3	1.72
5	غازات نفطية وغيرها من الهيدروكاربونات	1412.5	0.79	3081.6	1.60	3113.0	1.66
6	طائرات مثل (المروحيات وطائرات نفاثة)	2880.7	1.62	3960.4	2.60	589.9	0.31
7	الالات الذكية لمعالجة البيانات التلقائية	2193.6	1.23	2299.4	1.19	2443.8	1.30
8	الانواع الجيدة من القمح	2194.0	1.23	2253.9	1.17	2440.0	1.30
9	محركات السيارات الصغيرة والكبيرة	1763.9	0.99	2728.2	1.42	2231.2	1.19
10	سيارات لنقل البضائع (الحمل)	2326.0	1.31	2640.2	1.37	892.2	0.47
11	سلع اخرى	118941.9	67.08	127790.1	66.19	124972.3	67.03
المجموع		177435.6	%100	191690.9	%100	186828.6	%100

تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاستناد الى :

Source : International trade statistics year book , volume 1 trade by country , united nations , 2013. P.207.

يبين الجدول السابق هيكل استيرادات إندونيسيا وهو يتضمن الكثير من السلع إذ تستورد إندونيسيا الزيوت النفطية وخامات اخرى من المعادن ، وقد بلغ استيرادها من هذه السلع في عام 2011 نحو (27721.8) مليون دولار أي بنسبة (15.62%) من مجموع الاستيرادات وهذه النسبة انخفضت في الاعوام الاخرى ، إذ بلغت في عام 2013 نحو (14.92%) من مجموع الاستيرادات وتستورد ايضاً الزيوت المعدنية الغازية الخام التي بلغت اعلى نسبة استيراد لها في عام 2013 نحو (7.27%) من مجموع الاستيرادات .

وتأتي في المرتبة الثالثة استيرادات الاجهزة الكهربائية واجهزة الاتصالات الهاتفية وهي في زيادة مستمرة فقد بلغت النسبة في عام 2011 نحو (2.57%) وفي عام 2012 بلغت نحو (2.66%) وبلغت في عام 2013 إلى نحو (2.83%) .

اما قطع الغيار والاكسسوارات السيارات تأتي في المرتبة الرابعة من حيث الاهمية في الاستيرادات الإندونيسية والذي بلغ اعلى نسبة استيراد لها في عام 2013 نحو (1.72%) أي ما يعادل (3218.3) مليون دولار ، وهناك ارتفاع في نسبة استيرادات الغازات النفطية والهيدروكربونات الغازية وغيرها الذي شهد عام 2013 اعلى نسبة استيراد لها بلغت نحو (1.66%) من مجموع الاستيرادات الإندونيسية.

3-تجربة مصر في المقايضة التجارية .

وقعت مصر العديد من الاتفاقيات الثنائية التجارية خلال فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي ، واغلب هذه الاتفاقيات التجارية مع الدول الاشتراكية (سابقاً) ، وتطورت علاقات مصر في مجال تجارة المقايضة على اساس قيام مصر بتصدير القطن الخام وخيوط القطن وتستورد المكائن الصناعية والخشب[45].

استمرت العلاقات مع الدول الاشتراكية (آنذاك) وخاصة مع (الاتحاد السوفيتي السابق) الذي يعد اهم شريك تجاري لمصر والصين بعد ذلك .

اذ استخدمت مصر المقايضة التجارية على الاساس الحكومي مع القطاع الخاص ، وقد سمح بنوعين من المقايضة التجارية وهي :

الاولى : المقايضة المتنوعة : وهي المقايضة الصافية التي يتم بموجبها عقد صفقة المقايضة التقليدية وهي متاحة فقط للصناعين المنخرطين بعمليات التصدير .

الثانية: المقايضة بواسطة حساب مصرفي ، ويتم ذلك بواسطة فتح حساب مصرفي في دولة اجنبية لاستلام القروض الاجنبية ، ويتم بيع تلك القروض الى المستوردين المحليين بسعر صرف ثابت وبعلاوة عالية ، على ان تستخدم فقط لاستيراد منتجات محددة ويجري تحديد السلع المصدرة مسبقاً وباسعار معينة .

وقد قامت مصر خلال الفترة (1962 -1981) بموجب اتفاقها المعقود مع الاتحاد السوفيتي (سابقاً) ، بتصدير العديد من المنتجات التي تضم المنتجات الزراعية مثل القطن والرز والحمضيات والبطاطا والثوم والسلع الصناعية مثل الاسمنت والمنسوجات والاقمشة والقطنيات فضلاً عن تصديرها الفوسفات والالمنيوم .

اما الاستيرادات تتضمن ، المكائن الصناعية والخشب والورق وقد اجريت مبادلات بين مصر والصين ، أي مبادلة القطن المصري بالشاي الصيني ، فضلاً عن التبغ والمنتجات

---

[45] ناجي التوني ، مصدر سبق ذكره ، ص7 .

الغذائية ولمصر اتفاقيات دفع ثنائي مع الاتحاد السوفيتي (سابقاً) والصين وكوريا الشمالية والسودان[46].

ويمكن ملاحظة تجارة المقايضة في مصر من خلال تطبيقها برنامج العمليات المتقابلة (الاوفست) الذي أنشأ لتصنيع السيارات من انتاج جنرال موتورز وقطع الغيار ، ذلك في عام 1986 بهدف انشاء وتطوير مشروع خط متكامل للسيارات.

وقد قامت شركة جنرال موتورز بتحقيق الهدف من خلال انشاء هذا المصنع الذي يضم صناعة السيارات ومصنع محلي لقطع الغيار[47].

ويمكن توضيح الهيكل التجاري لمصر من خلال بيان هيكل الصادرات والاستيرادات وبيان اهمية السلع الصادرة والمستوردة :

أ-هيكل الصادرات :

شهدت تجارة المقايضة في مصر العديد من السلع التي كانت محل التبادل التجاري للدول الاشتراكية (سابقاً) وللصين وكوريا الشمالية منذ حقبة الخمسينيات وحتى الثمانينيات من القرن الماضي فكانت العلاقات التجارية بين مصر والدول الاشتراكية علاقات متطورة الا انها تدهورت عندما بدأت مصر تعمل على تنوع وتوسيع اسواق صادراتها .

وفي الوقت الحاضر يتضمن هيكل صادرات مصر الكثير من السلع محل التبادل التجاري والتي تضم زيوت نفطية وزيوت معدنية قارية ، الذهب ، اسمدة معدنية او كيمياوية ومختلف انواع الاسلاك ، لوحات النحاس والاجزاء الحديدية من السيارات، فضلاً عن المنتجات الزراعية والحيوانية.

والجدول (10) يبين هيكل صادرات مصر للمدة (2011-2013) بملايين الدولارات الامريكية .

---

[46] كمال القيسي ، مصدر سبق ذكره ، ص188 .

[47] ناجي التوني ، مصد سبق ذكره ، ص8.

جدول (10)

هيكل صادرات مصر للمدة (2011 -2013)

	السنوات / الهيكل	2011		2012		2013	
		مليون دولار	نسبة %	مليون دولار	نسبة %	مليون دولار	نسبة %
1	زيوت نفطية وغيرها من الخامات	3507.3	11.10	3150.4	10.70	2548.9	8.85
2	زيوت مستخرجة من مواد معدنية قارية	3014.0	9.54	3022.6	10.27	3059.5	10.64
3	غازات النفطية وغيرها من الهيدروكربونات	2030.2	6.42	2179.9	7.41	1559.7	5.42
4	ذهب (بما في ذلك الذهب المطلي بالبلاتين)	1715.2	5.43	1318.7	4.48	901.1	3.14
5	اسمدة معدنية او كيمياوية (النتروجينية)	1354.5	4.28	1184.9	4.02	1077.1	3.75
6	اسلاك كابلات واسلاك عازلة (بما في ذلك بالمينا والمؤكسد)	920.9	2.91	880.2	3.00	895.9	3.12
7	حمضيات طازجة او مجففة	568.3	1.79	489.9	1.66	533.3	1.85
8	الجبن واللبن الرائب	481.7	1.52	361.5	1.22	374.9	1.30
9	لوحات النحاس او صفائح او اشرطة سميكة يتجاوز سمكهاالـ(mm0.15)	516.7	1.63	443.4	1.50	218.1	0.75
10	منتجات شركة فيات من الحديد الفولاذ	511.3	1.61	324.4	1.10	340.5	1.18
11	سلع اخرى	16962.3	53.77	16061.1	54.64	12970.4	60.00
	المجموع	31582.4	%100	29417.0	%100	28779.4	%100

تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاستناد إلى :

Source : International trade statistics year book , volume 1 trade by country , united nations , 2013. P.160.

يبين الجدول السابق صادرات مصر العربية فيلاحظ ان الزيوت النفطية تحتل الصدارة من حيث الاهمية ، فقد بلغت في عام 2011 نحو (3507.3) مليون دولار أي بنسبة (11.10%) من مجموع الصادرات لعام 2011 ، ولكن انخفضت في الاعوام الاخرى حتى بلغت في عام 2013 نحو (8.85%) من مجموع الصادرات ، اما الزيوت المستخرجة من المواد المعدنية القارية فهي في ارتفاع مستمر وبلغ اعلى معدل تصديري لها في عام 2013 نحو(10.64%) أي ما يعادل نحو (3059.5) مليون دينار ، ولكن يلاحظ ان هناك انخفاض في تصدير الغازات النفطية فقد بلغت في عام 2013 نحو (5.42%) وهذه النسبة منخفضة مقارنةً بعام 2012 الذي بلغت نحو (7.41%) وانخفضت ايضاً صادرات الذهب التي بلغت في عام 2011 نحو (5.43%) وانخفضت بالتدريج حتى بلغت في عام 2013 نحو (3.14%) .

ب- هيكل الاستيرادات :

اما سلع الاستيرادات التي كانت محل التبادل التجاري في السابق هي المكائن الصناعية والشاي والورق والخشب ، وفي الوقت الحاضر فان استيرادات مصر تتضمن الكثير من السلع التي تشمل القمح والاجهزة الكهربائية واجهزة الاتصالات الهاتفية والادوية والمستلزمات الطبية ومحركات السيارات الصغيرة والكبيرة وتستورد السلع الاساسية مثل زيوت النفط فأن مصر تصدر زيوت النفط ايضاً وتستورد الانواع الجيدة العالمية من الزيوت النفطية ، وتستورد الذرة وزيت الذرة والحديد والصلب .

والجدول (11) يبين هيكل استيرادات مصر للمدة (2011-2013) بملايين الدولارات الامريكية:

جدول (11)

هيكل استيرادات مصر للمدة (2011-2013)

السنوات / الهيكل	2011		2012		2013	
	مليون دولار	نسبة%	مليون دولار	نسبة%	مليون دولار	نسبة%
1-زيوت النفط وغيرها من الخام	5119.3	8.21	7718.7	11.04	5527.0	8.29
2-قمح	3199.2	5.14	3196.9	4.58	721.7	1.08
3-زيوت النفط وزيوت مستخرجة من مواد معدنية خام	1700.2	2.73	2933.3	4.20	2028.6	3.04
4-الذرة وزيت الذرة	2179.9	3.51	1958.5	2.81	1985.0	2.97
5-غازات نفطية وغيرها من الهيدروكاربونات	2055.6	3.31	2230.9	3.20	1573.5	2.36
6-المنتجات شبه الجاهزة من الحديد او غير سائل الصلب.	1140.5	1.84	1625.0	2.33	1527.6	2.29
7-ادوية ومستلزمات طبية .	1176.4	1.89	1483.5	2.13	1599.5	2.39
8-محركات السيارات الصغيرة والكبيرة.	1177.3	1.89	1427.8	2.04	1266.2	1.89
9-اجهزة كهربائية واجهزة الاتصالات الهاتفية	1236.2	1.98	1286.1	1.84	1278.9	1.91
10-الحديد والصلب	1158.1	1.85	1109.4	1.58	1153.0	1.70
11-سلع اخرى	42139.3	67.65	44895.5	64.25	48023.4	72.08
المجموع	62282.0	%100	69865.6	%100	66666.4	%100

تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاستناد إلى :

Source : International trade statistics year book , volume 1 trade by country , united nations , 2013. P.161.

يبين الجدول السابق أن هيكل استيرادات مصر كثيرة وتضم سلع متنوعة وتأتي الزيوت النفطية في المرتبة الاولى ، فقد بلغ استيرادها في عام 2012 نحو (7718.7) مليون دولار اي ما يعادل نحو (11.04%) ، ولكن انخفضت في عام 2013 نحو (8.29%) .

اما القمح فمعدل الاستيرادات في انخفاض ، فقد بلغ عام 2011 نحو (3199.2) مليون دولار وبنسبة (5.14%) من مجموع الاستيرادات ولكن انخفضت بالتدرج حتى بلغت في عام 2013 نحو (1.08%) ، وهذا الانخفاض بسبب زيادة الاستيرادات من السلع الاخرى .

ويأتي في المرتبة الثالثة الزيوت النفطية والزيوت المستخرجة من المواد المعدنية الخام فقد بلغ اعلى معدل استيراد لها في عام 2012 التي بلغت نحو (2933.3) مليون دولار اي ما يعادل نحو (4.20%) ، ولكن انخفضت في عام 2013 الى نحو (3.04%) من مجموع الاستيرادات المصرية ، وفيما يخص استيراد الذرة وزيت الذرة فقد شهد عام 2011 اعلى نسبة استيراد لها بلغ نحو (3.51%) .

4-تجربة الجزائر في المقايضة التجارية .

استخدمت الجزائر اسلوب المقايضة التجارية، عندما شهدت حالات نقص حاد في احتياطاتها من العملة النقدية ، فقد انتهجت سياسة كان الهدف من وراءها هو تحقيق التوازن في علاقاتها التجارية الثنائية ، فقد كان هناك مخاوف من قبل حكومة الجزائر للكثير من عمليات المقايضة التجارية وترددها في بيع النفط الجزائري بأقل من السعر الرسمي فقد تم تحديد نسب معينة لكل وزارة يحدد فيها حجم استيرادها بالعملة الاجنبية مقابل الصادرات الجزائرية ، فهناك شركات تشترط ان تكون قيمة الصادرات تساوي 100% من قيمة الاستيرادات لان هذه الشركات تتمتع بموقع احتكاري .

يمكن توضيح الصفقات والاتفاقيات التي عقدتها الجزائر والتي انجزت فعلاً :

- وقعت الجزائر صفقات تجارية مع شركة (نيتشيمان) بخصوص بيع (1.4) مليون برميل من النفط الجزائري ولمدة ستة اشهر مقابل معدات بناء بقيمة (42) مليون دولار.
- عقدت الجزائر مع فرنسا اتفاقية لبناء مجمع لصناعة الحديد والفولاذ وبناء شبكة قطار الانفاق في العاصمة الجزائرية وتوسيع شبكة الهواتف مقابل الغاز الجزائري الذي يتجاوز سعره اسعار السوق ويقوم بتحويل الفرق إلى بنك فرنسي[48].

وهناك اتفاقيات للدفع الثنائي وقعتها الجزائر مع الاتحاد السوفيتي (سابقاً) وغينيا والى جانب دول اخرى على سبيل المثال عقدت الجزائر صفقات المقايضة التجارية مع البرازيل وفرنسا وايطاليا

[48] ناجي التوني ، مصدر سبق ذكره ، ص6 .

والمانيا الغربية (آنذاك) والولايات المتحدة الامريكية واسبانيا ، إذ جرى بموجبها مبادلة السلع الصناعية المستوردة من هذه البلدان بصادرات من النفط والغاز والنبيذ .

وفي بداية عام 1984 عرضت الجزائر سلع اخرى مثل : الاقمشة والبلاستك ومعادن نصف مصنعة[49].

ويمكن توضيح الهيكل التجاري للجزائر من خلال بيان سلع الصادرات والاستيرادات وكالآتي :

أ-هيكل الصادرات :

تدخل في هيكل صادرات الجزائر الكثير من السلع التي كانت ولا تزال محل التبادل التجاري ومن هذه السلع هي النفط والغاز الطبيعي والنبيذ والاقمشة والمنسوجات والبلاستك والمنتجات المعدنية نصف المصنعة والمنتوجات الزراعية والقطران والفوسفات والزئبق واكسيد الباريوم واقطاب اللحام الكهربائية والجلود الصناعية فضلاً عن المنتجات الصناعية الثقيلة ويوضح الجدول (12) هيكل صادرات الجزائر للمدة (2011-2013) بملايين الدولارات الامريكية.

جدول (12)

هيكل صادرات الجزائر للمدة (2011-2013)

السنوات / الهيكل	2011		2012		2013	
	مليون دولار	نسبة%	مليون دولار	نسبة%	مليون دولار	نسبة%
1-الغازات النفطية وغيرها من الهيدروكاربونات الغازية	35027.5	47.69	32879.7	45.75	30380.1	46.03
2-النفط والمشتقات النفطية .	25278.8	34.42	27001.3	37.57	25676.5	38.90
3-الزيوت النفطية وغيرها من الزيوت الخام .	11070.6	15.07	9921.6	13.80	7769.5	11.77
4-زيوت وغيرها من المنتجات (قطران الفحم)	835.4	1.13	909.0	1.26	1067.7	1.61
5-الامونيا المائية أو محلول كيمياوي .	371.2	0.50	420.8	0.58	303.9	0.46
6-قصب السكر وبنجر السكر ، نقياً كيمياوياً في حالته الصلبة .	265.0	0.37	208.0	0.28	272.5	0.41
7-فوسفات الكالسيوم الطبيعية .	128.3	0.18	152.9	0.21	96.7	0.15
8-الكحول ومشتقاتها .	41.7	0.06	34.0	0.04	45.2	0.08
9-الهيدروجين وغيره من المعادن النادرة.	39.2	0.06	26.2	0.03	39.0	0.07
10-المياه	26.6	0.04	31.2	0.04	33.7	0.06
11-سلع اخرى .	352	0.48	281.3	0.39	313.3	0.46
المجموع:	73436.3	%100	71865.7	%100	65998.1	%100

تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاستناد إلى :

Source : International trade statistics year book , volume 1 trade by country , united nations , 2013. P.162.

[49] كمال القيسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص : 186-187 .

يلاحظ من خلال الجدول السابق الذي يبين هيكل صادرات الجزائر ان الغازات البترولية تأتي في المرتبة الاولى من حيث الاهمية وبلغت اعلى معدل في الصادرات في عام 2011 نحو (35027.5) مليون دولار وبنسبة (47.69%) وانخفضت في الاعوام التالية حتى بلغت في عام 2013 نحو (46.03%) من مجموع الصادرات الجزائرية .

اما الصادرات النفطية فهي في زيادة مستمرة فقد بلغت نسبة الصادرات في عام 2011 نحو (34.42%) وارتفعت في عام 2012 نحو (37.57%) وارتفعت هذه النسبة في عام 2013 الى نحو (38.90%) من مجموع الصادرات الجزائرية ولكن يلاحظ هناك انخفاض في تصدير الزيوت النفطية والزيوت الخام فقد سجل عام 2011 اعلى نسبة تصديرية لها بلغت نحو (15.07%) وانخفضت هذه النسبة في الاعوام الاخرى حتى بلغت في عام 2013 نحو (11.77%) من مجموع الصادرات الجزائرية .

اما صادرات بعض الزيوت وقطران الفحم فقد ظلت النسبة تتراوح من بين (1.13-1.61%) إذ سجل عام 2013 اعلى معدل تصديري لها نحو (1067.7) مليون دولار .

ب- هيكل الاستيرادات .

تدخل ضمن هيكل استيرادات الجزائر الكثير من السلع في الوقت الحاضر والتي تضم : القمح وقصب السكر وبنجر السكر والذرة والحليب فضلاً عن السيارات ذات المحركات الضخمة والسيارات المصممة للنقل (لنقل المسافرين) وسيارات لنقل البضائع والادوية والمستلزمات الطبية والطائرات الكبيرة والطائرات المروحيات ، والجدول (13) يبين هيكل استيرادات الجزائر للمدة (2011-2013) بملايين الدولارات الامريكية .

جدول (13)

هيكل استيرادات الجزائر للمدة (2011-2013)

السنوات / الهيكل	2011		2012		2013	
	مليون دولار	نسبة%	مليون دولار	نسبة%	مليون دولار	نسبة%
1-السيارات ذات المحركات الضخمة والسيارات الاخرى المصممة اساساً للنقل	2108.5	4.46	3908.7	7.76	3728.7	6.79
2-زيوت النفط وغيرها من الخام	488.6	1.03	4435.9	8.80	3770.5	6.86
3-القمح	2846.9	6.02	2129.0	4.22	2123.4	3.86
4-سيارات نقل البضائع	1568.1	3.32	2205.5	4.37	2225.3	4.05
5-خامات وقضبان حديدية وغيرها من سبائك الحديد	1816.2	3.84	2098.4	4.16	1862.5	3.39
6-ادوية ومستزمات طبية	1618.2	3.42	1754.8	3.48	1807.7	3.30
7-الحليب والقشدة (مركزة) او محتوية على السكر المضاف .	1363.2	2.88	1093.4	2.18	1076.7	1.96
8-قصب السكر وبنجر السكر وسكر نقي (صلب) .	1118.1	2.38	960.9	1.22	881.8	1.61
9-الذرة	998.5	2.12	941.9	1.87	892.6	1.63
10-توربو طائرات وتوربو المروحيات وتوربينات الغاز وغيرها.	640.7	1.37	526.0	1.05	1274.8	2.33
11-سلع اخرى.	32652.7	69.16	30314.9	60.18	35266	64.22
المجموع.	47219.7	%100	50369.4	%100	54910.0	%100

تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاستناد إلى :

Source : International trade statistics year book , volume 1 trade by country , united nations , 2013. P.63.

ومن خلال الجدول السابق يتبين ان هيكل استيرادات الجزائر يحتوي على العديد من السلع والتي تدخل ضمن هيكل الاستيرادات الجزائرية ، وهي في المرتبة الاولى السيارات ذات المحركات الضخمة والسيارات المخصصة للنقل الذي بلغ نسبة استيرادها في عام 2012 نحو (7.76%) من مجموع الاستيرادات اي ما يعادل نحو (3908.7) مليون دولار ، ولكن انخفضت في عام 2013 نحو (3728.7) مليون دولار وبنسبة (6.79%) من مجموع الاستيرادات .

وتأتي في المرتبة الثانية الزيوت النفطية التي ارتفعت نسبتها في عام 2012 نحو (8.80%) من مجموع الاستيرادات ، ولكن انخفضت في عام 2013 الى (6.86%) ، أي ما يعادل نحو (3770.5) مليار دولار.

نلاحظ ايضاً انخفاض نسبة استيراد القمح فعام 2011 سجل اعلى نسبة استيراد بلغت نحو (6.08%) ولكن انخفضت في الاعوام الاخرى حتى بلغت في عام 2013 نحو (3.86%) من مجموع الاستيرادات .

اما استيراد السيارات المخصصة لنقل البضائع فقد ارتفعت نسبة استيرادها في عام 2012 نحو (2205.5) مليون دولار ، وبنسبة (4.37%) من مجموع الاستيرادات ، وظل هذا المعدل مستمر حتى عام 2013 الذي بلغ نحو (2225.3) مليون دولار وبنسبة (4.05%) من مجموع الاستيرادات الجزائرية .

ثانياً : موقف المنظمات الدولية المتعددة الاطراف من المقايضة التجارية :

بعد انطلاق منظمة التجارة العالمية (W.T.O) World Trade Organization واكتمال مؤسسات بريتون وودز الثلاث (صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي ، منظمة التجارة العالمية) اصبحت كل من حركات رؤوس الاموال والتجارة العالمية تحت رقابة هذه المؤسسات المالية والتجارية ، وان ذلك يعني حصول تغير في قواعد التجارة الدولية اذ ان اكثر من 90% من التجارة العالمية تعود الى الدول المنضوية تحت مظلة منظمة التجارة العالمية[50].

وفيما يتعلق بالمقايضة التجارية فأنها بالتأكيد لا تحظى بالموافقة الايجابية من قواعد وآليات المؤسسات او المنظمات الدولية المتعددة الاطراف ، وذلك لاعتبارها لا تحمل الشفافية المطلوبة في الاقتصاد الدولي .

أما رأي هذه المنظمات حول حركة رؤوس الاموال والتجارة عبر العالم ، فأن هذه المنظمات تؤيد قيام التجارة المتعددة الاطراف ولا ترغب بالتجارة الثنائية [51] وفيما يأتي نتناول مواقف هذه المنظمات المتعددة الاطراف من المقايضة التجارية :

1- منظمة التجارة العالمية (W.T.O) :

أن منظمة التجارة العالمية ، هي وليدة الاتفاقيات العامة للتعريفة الكمركية والتجارة (GATT)(General Agreement on Tariff and Trade) والتي هي عبارة عن اتفاقية متعددة الاطراف ، يعود أنشائها الى مؤتمر هافانا عام 1948 هذه الاتفاقية لم يسمح لها أن تتحول الى منظمة قائمة تحت اسمها في مؤتمر بريتون وودز عام 1944 بسبب موقف (الاتحاد السوفيتي) آنذاك ، من قيامها باعتبارها تسمح للدول الصناعية الهيمنة على التجارة العالمية ، وخصوصاً على الدول الفقيرة التي كانت تعاني من نقص الموارد المالية ، والحاجة الى حماية صناعتها من المنافسة الاجنبية باعتبارها واحدة من قواعد تلك المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف السماح بحرية التجارة والمبادلات .

---

[50] موردخاي كريانين ، تعريب محمد ابراهيم منصور وآخرون ، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2007 ، 2010 ، ص185 .

[51] محمد سليم الحربي ، منظمة التجارة العالمية WTO: http : (www.minshawi.com)

وكذلك ان معظم العملات المحلية في (الاتحاد السوفيتي) وغيرها من (المعسكر الاشتراكي) غير قابلة للتحويل مقارنةً بالدولار والجنيه الاسترليني.

وبعد سلسلة من الجولات الى (GATT) كانت الجولة الثامنة (جولة ارغواي) الممتدة من (1986-1994) ، انبثقت منظمة التجارة العالمية في مراكش / المغرب العربي[52] .

وفيما يتعلق بالمقايضة التجارية ، لا يوجد موقف رسميٌ معلن حول موقف منظمة التجارة العالمية من المقايضة التجارية ، إلا أن هناك موقفاً غير رسمياً ، فتعتبر المنظمة ان لجوء الدول الضعيفة الى الاتفاقيات الثنائية التجارية والمقايضة التجارية ليس من صالحها ويتطلب منها التفاوض مع كل طرف وتجديد التفاوض بصفة دورية ويكون ذلك مكلف[53].

وقد قام مجموعة من الخبراء في منظمة التجارة العالمية بدراسة موضوع المقايضة التجارية في نيسان عام 1984 ، وقد كانت النتيجة التي توصلوا اليها هذه المجموعة ان المقايضة التجارية ذاتها لا تتنافى مع قواعد منظمة التجارة العالمية ، إلا أن هناك حالات معينة قد تكون فيها المعايير الحكومية المرتبطة بالمقايضة التجارية غير متسقة مع الاتفاق ، على اساس ان منظمة التجارة العالمية تتعامل مع أنشطة حكومية وليس من أنشطة شركات خاصة ، وخير مثال على محدودية تدخل منظمة التجارة العالمية ، هو عندما قدمت كل من المجموعة الاوربية واستراليا ونيوزلندا شكوى الى مجموعة العمل بـ(GATT)آنذاك ، حول مقايضة منتجات الحليب الامريكي بالبوكسايت الجاميكي ، وكانت الشكوى منصبة على ان المنتجات مدعومة بالرغم من تسويقها بالاسعار الموضوعة من قبل وزارة الزراعة الامريكية (U.S.D.A) في الولايات المتحدة الامريكية .

ومن التناقض ان تكون الشكوى مقدمة ضد الولايات المتحدة الامريكية التي تعتبر من اشد المنتقدين لانتشار المقايضة[54].

2-صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund) :

يلعب صندوق النقد الدولي دوراً محورياً في نظام النقد الدولي ، فضلاً عن وظيفته الاساسية التي تتمثل بحل مشاكل النقد العالمية ، فإنه يقوم بتقديم التنسيق والنصح للبنوك المركزية عند تدخلها في سوق النقد الاجنبي في نشاط يشار اليه بالشفافية[55].

---

[52] المشرف

[53] محمد سليم الحربي ، منظمة التجارة العالمية WTO : , (www,minshawi.com) :http: at 2016/1/24

[54] كمال القيسي ، مصدر سبق ذكره ، ص95 .

[55] موردخاي كريانين ، مصدر سبق ذكره ، ص293 .

وفيما يخص موقف صندوق النقد الدولي (I.M.F) من المقايضة التجارية فأن اعضاءه وافقوا على الالتزام بمدونة السلوك الاقتصادي (Code of economic behavior) والذي تنص على تشخيص القيود المفروضة على العملة ومحاربتها ، ولا تشجع الدول الاعضاء على عقد الاتفاقيات الثنائية للمدفوعات ، على الرغم من ترتيبات المقايضة التجارية قد لا تتضمن قيوداً على العملة الا ان الصندوق يتابع اداءَها ، اذ ينظر الى تلك الترتيبات على انها قد لا تؤدي الى اضعاف نظام التجارة المتعددة الاطراف الذي يعتبر موضوع التنمية هدفاً اساسياً من الاهداف التي قام على اساسها الصندوق ، ويشير كذلك اهتمام الصندوق ان الدول النامية التي تتعامل بالمقايضة التجارية لا تحقق لها عوائد من العملة الاجنبية ، انما يتم بواسطة هذه التجارة دفع ديونها الدولية .

وذكر ان الموظفين الاعضاء في مركز الصندوق (واشنطن) وخاصة المحليين منهم يستخدمون اسلوب الاقناع الاخلاقي عن طريق تبيان الاخطار التي تتعرض لها الدول النامية عند تعاملها بالمقايضة التجارية ، كما ادعى بعض الذين لهم نشاط في المقايضة التجارية بان موظفي الصندوق قد استخدموا مناسبات عدة وفي دول معينة على ايقاف المبادلات والاتفاقيات الثنائية في المقايضة التجارية خلال مراحل المفاوضات[56].

3-منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :

Organization For Economic Cooperation and Development (OECD)

هي وليدة منظمة التعاون الاقتصادي (OFEC) (Organization For Economic Cooperation) والتي تضم كل دول اوربا الغربية ، وتأسست بعد الحرب العالمية الثانية وكان الهدف من تأسيسها هو تنسيق خطط التعمير وتوجيه المعونات الامريكية (اعادة اعمار اوربا تحت خطة مارشال) وكان مقرها الرئيس باريس ، وسعت هذه المنظمة الى تحرير التجارة البينية الاوربية ، وذلك من خلال الرفع التدريجي لحصص الواردات .

وفي عام 1948 تم توسيعها لتشمل بلدان غير اوربية وهي الولايات المتحدة وكندا واليابان واستراليا وكوريا وسميت بـ(منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.E.C.D)) ويبلغ عدد اعضائها (34) دولة ومقرها الرئيس (باريس / فرنسا) [57].

---

[56] كمال القيسي ، مصدر سبق ذكره ، ص96-97 .

[57] عبد الكريم جابر العيساوي ، التمويل الدولي (مدخل حديث) ، مؤسسة النبراس ، النجف ، الطبعة الاولى ، 2008 ، ص318 .

وفي العقد الماضي من القرن الحالي كانت تعالج مجموعة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وساهمت ايضاً في تعميق المشاركة مع دوائر الاعمال ونقابات العمال وغيرهم من ممثلي المجتمع المدني[58].

أما موقف هذه المنظمة من المقايضة التجارية ، فقد صدر عن منظمة (O.E.C.D) بعض التقارير والدراسات التي تنتقد فيها تجارة المقايضة وعقد الاتفاقيات الثنائية ، ويمكن تلخيص المناقشات النقدية التي كانت تدور عن هذه المنظمة وغيرها ، حول المقايضة التجارية على المستوى الكلي والجزئي بالنقاط الآتية :

1- ينظر الى المقايضة التجارية على انها تمثل تراجعاً عن نظام التجارة المتعددة الاطراف الذي بموجبه يجب على الدول بيع صادراتها بالعملة الصعبة القابلة للتحويل وان تشتري او تستورد بسعر يحقق لها اكثر فائدة ممكنة .

2- تقلل المقايضة التجارية درجة الوضوح والشفافية ، فالشرط المسبق المهم الواجب توفره لضمان الاداء الكفوء للنظام الدولي للتجارة هو توفر المعلومات المجانية عن الاسعار والكميات وغيرها .

3- ينظر الى المقايضة التجارية على انها وسيلة تستخدمها الدول النامية لتأخير القرارات الصعبة المتعلقة بالسياسة الاقتصادية ، فعلى سبيل المثال : ان التخفيض العام في قيمة العملة قد يعتبر اكثر ملاءمة من التخفيض القائم فعلاً على اساس المبادلات المعقودة من خلال المقايضة التجارية .

4- قد تقود المقايضة التجارية ، تحقيق تكاليف عالية للمبادلات (خصوصاً عملات) ، استهلاك وقت اكثر ، محدودية الاختيار ، وقد تتضمن منتجات ذات نوعية رديئة .

5- قد تؤدي المقايضة التجارية الى اغراق بعض الاسواق بالسلع ، مما قد يخلق الضرر بالمجهزين المحليين وبالتالي اعاقة عامة للسوق ، ومن الصعوبة اثبات ذلك نظراً لان اسعار سلع المقايضة التجارية في اكثر المناسبات تكون مموهة .

6- قد تؤدي المقايضة التجارية الى اعاقة عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي لا تكون في وضع يسمح لها بتخفيض الوقت ، الجهد ، او النفقات التي تحتاجها المقايضة التجارية ، كما ان هذه التجارة لا تعتبر عملية في الصفقات التي تقل قيمتها مليون دولار[59]

---

[58] at:http:(www.oecd.org/general)

[59] كمال القيسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 98-99 .

المبحث الاول
ماهية الموازنة العامة للدولة

اولاً : مفهوم الموازنة العامة .

1-هنالك العديد من المفاهيم للموازنة العامة وعادة ما يعتمد احد هذه المفاهيم للدولة حسب فلسفتها الاقتصادية ومن هذه المفاهيم ما يأتي :

(تعد الموازنة العامة تقدير مفصل ومعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة مقبلة تقدر في العادة سنة واحدة) ، أو انها عبارة عن (صك تشريعي تقدر فيه نفقات الدولة وإيراداتها عن سنة مقبلة وتجاز بموجبه الجباية والانفاق) ، واحياناً تعرف بانها (نظام موحد يمثل البرنامج المالي للدولة لمدة مقبلة تقدر بسنة وتعكس الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة)[60].

وينظر الى الموازنة كونها(هي الجداول المتوازية بين الجانبين والتي تتضمن كل من الايرادات والنفقات العامة خلال فترة مقبلة عادة ما تقدر بسنة)[61].

وتعرف ايضاً بانها(خطة يتم بموجبها تقدير الايرادات والنفقات من خلال الاهداف التي تسعى اليها السلطة السياسية خلال مدة قادمة غالباً ما تكون سنة واحدة).

2-خصائص الموازنة :

يمكن ان نبين خصائص الموازنة من مجموعة التعريفات :

أ-صفة التخمين او التوقع للموازنة :

في الواقع لا يمكننا التنبؤ بمعرفة النفقات التي ستصرف والايرادات التي ستجنى خلال المدة المحددة ، فالموازنة تعد لسنة مقبلة ، فهناك نفقات يمكن تحديد قسم منها بصورة تقريبية كمخصصات السلطات العامة ورواتب الموظفين الدائمين واقساط الدين العام ، ولكن بعض النفقات لا يمكن تحديدها مسبقاً لانها تقوم على افتراضات مختلفة يصعب التنبؤ بها عند تحضير مشروع الموازنة العامة على سبيل المثال : نفقات اللوازم والاشغال وغيرها من النفقات[62].

---

[60] محمد شاكر عصفور ، أصول الموازنة العامة ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الاولى 2008 ، الطبعة الثانية 2009 ، ص ص 15-16 .

[61] محمد طاقة ، هدى العزاوي ، اقتصاديات المالية العامة ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الاولى ، 2007 ، ص186.

[62] للمزيد ينظر :

- سعيد علي العبيدي ، اقتصاديات المالية العامة ، عمان ، دار دجلة للطباعة والنشر ، الطبعة الاولى 2011 ، ص186 .

ب-الاذن بالموازنة (اجازة الجباية) من قبل السلطة التشريعية[63] :

تعرض الموازنة العامة قبل تنفيذها على السلطة التشريعية للدولة وذلك للموافقة عليها واجازتها ، وتعتبر هذه الاجازة من اهم خصائص الموازنة العامة التي تميزها عن الموازنة الخاصة .

وبعد موافقة هذه السلطة يمكن للحكومة جباية إيراداتها حسب القانون اي الاجازة بالجباية من قبل السلطة التشريعية .

ج-الموازنة العامة توضح الاهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية التي تتبعها الدولة فهي[64]، تبين تطلعات الدولة نحو الاصلاح في ظل التطورات الحاصلة في النشاط الاقتصادي ، فالموازنة تعكس المركز المالي للدولة ، وتبين ايضاً بشكل مفصل الايرادات والنفقات وتتضمن المشاريع التي ستنفذ في السنة المقبلة ضمن خطة التنمية للدولة ، ويؤدي تنفيذها الى تحقيق اهداف الاقتصادية والمالية وتعتبر وسيلة تساعد في تحقيقها.

3-الاهمية الاقتصادية والاجتماعية للموازنة :

تمثل الموازنة المالية اهمية اقتصادية واجتماعية كبيرة في جميع الدول نظراً ما يؤمل منها تحقيق الاهداف المرجوة من بناء بنودها وحسب الفلسفة الاقتصادية والسياسية التي تدار بها الامور من قبل الحكومة القائمة ، وكما يأتي :

أ-الأهمية الاقتصادية للموازنة العامة [65].

للموازنة العامة اهمية في الاقتصاد القومي ، فهي اخذت بالتزايد من خلال تطور وظيفة الدولة في النشاط الاقتصادي في الدول المعاصرة ، فهي تهدف الى تعبئة القوى الاقتصادية غير المستخدمة وتحقيق العمالة الكاملة وزيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة .

ب-الاهمية الاجتماعية للموازنة العامة [66]:

تتبين الأهمية الاجتماعية للموازنة العامة من خلال سعي الدولة الى اعادة توزيع الدخل القومي وتقليل الفوارق الطبقية ودعم الفقراء في المجتمع بواسطة اساليب تتخذها الدولة لذلك ، على سبيل المثال ، فرض الضرائب المباشرة على الاغنياء وتوزيعها على شكل اعانات على الفقراء ودعم السلع الاستهلاكية الضرورية ، والتعليم المجاني والخدمات الصحية وغيرها.

ثانياً : التوازن والاختلال في الموازنة العامة .

---

[63] محمد طاقة ، وهدى العزاوي، مصدر سبق ذكره ، ص170 .

[64] محمد شاكر عصفور ، مصدر سبق ذكره ، ص18 .

[65] عادل أحمد حشيش ، أساسيات المالية العامة (مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام) ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ،1992 ، ص277 .

[66] سعيد علي العبيدي ، مصدر سبق ذكره ، 189 .

1-مفهوم التوازن[67] .

يشير مفهوم التوازن في الموازنة العامة الى التساوي بين الايرادات العامة والنفقات العامة، أي أن مجموع النفقات يجب ان لا يزيد على الايرادات ، لان بزيادة النفقات على الايرادات سوف يحدث عجز في الموازنة العامة ، وكذلك الحال بالنسبة للايرادات يجب ان لا تزيد على مجموع النفقات ، لان بزيادة الايرادات على النفقات سوف يحدث الفائض ، وهذا ما نادى به الفكر التقليدي في الماضي الذي رفض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي (الدولة المحايدة) ، وعدم القبول بحدوث العجز والفائض في الموازنة العامة.

وبعد ان توسعت وظائف الدولة (الدولة المتدخلة) تغيرت هذه الافكار ، فمبدأ التوازن اصبح مبدآ في ذمت التأريخ لأنه من الصعب انجاز التوازن في الميزانية أو حتى في الميزان التجاري ، والسبب في ذلك يرجع الى تشابك العلاقات بين القطاعات والافراد والدول ، لذا اصبح من الضروري تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، فهي الاداة الهامة لأحداث التوازن ، فمن خلال العجز يسمح للحكومات بالتدخل وتمويل المشاريع العامة و الخدمات الاجتماعية [68].

2-الاختلال في الموازنة العامة :

يعد الاختلال الصفة المألوفة في الموازنات السنوية عند اغلب دول العالم المتقدمة منها او النامية ، إذ يتضمن هذا المفهوم مصطلحين اساسيين هما العجز ، الذي يحدث نتيجة زيادة النفقات العامة على الايرادات العامة ، والفائض الذي يحدث نتيجة زيادة مجموع الايرادات العامة على حجم النفقات العامة ، وفيما يأتي نتعرف على كلا المفهومين :

أ-مفهوم الفائض في الموازنة العامة[69] :

- الفائض في الموازنة العامة : وهو الزيادة الحاصلة عن زيادة قيمة بنود المصادر عن بنود الاستخدامات ، ويمثل ايضاً ما تحقق من الزيادة نتيجة الفرق بين النفقات الفعلية والايرادات الفعلية.

---

[67] نجم عبد عليوي ، دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة لدولة العراق من 2003-2007 ، مجلة الغري للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد ، العدد (13) ، المجلد (2) ، السنة 2009 ، ص204 .

[68] علي كنعان ،الاقتصاد المالي ، منشورات جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد ، دمشق ،2008-2009،ص333

[69] الفائض الاقتصادي : at:htpp:(www.bayt.com), 21/10/2015.

ب-مفهوم العجز :

هناك العديد من المفاهيم التي توضح مفهوم العجز في الموازنة العامة منها ما يدل على انها مجموع ما ينفق على المشاريع من قبل الحكومة في كل سنة مالية بحيث لا تغطي تلك الايرادات الزيادة الحاصلة في حجم النفقات في السنة الواحدة نفسها[70].

او هو العجز الهيكلي ، أي نقص الايرادات العامة عن تمويل النفقات العامة نتيجة الخلل الهيكلي القائم بين تيارات الموارد وبين تيارات الانتاج ، الامر الذي يؤدي الى الاقتراض بهدف تمويل الانفاق العام ويؤدي ذلك الى زيادة الخلل الهيكلي من جديد [71].

ويرى الباحث ان العجز هو كبر حجم النفقات العامة مقارنة بحجم الايرادات العامة بسبب توسع انفاق الدولة على بعض المؤسسات او الوزارات مثل وزارة الدفاع والداخلية او مشاريع التنمية الاقتصادية او مواجهة بعض الازمات التي يتعرض لها المجتمع مثل (المجاعات ، الاوبئة، الفيضانات) فيزداد حجم هذه النفقات ، وبالمقابل لا يوجد تغطية من قبل الايرادات ، فتلجأ الدولة الى مصادر عديدة لسد هذا العجز منها الاصدار النقدي او الاقتراض.

ثالثاً : العجز والتوازن للموازنات العامة في المدارس الاقتصادية .

يمثل العجز والتوازن في الموازنة العامة الهدف الرئيس في النظريات الاقتصادية استناداً الى موقف الدولة من مسألة التدخل الايجابي او السلبي في الحرية الاقتصادية حسب النظام السائد في تلك الدولة ، والتي على اساسها يتم معالجة مواقع الاختلال في الموازنة بشقيه العجز او الفائض .

وفيما يأتي استعراض موجز لتلك الاهمية في النظريات او المدارس الاقتصادية :

1-العجز وفق المدرسة الكلاسيكية :

اكدت النظرية الكلاسيكية على مبدأ الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وان دورها يكن محدوداً ، استناداً الى مبدأ (الطبيعيون) الذي يفسر ان هذه الحرية وحدها كفيلة بحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية .

وان موقف الدولة اتجاه السياسة المالية يكون حيادياً وعدم اللجوء الى عجز الموازنة لأن أفضل الموازنات اقلها نفقات (يجب توازن الموازنة العامة) فالتوازن في جانبي الايرادات والنفقات هو أمر اساسي في الموازنة العامة .

---

[70] علاء حمد عبد الزيادي ،تحليل وتقويم الابعاد الاستثمارية للموازنات الفيدرالية في العرق للمدة (2006-2012) ، رسالة ماجستير ، جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2014 ، ص69 .

[71] صفاء علي حسين البكري ، تقويم مناهج معالجة الموازنة الحكومية ، (دراسة تطبيقية على عينة من الدول النامية) ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، رسالة ماجستير،2011 ، ص16.

ولعل الكلاسيك تبنوا هذا المبدأ استناداً الى مجموعة من الحجج أهمها[72] :

أ–ان عدم توازن الموازنة العامة يؤدي الى نمو الانفاق الحكومي وبالتالي سوف يزداد الضغط على الضرائب لأنها تقطع من الرأسماليين مبالغ من الممكن ان توجه للاْستثمار وتساهم في تحقيق التشغيل الكامل

ب–يتسبب عجز الموازنة بانهيار قيمة العملة النقدية وارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي حدوث التضخم في حالة تمويله عن طريق الاصدار النقدي الجديد.

ج–اذا اضطرت الحكومة للاقتراض فأنها سوف تضعف الطاقة الانتاجية وتزيد الانفاق للاستهلاك الحكومي .

د–ان هذا الاقتراض سوف تتحمل اعباءهُ موازنات السنوات المقبلة .

2–عجز الموازنة العامة وفق المدرسة الكينزية :

منذ بداية القرن التاسع عشر أخذت اقتصاديات الدول الرأسمالية تتحول من الزيادة والارتفاع الى الهبوط والركود في معدلات النمو الاقتصادي لديها ، والذي يحصل عندما تحدث الازمة في دولة او اثنين من هذه الدول فان عدواها تنتقل الى الدول الرأسمالية الاخرى ، بحكم متابعة الروابط الاقتصادية والمالية فيما بين الدول ذاتها ، بعد ان عجزت النظرية الكلاسيكية من تقديم الحلول المناسبة .

وبعد ظهور الفكر الكينزي ، أخذت اقتصاديات هذه الدول مسارات جديدة ، واصبح للدولة دور فعال في تيسير النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، من خلال التدخل في السياسات العامة للدولة ، فقد ترتب على تطور الفكر الكينزي ازدياد النفقات العامة في ميادين عديدة بعد ان انحصرت هذه النفقات في مجال ضيق حددها الفكر الكلاسيكي ، اذ اكد (جون مينارد كينز) على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لاعادة التوازن من خلال الطلب الفعال الذي بواسطه يتحدد حجم العرض الكلي ومستوى التوظيف ، وينقسم الطلب ، الى طلب استثماري وطلب استهلاكي ، فعند زيادة الدخل سوف يزداد الميل للادخار وينخفض الاستهلاك ، ومن خلال الادخار يتحقق الاستثمار وبعدها يتحقق التوازن وتختفي الازمات (2) .

نستنتج مما سبق ان الفكر الكنزي ادخل مفهوماً جديداً للاقتصاد الرأسمالي وهو (القبول بالعجز) واصبحت الموازنات تعد بعجز او فائض وفقاً لما يقتضه التوزان الاقتصادي القومي .

---

[72] علي كنعان ، مصدر سبق ذكره ، ص374 .

(2) علي كنعان ، المصدر السابق نفسه ، ص375 .

3 –عجز الموازنة العامة وفق مدرسة شيكاغو (المدرسة النقدية)[73] :

ترى هذه المدرسة ان الوظيفة التدخلية للدولة هو أمر غير صالح لان الاقتصاد يستطيع اصلاح نفسه ذاتياً ، وان العجز في الموازنة هو عيباً اقتصادياً وخروجاً عن قواعد النظام الرأسمالي ، ولمعالجة العجز في الموازنة فان هذه المدرسة اتخذت الاجراءات التالية :

أ–تقليص حجم التوظيف الحكومي واعتبار البطالة حالة طبيعية في الاقتصاد الرأسمالي.

ب–تقليص حجم الإعانات المقدمة للعاطلين عن العمل والضمان الاجتماعي والفقراء وكذلك تقليص الإعانات المقدمة للدعم السلعي .

ان هذه الاجراءات تساعد في تخفيض العجز في الموازنة ، لذا اكد النقديون بتقديم الإعانات والتسهيلات للقطاع الخاص لكي يزيد حجم الطلب الكلي وبالتالي سوف يتحقق التوازن في الاقتصاد القومي .

رابعاً : اسباب التوسع الحقيقي في الانفاق العام .

ان الزيادة الحقيقية في حجم النفقات العامة ، هي زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على النفقات وزيادة عبء التكاليف العامة بنسب معينة ، وهي تشير الى تدخل الدولة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسي للمواطنين ويمكن توضيح اسباب التوسع الحقيقي في النفقات العامة الى ما يأتي:

1–توسع دور الدولة التنموي :

ان احد مظاهر زيادة النفقات العامة هو الزيادة الحاصلة في الدخل القومي واتساع المشروعات العامة ، من خلال اقامت مشاريع البنى التحتية التي تضم الطرق والجسور والمطارات والصرف الصحي والحدائق العامة وغيرها ، اضافه الى المشاريع الاقتصادية او المشاركة مع القطاع الخاص في تكوين المنشآت الصناعية الكبرى ، وتسعى الدولة من خلال التوسع في الانفاق العام الى محاربة الاحتكار من خلال تقديم الاعانات الانتاجية او التصديرية لمساعدة المنتجين على التصدير وزيادة الانتاج الوطني [74].

اما في حالة الكساد فتظهر هذه الزيادة في معالجة التقلبات الي تطرأ على الاقتصاد القومي وذلك لزيادة الطلب الكلي الفعال لتحقيق العمالة الكاملة في حدود الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي [75].

---

[73] علي كنعان ، المصدر السابق نفسه ، ص ص 375–376 .

[74] عادل احمد حشيش ، مصدر سبق ذكره ، ص100 .

[75] علي كنعان ، المصدر سبق ذكره ، ص ص 257–258 .

2-النمو السكاني :

ادى اتساع المدن (نتيجة الهجرة من الريف الى المدينة)الى زيادة النفقات العامة على قطاع الصحة والتعليم والثقافة والرياضة والماء والكهرباء والغاز وغيرها ،فحاجات سكان المدن اكبر وأعقد من حاجات سكان الريف وهذه الحاجات في تكاثر مستمر[76] ، فأصبح الافراد يطلبون من الدولة وظائف لم تعرفها في العصور السابقة كتأمين الافراد ضد البطالة والضمان الاجتماعي والصحي والعجز والشيخوخة والمرض وغيرها مما يؤدي الى زيادة النفقات العامة وخاصة النفقات التحويلية [77].

3-انتشار المبادئ والأنظمة الديموقراطية :

هنا تظهر العوامل التي تؤثر في زيادة النفقات العامة من خلال نمو مسؤولية الدولة وعلاقاتها الخارجية مع دول العالم ودرجة نقاء الاخلاق السياسية ، فتظهر اهتمامات الدولة لتشمل مجالات عديدة مثل ، وجود الاحزاب السياسية وتنظيم المواطنين ضمنها سوف يساهم في رفع مستوى الوعي السياسي ويسهل عملية الانتخابات ، ونشوء المنظمات الدولية المتخصصة وغير المتخصصة ومنظمات اقليمية متعددة ،أضافة الى اتساع نطاق التمثيل الدبلوماسي والمشاركة في المؤتمرات والندوات الدولية لتحسين صورة الدولة ، ادى هذا الى زيادة الانفاق العام لتغطية هذه المجالات[78] .

4-ظهور دولة الرفاه :

ان توسع دور الدولة واتساع وظائفها وزيادة نشاطها في اغلب المجالات الاقتصادية والاجتماعية أدى الى زيادة الانفاق العام وبالتالي زيادة عبء التكاليف العامة ،على سبيل المثال اقامة المرافق الادارية والخدمية لتغطية حاجات الافراد[79].

5-الحروب والتوسع في الانفاق الحربي :

ان للحروب والاستعدادات العسكرية وما ينجم عنها من تسليح وغيرها ، أهمية كبيرة ومؤثرة في زيادة حجم الانفاق العام ليس في اوقات الحروب فحسب بل حتى في اوقات السلم أيضا ، وتؤكد هذه الظاهرة في زيادة النفقات الحربية من خلال تطور هذه النفقات في الميزانية

---

[76] محمد جمال ذنياب ، المالية العامة والتشريع المالي ، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، 2003 ، ص ص102-103 .

[77] عادل احمد حشيش ، مصدر سبق ذكره ، ص101 .

[78] محمد جمال ذنياب ، مصدر سبق ذكره ، ص103 .

[79] محمد جمال ذنياب ، المصدر السابق نفسه ، ص103 .

العامة لبعض الدول الكبرى ، فالنفقات العسكرية تشكل اكبر بنود الانفاق العام في الموازنات العامة الى حجم الدخل القومي لديها [80].

6-سهولة الحصول على التمويل:

ان سهولة الحصول على التمويل في الوقت الحاضر ، ادى الى كثرة التجاء الدولة الى القروض العامة لتمويل الخزانة العامة تسمح بزيادة الانفاق الحكومي فضلا عن ما يترتب على خدمة الدين العام ودفع اقساطه وفوائده من زيادة في النفقات العامة ، حيث تفرض شروط قاسية تحمل الدولة اعباءاً كثيرة ولجوء الدولة الى سندات ذات فئات مختلفة وتشجيع الافراد على الاكتتاب وزيادة الاتجاه الى المديونية من اجل تغطية حاجات الافراد مما ادى الى زيادة الانفاق العام لغرض تشجيع الطلب على الاستهلاك[81].

خامساً : معالجة عجز الموازنة العامة :

هناك العديد من الاصلاحات التي تنجز للتغلب على العجز الحاصل في الموازنة العامة وهي كالاتي :

1-زيادة الايرادات العامة :

وهذا المفهوم يشير الى تنوع الموارد الاقتصادية لزيادة الايرادات العامة للدولة من خلال استغلال الموارد الطبيعية والبشرية وتنشيطها وتفعيل القطاعات الانتاجية ، على سبيل المثال ، تحسين واقع القطاع الزراعي من خلال اتباع مجموعة من الاصلاحات المبرمجة لقطاع الزراعة ، وتقليل الاعتماد المباشر على البضائع المستوردة من الخارج ، تفعيل قطاع الصناعة وما يتضمنه من الصناعات الاستخراجية والتحويلية وغيرها ، فضلاً عن تفعيل قطاع الخدمات والقطاع المصرفي وغيرها .

2-مكافحة الفساد المالي والاداري المتفشي في اجهزة ودوائر الدول الحكومية واعلام الجهات المختصة عن اي قصور او خلل يحدث مخالفاً للقانون او النظام فضلاً عن وضع نظام للمعالجة ، يأخذ على عاتقه التدابير المناسبة لمنع انتشار هذه الظاهرة[82].

---

[80] علي كنعان ، مصدر سبق ذكره ، ص256 .

[81] عادل احمد حشيش ، مصدر سبق ذكره ، ص102 .

[82] سالم عبد الحسين سالم ، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع اشارة للعراق للمدة (2012-2013) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (18) ، العدد (68) ، 2014 ، ص316 .

3-تنشيط الايرادات الضريبية [83]:

يجب على الدولة القيام ببعض الاصلاحات في النظام الضريبي لكي يكون اكثر فاعلية واكثر مرونة ، ولكي يتمكن الاقتصاد من تحقيق اهدافه المرجوة منه ، وهنا من واجب الهيئة الضريبية ان تأخذ مؤشرات موضوعية وعلى اسس علمية لتنظيم تقدير الضرائب وفقاً لمؤشرات الدخول والثروات واستخلاص ايراداتها الضريبية .

4-الانفتاح على الاسواق العالمية [84]:

من خلال الغاء القيود المفروضة على حرية التجارة الخارجية وتشجيع الاستثمارات الاجنبية وتوفير الحماية للمستثمرين والشركات فضلاً عن اعطاء الحرية لسعر الصرف والغاء المراقبة على التبادل وتسهيل انتقال عوامل الانتاج وهذا ما يساعد على توسيع الاسواق الداخلية والانفتاح على الاسواق العالمية .

5-تعديل مسار هيكل الانفاق العام [85]:

وهذا يتم من خلال اعادة ترتيب اولويات القطاع العام بالمستوى الذي يساعد على انتاجية النفقة العامة* والعمل على زيادة الانفاق الاستثماري الى مجموع الانفاق العام ، ودراسة عدالة التوزيع على الفئات الاجتماعية.

---

[83] اديب قاسم شندي ، الاقتصاد العراقي الى اين ؟ ،دار المواهب للطباعة ، النجف الاشرف ، الطبعة الاولى ، 2011 ، ص219 .

[84] صفاء علي حسين البكري ، مصدر سبق ذكره ، ص32 .

[85] سالم عبد الحسين سالم ، مصدر سبق ذكره ، ص317 .

* انتاجية النفقة العامة وهي تقاس عن طريق مقارنة القيمة الاجتماعية للسلع والخدمات التي تقوم الدولة بإنتاجها والقيمة الاجتماعية للسلع والخدمات التي استهلكتها الدولة في تحقيق هذا الانتاج . ينظر : عادل احمد حشيش ، مصدر سبق ذكره ، ص82 .

المبحث الثاني

واقع الموازنة الفيدرالية للعراق للمدة (2004ـ2014)

تمهيد :

لقد تعرض العراق الى العديد من الازمات والحروب التي اثرت سلباً على الاقتصاد العام ، وانعكست تلك الظروف على تأخير مسيرته التنموية بشكل عام والاستثمارية بشكل خاص ، فمن خلال الموازنات السنوية يتضح لنا ان الاقتصاد العراقي هو اقتصادٌ ريعي من خلال اعتماده على الايرادات النفطية ، والذي جعله يبتعد كثيراً عن الاهتمام بالمستقبل الاقتصادي والغاء مبدأ العقلانية في الانفاق العام وتخصيص الموارد الاقتصادية ويمكن تحليل الموازنة العراقية من خلال ما تتضمنه من الايرادات والنفقات العامة .

1-الايرادات العامة[86] :

يعتمد الاقتصاد العراقي على مجموعة من الايرادات السنوية والتي تضم عدد من المصادر سواء اكانت استخراجية مثل النفط الخام والمعادن الاخرى او مصادر سيادية مثل الرسوم او فرض الضرائب او غير ذلك ، على سبيل المثال العوائد التي يجنيها القطاع العام وهي العوائد السلعية والخدمية ، ولكن الواقع يشير الى اعتماد جانب الايرادات في الموازنة العامة العراقية على الايرادات النفطية بشكل اساسي وانخفاض مساهمة باقي الايرادات الاخرى او عدم الاهتمام بها .

أ-الايرادات النفطية :

يعد القطاع النفطي المصدر الرئيس في عملية تمويل الموازنة الاتحادية في العراق وعلى هذا الاساس نلاحظ ان الحكومات العراقية تهتم بالقطاع الاستخراجي لغرض استدامة هذا المورد المالي الرئيس، فالايرادات النفطية تمثل ثلثي اجمالي الناتج المحلي منذ عام (2004) وحتى الاعوام التالية ، نظراً لما يوفر من الايرادات العامة للقيام باعداد الموازنة الاتحادية بعد دراسة الحاجات الاساسية للقطاعات الاقتصادية الاخرى .

ويشير الجدول (14) الى الاهمية النسبية للنفط في الموازنة العامة للعراق في المدة (2004-2014) .

---

[86] وزارة المالية ، سبل تنمية الايرادات العامة في العراق ، ص5 ، 2015/10/26

at:http(www.m ofgov/.ig/lists/Researe has and studies)

جدول (14)

اهمية الايرادات النفطية في الموازنة العامة للعراق للمدة (2004-2014)

البيان / السنوات	اجمالي الايرادات العامة(مليون دينار) (1)	الايرادات النفطية (مليون دينار) (2)	الايرادات غير النفطية (مليون دينار) (3)	نسبة 2 :1 (4)	نسبة 3 :1 (5)	معدل نمو الايرادات النفطية (6)
2004	32.988.850.0	32.593.011.0	395.839.0	%98.0	%1.2	-
2005	40.435.740.0	39.448.514.0	987.226.0	%97.6	%2.4	21.03
2006	49.55.545.0	46.873.201.0	2.182.344.0	%95.6	%4.4	18.82
2007	54.964.850.0	51.949.251.0	3.015.599.0	%94.5	%5.5	10.82
2008	80.641.041.0	76.297.027.0	4.344.014.0	%94.6	%5.4	46.86
2009	55.243.526.0	50.190.202.0	5.053.324.0	%90.9	%9.1	-34.21
2010	70178223.0	63.594.168.0	6.584.055.0	%90.6	%9.4	26.70
2011	103.989.089.0	103.061.762.6	927.326.4	%99.1	%0.9	62.06
2012	119.817.224.0	111.326.166.4	8.491.057.6	%92.9	%7.1	8.01
2013	113.840.076.0	105.695.824.7	8.144.251.3	%92.9	%6.1	-5.05
2014	105.553.850.0	98.511.504.0	7.042.346.0	%93.3	%6.7	-6.79

المصدر : تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاستناد إلى :

- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية ، سنوات مختلفة .

يتضح من خلال الجدول السابق الذي يبين اهمية الايرادات النفطية في الموازنة العامة العراقية ، ان الارقام المطلقة لقيمة الايرادات النفطية تشير الى تحسن وارتفاع ما عدا عام 2009 ، واستمرت هذه الزيادة حتى عام 2012 ، ولكن بعد هذا العام بدأت بالانخفاض.

اما نسبة الايرادات النفطية من مجموع الايرادات العامة ، فنلاحظ ان عام 2004 بلغت النسبة نحو (98.0%) وهذا يدل على اعتماد الموازنة العامة على الايرادات النفطية السنوية مع انخفاض نسبة الايرادات غير النفطية الى (1.2%) ، واستمرت الزيادة في الايرادات النفطية حتى عام 2008 الذي بلغت فيه النسبة نحو (94.6%) وبمعدل نمو نحو (46.86) ولكن في

عام 2009 انخفضت هذه الايرادات فكانت النسبة نحو (90.9%) ومعدل النمو سالباً (34.21-) وهذا الانخفاض جاء نظراً لارتباط ايرادات النفط الخام العراقية بالسوق العالمية ، اذ كان للازمة المالية أثراً واضحاً على تراجع الايرادات النفطية وانخفاض سعر صرف الدولار الامريكي ، فهذا الانخفاض الحق الضرر بالايرادات العامة للعراق ، ومن ثم اضطرت الحكومة الى زيادة العجز في الموازنة 2009 على ان يمول هذا العجز من المبالغ النقدية المدورة من موازنة عام 2008 والتي هي الاخرى كانت تعاني من عجز، وفي عام 2010 ارتفع حجم الايرادات النفطية اذ كانت النسبة نحو (90.6%) ومعدل النمو نحو (26.70) .

استمرت الزيادة في الايرادات النفطية اذ سجل عام 2011 نسبة هذه الايرادات نحو (99.1%) ، وبمعدل بلغ نحو (62.06) ، وفي المقابل انخفضت نسبة الايرادات غير النفطية الى نحو (0.9%) ، وسجلت الايرادات النفطية العراقية عام 2012 اعلى ارتفاع لها إذ بلغت نحو (111,326,166,4) مليون دينار ، وبنسبة (92.9%) من مجموع الايرادات العامة ، ولكن في عام 2013 بدأ الانخفاض بالتدريج ، اذ نلاحظ ان معدل نمو هذه الايرادات بالسالب(5.05-).

وفي عام 2014 وبسبب ما تعرض له العراق من الهجوم الداعشي والتجاذبات السياسية وعوامل اخرى ، لم تشرع الموازنة المالية ، فقد ارتفعت تخصيصات الانفاق الحكومية في النصف الثاني من هذا العام لمواجهة تحديات الارهاب الذي احتل (الموصل وصلاح الدين والانبار واجزاء من محافظة ديالى) بهدف تحرير هذه المناطق مما يتطلب انفاقات عسكرية وامنية كبيرة ، اذ شهد هذا العام انخفاض في الايرادات النفطية الى نحو (98,511,504,0) مليون دينار ، وانخفض ايضاً معدل نمو الايرادات الى (6.79-) ، ويشير الجدول (15) الى العجز أو الفائض في الايرادات والنفقات العامة في العراق للمدة (2004-2014) :

جدول (15)

العجز أو الفائض في الموازنة العامة في العراق للمدة (2004-2014)

(مليون دينار)

البيان / السنوات	الايرادات العامة (مليون دينار)	النفقات العامة (مليون دينار)	العجز أو الفائض (مليون دينار)
2004	32982739	32117491	865248
2005	40502890	26375175	14127715
2006	49055545	38806679	10248866
2007	54599451	39031232	15568219
2008	80252182	59403375	20848807
2009	55209353	52567025	2642328
2010	70178223	70134201	44022
2011	108807392	78757666	30049726
2012	119817224	105139576	14677648
2013	113840076	119127556	-5287480
2014	105386623	83556226	21830397

المصدر : تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاستناد الى :

- جمهورية العراق ، وزارة المالية ، الموازنة العامة للدولة لسنوات مختلفة، دائرة الموازنة.
- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، اعوام مختلفة ، صفحات متفرقة.

ونلاحظ من خلال الجدول السابق نمو الايرادات العامة طيلة السنوات (2004-2014) بسبب ما شهدته هذه الاعوام من ارتفاع في حجم الايرادات النفطية كما اوضحناه سابقاً ، فكان اجمالي الايرادات العامة عام 2004 نحو (32982739) مليون دينار وقفزت في عام 2008 الى نحو (80252182) مليون دينار ، وفي عام 2009 ازدادت حدة مخاطر مصادر التمويل خصوصاً عند انخفاض اسعار النفط في السوق العالمية بسبب الازمة المالية العالمية ، وقد ارتفع حجم الايرادات في الاعوام (2010 و 2011 و 2012) اذ شهد العام الاخير أعلى معدل بلغته الايرادات نحو (119817224) مليون دينار ، وهذه الزيادة جاءت بسبب استقرار السوق النفطية العالمية ، مما ادى الى ارتفاع حجم النفقات الى نحو (105139576) مليون دينار ، وارتفعت اكثر في عام 2013 الى نحو (119127556) مليون دينار مع انخفاض حجم الايرادات العامة مما ادى الى ظهور العجز في الموازنة بلغ مقداره (5287480-) مليون دينار.

نستنتج مما سبق اعتماد الموازنة العامة العراقية على الايرادات النفطية مع انخفاض الايرادات الاخرى مما يدل على ان الاقتصاد العراقي اقتصادٌ احادي الجانب.

ب-الايرادات الضريبية :

تمتاز الضرائب في العراق بالتعددية فهي تجمع ما بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة وتمتاز الايرادات الضريبية بمحدودية مساهمتها في الدخل القومي والسبب في ذلك يعود الى عدة عوامل منها تردي الاوضاع المعاشية وعدم الكشف الحقيقي عن الدخول والثروات المكتنزة فضلاً عن عدم وجود المرونة في النظام الضريبي اي بمعنى انه غير قادر على تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخلف هذا النظام في طريقة الجباية وضعف كفاءته واعتماده على الاساليب غير الكفوءة[87].

وفي السنوات الاخيرة نلاحظ نمو الايرادات الضريبية المباشرة في العراق والتي تشمل ضريبة الدخل وضريبة العقار وضريبة العرصات ، والجدول (16) يبين اهمية ودور الضرائب في الموازنة العامة العراقية للمدة (2004-2013) .

جدول (16)

اهمية الايرادات الضريبية في الميزانية العامة العراقية للمدة (2004-2013) (مليون دينار)

البيان / السنوات	ايرادات ضريبة الدخل		ايرادات ضريبة العقار		ايرادات ضريبة العرصات		اجمالي الايرادات الضريبية
	حجم الضريبة	معدل النمو السنوي	حجم الضريبة	معدل النمو السنوي	حجم الضريبة	معدل النمو السنوي	
2004	69031	211.69	4113.8	33.78-	423.2	383.65	73568
2005	174224	152.38	8218.6	99.78	1658.4	291.78	184101
2006	296283	70.05	9293.7	13.08	884.8	46.64-	306461.6
2007	427631	44.33	10236.3	10.14	1076.6	21.67	258943.9
2008	504055	17.86	19432.2	89.83	1476.7	37.16	524963.9
2009	568220	12.72	216781.0	1015.57	1603.5	8.58	786604.5
2010	671926	81.25	209625.0	3.30-	1814.1	13.13	883365.1
2011	821205	22.21	213451.2	1.82	1932.3	6.51	1036588.5
2012	1087082	32.37	320692.1	52.58	21011.2	9.36	1428785.3
2013	1294588	19.08	336941.3	3.45	21232.1	1.05	1652761.4

المصدر : تم اعداد الجدول بالاستناد الى

-عباس جليل حسن العويدي ، نحو آليات وادوات جديدة لتفعيل السياسة الضريبية في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، 2015 ، ص11 ،ص76 ، ص80.

نلاحظ من خلال الجدول السابق ان الايرادات الضريبية في العراق منذ عام 2005 ارتفعت اذ ان الضرائب المباشرة تشمل ضرائب الدخل والعقار والعرصات ، فيلاحظ نمو

---

[87] عباس جليل حسن العويدي ، نحو آليات وادوات جديدة لتفعيل السياسة الضريبية في العراق ، رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، 2015 ، ص24 .

الايرادات الضريبية خلال المدة (2004–2013) اذ ان في المدة الممتدة خلال عام 2001 وصولاً الى عام 2013 نجد هناك نمواً في الايرادات الضريبية ، فضريبة الدخل في عام 2004 تقدر نحو (69031) مليون دينار ، وارتفعت في عام 2005 نحو (174224) مليون دينار ، واستمرت هذه النسبة حتى بلغت في عام 2013 نحو (1294588) مليون دينار ، ولكن يلاحظ على ضريبة الدخل ان هذا الارتفاع يقابله انخفاض في معدل النمو السنوي للضرائب ففي عام 2004 يقدر معدل النمو السنوي نحو (211.69%) وانخفضت معدلات النمو السنوي في ضريبة الدخل حتى بلغت في عام 2013 نحو (19.08%) .

اما ايرادات ضريبة العقار ، فنلاحظ نمو الايرادات الضريبية في المدة من 2004 الى 2009 ففي عام 2004 تقدر الايرادات الضريبية نحو (4133.8) مليون دينار وارتفعت هذه الرقم حتى بلغ في عام 2009 نحو (216781.0) مليون دينار ، اما معدل النمو السنوي ، فيلاحظ ان هذه المعدل بلغ اعلى مستوى له في عام 2009 نحو (1015.57) ولكن انخفض في عام 2010 الى (–3.30%) اما الايراد الضريبي فبلغ نحو (209625.0) مليون دينار ، ولكن ارتفعت في الاعوام التالية ، اذ بلغت هذه الايرادات في عام 2013 نحو (336941.3) مليون دينار وتذبذب في معدل النمو السنوي .

اما بالنسبة الى ضريبة العرصات ، فنلاحظ ان عام 2005 ارتفعت فيه الايرادات الضريبية نحو (1658.4) مليون دينار وانخفضت في عام 2006 الى (884.8) مليون دينار ومعدل النمو السنوي هو (–46.64%) .

ولكن في الاعوام التالية ازدادت الايرادات الضريبية حتى بلغت في عام 2013 نحو (21232.1) مليون دينار .

نستنتج مما سبق أن معدل الايرادات الضريبية في العراق يرتفع تدريجياً ولكن هذا الارتفاع لا يرتقي الى المستوى المطلوب فالإيرادات الضريبية لا تشكل الا نسبة محدودة جداً من اجمالي الايرادات العامة بسبب ما يعانيه هذا النظام من مشاكل كثيرة فضلاً عن اهمال الدولة وعدم الاعتماد عليه في توفير الايرادات العامة .

2– النفقات التشغيلية :

هي تكاليف تتحملها المؤسسة مباشرة على حساب اي مرحلة او قسم او وحدة انتاجية معينة في الشركة او المؤسسة ومثال على ذلك ، الايجار ، الصيانة ، التأمين ، رواتب الموظفين ، الاستهلاك ، ونفقات اخرى .

اما النفقات التشغيلية في العراق (تعتبر سياسة الانفاق في الدولة الريعية ومنها العراق سياسة لها خصوصيتها كونها تركز على النفقات التشغيلية اكثر من تركيزها على النفقات الاستثمارية ، فقد ارتفعت تلك النفقات بشكل اصبحت عبئاً على الموازنة العامة وقيداً ثقيلاً بسبب

اختلال مكونات الموازنة وما يفرضه هذا العبء في الموازنة العامة من فائض في الطلب على السلع والخدمات المستوردة)[88] .

وتتضمن تحليل النفقات التشغيلية حسب القطاعات في الموازنة العامة العراقية الحسابات الآتية [89]:

أ–السلع والخدمات : وهي تتضمن الدفع للمتطلبات السلعية والخدمية وصيانة الموجودات .

ب–الرواتب والاجور والمخصصات التي تصرف لاعضاء مجلس النواب والرئاسات الثلاث ، وهي تصرف من الموازنة العامة والتي تتضمن ايضاً ما يدفع من درجات وظيفية فضلاً عن الرواتب التقاعدية والامتيازات الممنوحة لاعضاء مجلس النواب .

ج–المنافع الاجتماعية : هي التي تتضمن تخصيصات البطاقة التموينية وشبكة الحماية الاجتماعية ونفقات الاغاثة والمعونة للمهجرين وبدلات العسكريين (منتسبي وزارة الدفاع والداخلية).

د–الفوائد ، والتي تشمل فوائد الحوالات والسندات والديون الخارجية بسبب اعتماد الدولة سياسة التمويل بالعجز كوسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية ، فضلاً عن القطاعات المستحقة على الدين العام .

هـ– الاعانات : التي تتضمن تخصيصات الدعم المقدم للشركات العامة لانتاج الطاقة الكهربائية وشركات القطاع الزراعي وبقية شركات القطاع العام .

و–المنح : وتتضمن ما يدفع للالتزامات الخارجية العربية والدولية فضلاً عن المنح الموجهة للمؤسسات الخدمية والثقافية والاعلامية والجمعيات الانسانية .

ز–المصروفات الاخرى : التي تتضمن مبالغ تسوية الديون واحتياطات الطوارئ وتعويضات حرب الكويت وتعويضات مختلفة .

ح–الموجودات غير المالية : وهي نفقات تشغيلية ، إذ تمثل نفقات شراء الاصول الرأسمالية والضرورية ، كسير عمل وزارة او دائرة وما يترتب على ذلك من زيادة الانفاق الحكومي على المباني الفاخرة ، سيارات ، مكاتب.

---

[88] كامل علاوي كاظم ، محمد غالي راهي ، تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (1974–2010) ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة الكوفة ، مجلد (9) ، السنة 2013 ، ص221 ، ص232.

[89] هناء علي حسين القريشي ، دراسة تحليلية لاسباب عجز الموازنة العامة للدولة العراقية ، مجلة الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد (93) ، المجلد الثاني السنة 2012 ، ص ص 405–406 .

المبحث الثالث
أساليب تمويل عجز الموازنة

هناك عدة اساليب لتمويل العجز في الموازنة العامة :

اولاً : اسلوب التمويل الداخلي .

1-الاقتراض من السلطات النقدية :

هو احد اساليب التمويل الذي يعرف بالتمويل التضخمي او التمويل بالعجز ويعرف ايضاً بالإصدار النقدي الجديد ، وهي حالة تلجأ اليها الدولة في حالة قصور مواردها المحلية فيقوم البنك المركزي بإصدار نقود جديدة وبالتالي يقوم بإقراضها الى الحكومة .

وكما هو معروف هناك جدلاً كبيراً بين الاقتصاديين حول هذا الاسلوب في التمويل اذ ان(كينز) يؤكد أنه بواسطة سياسة التمويل بالعجز سوف يتحقق المضاعف للإنفاق الحكومي وهي سياسة ضرورية في سنوات الكساد ، وذلك لزيادة الاستهلاك والاستثمار ، اما (ميلتون فريدمان) ، فيرى ان السبب الرئيس لحدوث التضخم هو الزيادة في كمية النقود أي أن كمية النقود تفوق كمية السلع والخدمات المعروضة ، وان سياسة التمويل بالعجز غير قادرة على زيادة الناتج الحقيقي [90] ، لذا نادى (ملتون فريدمان) بخفض النفقات العامة ومحاربة الدعم السلعي لان ذلك يؤدي الى ظهور السوق السوداء التي تعبر عن الواقع الفعلي لأسعار السلع المدعومة وتزيد من الضغط على الفقراء .

ويترتب على هذا الاسلوب في التمويل اثار سلبية وتتأثر بها الدول النامية بالتحديد لأنه لا تكون هناك زيادة في انتاج السلع والخدمات تقابل هذه الزيادة في كمية المعروض النقدي وبالتالي سوف تنخفض قيمة النقود وتزداد تكاليف الانتاج[91].

بمعنى انه يمكن ان يحدث ارتفاع في الاسعار من غير حدوث زيادة ملموسة في الدخل الحقيقي ، أي ترتفع التكاليف دون حدوث أي انخفاض في الارباح ولعل هذه الحالة تؤدي الى الافراط في خلق او زيادة نقود دون ان يصاحبها ارتفاع في الاسعار او الدخل النقدي[92].

---

[90] صفاء علي حسين البكري ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 56-57 .

[91] محمد عبد الزهرة عاتي ، مصادر التمويل الخارجية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول العربية مع اشارة خاصة الى العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، 2010 ، ص22 .

[92] أزاد احمد سعدون الدوسكي وآخرون ، أثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2003 – 2012 تحليل وقياس ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة تكريت ، مجلد (7) العدد (23) ، السنة 2011 ، ص92 .

2- الاقتراض من البنوك التجارية :

تقوم الدول بتغطية العجز الحاصل في الموازنة العامة من خلال الاقتراض من المصارف التجارية التي تعرف بانها (مؤسسات ودائعية) ، إذ تكون الجزء الأكبر من الجهاز المصرفي المالي ومهمتها الاساسية هي التوسط بين المودعين والمقترضين ، فهي تقبل الودائع من المودعين وتستخدمها في منح القروض للمقترضين ، وهي تختص بمنح القروض قصيرة ومتوسطة الاجل ، ان هذه المصارف المالية غايتها تحقيق الارباح ، وهناك اعمال تقوم بها هذه المصارف وهي تقديم الخدمات لاصحاب الاعمال والمستثمرين ، على سبيل المثال تمويل الصادرات بواسطة اعطاء القروض للمصدرين بضمانة الصادرات التي يقومون بتصديرها وتمويل الاستيرادات من خلال فتح اعتمادات مستندية للمستوردين وبهذه الحالة يمكن دفع اسعار المستوردات للمصدرين الاجانب بواسطة البنوك ، كما يمكن للمصارف التجارية أيضاً القيام بأمور الصيرفة من خلال بيعها وشرائها واستثمار اموال المستثمرين في حساب ودائعي (ودائع السوق) وإدارة العقارات كما يسمح لهذه المصارف التعامل بالعملات الاجنبية[93].

ويمكن لهذه المصارف من تلبية احتياجات الحكومة من الاموال بواسطة ما متوفر لديها من الاحتياطيات الفائضة ومن غير ان تضطر الى تقليل قروضها المعدة للاقتراض وبهذا سوف تبقى كمية الاموال المعدة للاستثمار الخاص على حالها بسبب ما تملكه هذه المصارف من قدرة مالية للاقتراض لكلا القطاعين الخاص والحكومي ، مما يؤدي الى زيادة عرض النقد بسبب التوسع في الائتمان المصرفي .

ومن الاثار السلبية لهذا الاسلوب في التمويل انه يقود الاقتصاد الى التضخم وذلك لان عرض النقد يزداد وبالتالي تنخفض قيمة العملة وبسبب الانخفاض في القدرة الانتاجية المتمثلة بالسلع والخدمات فان سعر صرف العملة الوطنية سوف ينخفض اتجاه العملات الاخرى.[94]

3- اسلوب الجباية الضريبية :

تعتبر الضرائب العامة من احد اساليب التمويل التي تعتمدها الدول ذات النظام الضريبي المتطور وقد زاد الاهتمام بهذا المصدر في العقود الاخيرة ، باعتبار الضرائب احد ادوات السياسة المالية التي تستفيد منها الحكومة لتنفيذ سياستها ولتحقيق اهدافها ، فالضرائب هي

---

[93] عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والاسواق المالية ، عمان ، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، 2003 ، ص137 .

[94] شيماء هاشم علي ، مصدر سبق ذكره ، ص54 .

مجموعة الاموال التي تستقطعها الدولة من الافراد بصورة جبرية وبلا مقابل والغرض منها تغطية الانفاق العام وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي او لغرض تحقيق تدخل الدولة[95].

واعتمدت جباية الضرائب لتمويل عجز الموازنة العامة وارتفعت معدلات فرضها فان اثارها ستكون سلبية على المتغيرات الاقتصادية ، فهي تقلل من الادخار وتضعفه وتنقص الاستهلاك لان ارتفاع المعدل الضريبي يحد من القدرة الشرائية للأفراد وبالتالي الحد من الطلب على السلع الاستهلاكية ، اما تأثيرها السلبي على الانتاج فيظهر من خلال اثرها على حجم وشكل الانتاج[96].

ثانياً : اسلوب التمويل الخارجي :

تلجأ الدول عند حدوث العجز المالي الى الاقتراض الخارجي بسبب قصور ايراداتها او قلة مواردها المحلية فالقروض الخارجية هي اموال تحصل عليها الدولة من الخارج من خلال عقد اتفاق مع دولة اخرى او مؤسسة اجنبية او بنك اجنبي خارج البلد خلال مدة محددة مع الالتزام بدفع الفوائد المستحقة عليها عند التسديد ، وهذه القروض تقسم على نوعين هما :

1-القروض المباشرة أو ذات الصفة الرسمية .

هي الموارد التي تتمتع بصفة رسمية والتي تقترضها الحكومات من اجل مبلغ معين من قبل الدولة المقرضة الى الدولة المقترضة لسد العجز الحاصل لديها او لمواجهة بعض مشاريع التنمية الاقتصادية[97].

وهذه القروض تأخذ اشكال عدة على سبيل المثال ، المنح والمساعدات التي تقدم من صندوق النقد الدولي وبعض الوكالات التابعة للأمم المتحدة ، وفي السنوات الاخيرة زادت الجهات المانحة للمساعدات ، فقد شملت معظم الدول المتقدمة وان هذه المساعدات تأخذ المسار الآتي:

أ-المنح التي تعطى بشروط ميسرة والمساعدات التي تتمثل بالقروض او المنحة التي تعطى بشكل رأسمال او سلع وخدمات .

ب-تدفقات ميسرة وتتمثل بالقروض الدولية التي تكون اكثر يسراً من القروض المقدمة بشروط السوق[98].

---

[95] محمد سامي عبد الله ، الدور التمويلي للضرائب في بلدان عربية مختارة للمدة (1980-2002) ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، 2005 م ، ص4 .

[96] صفاء علي حسين البكري ، مصدر سبق ذكره ، ص 50 .

[97] نبيل كحالة ، تمويل التنمية ومشكلات العملات الصعبة ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد (4331) ، 1998 ، ص107 .

[98] شيماء هاشم علي ، مصدر سبق ذكره ، ص 62 .

ان التمويل بواسطة هذه القروض يأخذ احياناً من مؤسسات التمويل الدولية ، إذ يعرف التمويل الدولي على انه الحصول على الموارد المالية اللازمة التي تساعد على اقامة المشاريع الاقتصادية والانمائية[99]، ويعرف أيضاً بأنه الاليات التي يوفرها النظام الاقتصادي الدولي بمؤسساته المختلفة (المتعددة الاطراف ، الرسمية والخاصة) لتلبية متطلبات حركة انتقال رؤوس الاموال الدولية سواء تلك المتجهة لأغراض الاختلالات في موازين المدفوعات ، او لأغراض ذاتية تتعلق بفرض العوائد او لأغراض تمويل التنمية [100].

وقد اتخذ التمويل الدولي قبل الحرب العالمية الثانية شكل تصدير رؤوس الاموال الى الدول النامية بشكل استثمار اجنبي خاص اتجه الى انتاج المواد الخام ، اما في حقبة الحرب العالمية الثانية اخذت هذه التمويلات شكل الاستثمار الاجنبي المباشر والمتمثلة بالاستثمارات الامريكية في أوربا ، اما بعد الحرب العالمية الثانية فقد قام النظام الاقتصادي في (بريتون وودز) بإنشاء مؤسستين توأمين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، حيث استطاعت الولايات المتحدة فرض سيطرتها على خلق الائتمان الدولي من خلال هاتين المؤسستين[101] .

2-القروض غير المباشرة :

هي الموارد التي تحصل عليها الدولة من خلال اقتراضها من الهيئات الاجنبية او الافراد او المصارف التجارية وان هذه القروض تكون على شكل اكتتاب في الاسهم والسندات التي تقوم بتصديرها الدولة او المشروعات او تكون على شكل قروض من البنوك التجارية وتسهيلات الموردين ، وتقسم هذه القروض حسب مدتها على قروض طويلة الامد ومتوسطة الامد وقصيرة الامد ويمكن توضيح هذه القروض .

أ-قروض قصيرة الامد :

هي اموال يمكن الحصول عليها من مؤسسة مالية او شركات استثمارية او غير ذلك ولكن مدتها لا تتعدى السنة الواحدة .

ب- القروض المتوسطة الامد :

هي القروض التي تكون مدة تسديدها اكثر من سنة واقل من عشرة سنوات وهي تتضمن الاحتياجات المالية الموسمية وقصيرة الاجل وتمويل رأس المال العامل .

---

[99] عمار عبد الهادي شلال ، التمويل الدولي والعمليات الاقتراضية للصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي للفترة 1974-2009 ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة الانبار ، مجلد (4) ، العدد(7) ، 2010 ، ص193 .

[100] عبد الكريم جابر العيساوي ، مصدر سبق ذكره ، ص19 .

[101] عبد الكريم جابر العيساوي ، المصدر السابق نفسه ، ص- ص 193-194.

ج- القروض طويلة الامد .

وهو احد انواع الاقتراض الذي يتم على اساس الاتفاق الذي يبرم في مدة تزيد على العشر سنوات ، واهم مصادر هذا التمويل هي الاسهم العادية والديون طويلة الامد والاسهم الممتازة ، وهو الجزء المكمل للهيكل المالي للمؤسسة ومن مكونات هيكل رأس المال[102].

ويطلق على القرضين (المتوسطة الاجل والطويلة الاجل) باسم (القروض المثبتة) وهي قروض في العادة تلجا اليها الدولة لسد العجز الحاصل في الميزانية العامة وان هذا العجز لا يمكن تغطيته خلال السنة المالية ، لان هذا العجز في الغالب يحدث بسبب القيام بمشاريع استثمارية ضرورية للتنمية او بسبب ارتفاع نفقات الحرب او الدفاع[103].

---

[102] حمدان امنية واخرون ، "تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الغرض الايجاري – دراسة حالة – بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، جامعة الدكتور يحيى فارس ،(2009 -2010) ، ص18 .

[103] محمد مصطفى ابو مصطفى ، دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية ، دراسة تحليلية مقارنة عن الفترة من 1999-2008 ، رسالة ماجستير ، الجامعة الاسلامية ، كلية التجارة ، غزة ، 2009 ، ص57 .

الفصل الثالث

خيار المقايضة التجارية لمواجهة عجز الموازنة العامة في العراق

تمهيد :

من خلال ما توصلنا اليه من دراستنا عن الازمات والاختلالات والعجوزات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي بسبب ما تعرض اليه العراق من مشاكل لا يزال يعاني منها حتى الوقت الحاضر ، فلابد من وضع حلول لإنقاذ الوضع العام ، ومن ضمن تلك الحلول والاساليب المتعارف عليها والتقليدية لمعالجة العجوزات في الموازنة العامة هو اسلوب المقايضة التجارية ، قد يثار هنا سؤال لماذا اخترنا هذا الاسلوب لمعالجة العجز في الموازنة العامة ؟

ان خيارنا هذا الاسلوب في التجارة لا يعني اننا نفضل التجارة البدائية او اصبحنا نفكر في حلول تعجيزية ، فمن خلال تجارب الدول التي استخدمت هذا الاسلوب اتضح لنا رشادة التفكير العقلاني لدى هذه الدول ، فقد سارع البعض منها الى استخدام هذا الاسلوب للحفاظ على ضمان استمرارية تجارتها الخارجية مع الدول الاخرى فضلاً عن تجارتها التقليدية وحفاظاً على احتياطاتها النقدية من العملات الصعبة وكذلك حفاظاً على قيمة السلع المتوفرة لديها والموجهة للتصدير ، بسبب ما يحدث من انخفاضات مستمرة في الاسعار العالمية ، فان هذا الاسلوب يساعد في اكتساب علاقات تجارية مع دول العالم من خلال عقد الاتفاقيات الثنائية التجارية معها وضمان التجارة الدولية .

فيمكن للعراق استخدام هذا الاسلوب في الوقت الحاضر لمعالجة العجز الحاصل في الموازنة العامة وايضاً للسنوات القادمة إذ ان ما يدخل في التجارة لا يقتصر فقط على تجارة النفط الخام والغاز الطبيعي ، انما من الممكن دخول اغلب السلع المصنعة والمستخرجة ايضاً ، ويمكن ايضاً عقد اتفاقيات استثمارية في العراق وعلى مختلف الاصعدة ووفق اسلوب المقايضة التجارية من خلال دخول الشركات الاجنبية المستثمرة ، إذ إن هذا الاسلوب ليس بالغريب على تجارة العراق انما عودة الى الماضي ، فقد عقد العراق اتفاقيات ثنائية تجارية مع دول العالم منذ الخمسينيات من القرن الماضي ، حيث شهد العراق تجارة مقايضة مع دول اوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي (السابقين) وبعض الدول الآسيوية ، ولا تزال بعض من هذه الدول تمارس هذا النوع من التجارة فيما بينها في الوقت الحاضر .

ويمكن ان يطرح هذا الاسلوب على الدول التي تمارس تجارتها النفطية مع العراق في الوقت الحاضر ، أي المستعدين للعمل بهذا الاسلوب من التجارة سواء السابقين ام الجدد وسوف نتناول هذه الامكانية في قيام تجارة المقايضة بين العراق والعالم الخارجي في ثلاثة مباحث ، وكالآتي :

المبحث الاول
تصاعد الاهمية للنفط الخام في العالم

اولاً : دور النفط في مصادر الطاقة العالمية .

تتضح اهمية النفط من خلال عمليات التنقيب والتكرير وعمليات الاستخراج والنقل والتسويق ، فقد كان يستخدم زيت الحوت في عمليات الاضاءة والفحم والخشب للتدفئة ولكن بسبب التطورات التي حصلت بعد الثورة الصناعية ادى ذلك الى البحث عن مصادر اخرى للطاقة مثل البترول والفحم وغيرها .

يعتبر النفط المادة الخام والمصدر الرئيس للكثير من المنتجات الكيميائية كالأدوية والاسمدة والمبيدات والمذيبات واللدائن وتطورت هذه الصناعة على اساس صناعة تصفية النفط فثمة العشرات بل المئات من المشتقات من صناعة البلاستيك والمطاط والصابون والأصباغ وغيرها كلها معتمدة على النفط ، فضلاً عن كونه المسؤول عن الاستهلاك الرئيس للطاقة في العالم ، إذ يستهلك العالم اكثر من ثلاثين مليار برميل نفط في السنة وهي نسبة موزعة على القارات الخمس وهي الشرق الاقصى ، امريكا الشمالية ، الاتحاد الاوربي ، امريكا اللاتينية الشرق الاوسط وافريقيا ، وان الدول المتقدمة هي الاكثر استهلاكاً للنفط ، فالنفط يشغل مركزاً بارزاً بين مصادر الطاقة المعروفة في العالم والسبب الذي جعل منه يحتل هذا الدور بين مصادر الطاقة الاخرى يرجع الى عوامل متعددة ، فان انخفاض الكلف على المستهلك يعزز من زيادة الطلب عليه ، فضلاً عن الدور الاساسي الذي يشغله النفط في تهيئة الاموال الضرورية لأعداد وتنفيذ برامج الاعمار والتطور الاقتصادي والاجتماعي .

فالنفط مهم من الناحية الاقتصادية العالمية ومصدر رئيس في الكثير من الاستخدامات نلخصها بما يأتي :

1- يعتبر من مصادر الطاقة المتميزة بالنظافة وذات الطاقة الحرارية العالية اذا ما قورنت بالفحم الحجري والوقود النووي .
2- يستخدم في النقل والمواصلات وانتاج الزيوت المعدنية والشموع وغيرها .
3- تكمن اهمية النفط في سهولة التخزين والنقل فضلاً عن اهميته في الكثير من الصناعات الحديثة والمتطورة .
4- يعد مصدراً مهماً في الصناعات البتروكيمياوية ويدخل في الصناعات البلاستيكية والالياف الصناعية والاصباغ وغيرها[104] .

اما الصناعة النفطية فهي لا تعتمد على انتاج النفط وحده بل على تسويقه باتخاذ مختلف اشكال البيع بما في ذلك تجارة المقايضة لقاء عدد من المشاريع الهامة التي تدخل في ميدان صناعة

---

[104] أهمية البترول : at:.http:wwwmaw.d003.com,2015/12/20

النفط ومشاريع التنمية التي تحتاجها البلاد في نهضتها ولتسهيل عمليات التسويق فلابد من تهيئة وسائل النقل ، إذ يتطلب امتلاك ناقلات النفط ذات الحمولات المختلفة ، كما يلزم مد خطوط نقل النفط الخام من الحقول الى موانئ التصدير ويلزم ايضاً انشاء مستودعات خزن للنفط في هذه الموانئ .

ان بداية الصناعة الاستخراجية للنفط في عام 1959 في ولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة الامريكية ، ولكون النفط المنتج مادة اولية ذات طاقة حرارية عالية وسهولة نقله وتخزينه ، لذا بدأت الشركات تعمل على زيادة سيطرتها على الحقول النفطية في داخل وخارج الولايات المتحدة الامريكية ، وتوسع استثمار هذه الشركات لتصل الى الدول العربية واندونيسيا وايران وفنزويلا والمكسيك ونيجيريا وغيرها .

فقد اكتسبت هذه الشركات الخبرة الفنية والتكنولوجية من خلال توسعها في هذا المجال وكونت التحالف والتعاون مع شركات اخرى عالمية تجارية وبعد مرور عدة سنوات اصبحت تلك الشركات من اكبر الشركات الاحتكارية في العالم ، وحصلت على امتيازات من معظم الدول على الرغم من الشروط التي وضعتها مع انخفاض الاستثمارات اللازمة للبرميل المنتج وكلفة الانتاج المرتفعة، وقد استمر هذا الحال الى ان بدأت الدول المالكة للنفط يتضح حقيقة هذا الاستغلال الهمجي ، فأخذت تجابه هذه الشركات بقصد انتزاع حقوقها الشرعية والسيطرة على ثرواتها الطبيعية [105].

ثانياً : الطلب العالمي للنفط الخام في العالم :

بدأ الاستهلاك العالمي للنفط منذ سبعينيات القرن الماضي عندما بدأت اقتصاديات دول العالم بالنمو التدريجي والتقدم في الصناعات .

وان ابرز دول العالم استهلاكاً للنفط الخام هي ، الولايات المتحدة الامريكية والصين وتليها اليابان وكوريا الجنوبية وتأتي بعدها الهند وروسيا والسعودية والبرازيل وكندا والمانيا وكوريا الشمالية والمكسيك وايران وفرنسا واندونيسيا والمملكة المتحدة وايطاليا واسبانيا واستراليا وتايلند ، وان المستهلك الرئيس للنفط في العالم هي الدول المتقدمة اقتصادياً[106].

ويتحدد الطلب العالمي على النفط وفق اسعار مواد الطاقة والعوامل المؤثرة عليها وبصفة خاصة اسعار المشتقات النفطية وسياسة ترشيد الاستهلاك والتقدم التكنولوجي في الدول المستهلكة الرئيسة فضلاً عن المنافسة بين اشكال الوقود الاخرى ، فضلاً عن وجود عوامل

---

[105] محمد رضا الشوك وآخرون ، اهمية النفط الخام في الحياة الاقتصادية لدول العالم .
at:http//(www.ahewar.org) 19/12/2015 .

[106] مروة علاوي ناجي ، الخيارات الاقتصادية والتجارية للعراق ما بعد الفصل السابع ، دراسة استشرافية ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، 2014 ، ص67 .

اخرى تؤثر في توجيه الطلب وحجمه ارتفاعاً وانخفاضاً ، كالنمو الاقتصادي والسكاني ومستوى الدخل القومي ، وان التأثير الاكبر في مستوى الطلب على النفط هو درجة الانتعاش التي تبلغها الاقتصاديات العالمية [107].

ويمكننا ان نوضح حجم الطلب العالمي على النفط من خلال الجدول (17) الذي يضم العديد من المجموعات الدولية للمدة (2010–2014) .

جدول (17)

الطلب العالمي على النفط الخام للمدة (2010-2014)

السنوات / الدول	2010	2011	2012	2013	2014	نسبة التغيير 14/13
امريكا الشمالية[108]	21466.4	21261.7	20869.4	21402.6	21532.5	0.6
امريكا اللاتينية[109]	8545.6	8807.4	9000.3	9184.1	9335.0	1.6
شرق اوربا وآسيا[110]	5534.3	5616.1	5660.7	5723.1	5811.5	1.5
اوربا الغربية[111]	14012.4	13605.0	13190.3	13091.5	12890.3	-1.5
الشرق الاوسط[112]	7369.9	7583.5	7865.4	8046.7	8291.9	3.0
افريقيا[113]	3348.8	3415.1	3513.9	3669.2	3781.3	3.1
اسيا والمحيط الهادي[114]	27059.8	27908.6	28914.3	29248.4	29681.0	1.5
اجمالي العالم	87337.1	88197.4	89014.4	90365.5	91323.5	1.1

source: OPEC , Annual Statistical Bulletin , Vienna, t 4.8,2015.

يلاحظ ان حجم الطلب العالمي على النفط في حالة زيادة في اغلب دول العالم وان هذه الزيادة ترتفع سنة بعد اخرى وان عام 2014 سجلت اعلى نسبة في ارتفاع حجم الطلب العالمي على النفط إذ بلغت هذه النسبة في اجمال العالم نحو (91323.5 م . ب/ي) وهي اعلى من السنوات التي سبقتها وان نسبة التغير في النمو العالمي للعامين 2013–2014 بلغت نحو (1.1) وهذه توضح الزيادة المستمرة في الطلب العالمي على النفط .

---

[107] قصي عبد الكريم ابراهيم ، اهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري انموذجاً ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتب ، وزارة الثقافة ، دمشق ، 2010 ، ص108 .

[108] تضم : (كندا ،الولايا المتحدة الامريكية) .

[109] تضم : (الارجنتين ، البرازيل ، كولومبيا ، الاكوادور ، المكسيك ، فنزويلا) .

[110] تضم (هنكاريا ، كازخستان ، بولندا ، روسيا ، سلوفاكيا ، اوكرانيا) .

[111] تضم : (فرنسا ، المانيا ، ايطاليا ، اسبانيا) .

[112] تضم : (ايران ،العراق ، الكويت ، قطر ، السعودية ، سوريا ، الامارات العربية المتحدة).

[113] تضم : (انغولا ، مصر ، ليبيا ، نيجيريا ، جنوب افريقيا) .

[114] نضم: (استراليا ، الصين ، الهند ، اندونيسيا ، اليابان ، نيوزلندا ، كوريا الجنوبية ، تايلند) .

وتبدأ الزيادة في الطلب على النفط من دول امريكا الشمالية حيث ارتفعت معدلات الطلب في عامي 2013 اذ بلغت نحو (21402.6 م ب/ي) وفي عام 2014 بلغت نحو (21532.5م . ب/ي) ونسبة التغير هي (0.6) وهذه توضح نسبة الزيادة في السنوات الاخيرة في دول امريكا الشمالية .

وكذلك الحال بالنسبة الى دول امريكا اللاتينية إذ ان حجم الطلب على النفط في عام 2010 نحو (8545.6م . ب/ي) واستمرت هذه الزيادة حتى بلغت في عام 2014 الى (9335.0م . ب/ي) ان هذا الارتفاع الكبير في حجم الطلب يعكس الارتفاع في نمو اقتصاديات هذه الدول .

وكذلك شرق اوربا واسيا التي شهدت زيادة في حجم الطلب على النفط والتي بلغت في عام 2013 نحو (5723.1 م . ب/ي) وفي عام 2014 نحو (5811.5م . ب/ي) وان نسبة التغيير في العامين المذكورين هي (1.5) وهو ارتفاع في حجم الطلب النفطي .

ولكن يلاحظ الانخفاض المستمر في الطلب الذي شهدته دول اوربا الغربية فقد سجلت اعلى نسبة زيادة في حجم الطلب على النفط في عام 2010 نحو (14012.4 م . ب/ي) ولكن بسبب البحث عن مصادر اخرى للطاقة غير النفطية وخصوصاً في دول اوربا الغربية فقد انخفضت هذه النسبة في عام 2014 نحو (12890.3م . ب/ي) ونسبة التغير في عامي 2013-2014 هي (1.5-) وهي نسبة منخفضة في الطلب على النفط .

اما في الشرق الاوسط فيلاحظ ان هناك زيادة كبيرة خصوصاً في عامي 2013-2014 فقد بلغت في عام 2013 نحو (8046.7 م . ب/ي) وارتفعت هذه النسبة في عام 2014 الى (8291.9م . ب/ي) ونسبة التغير في العامين هي (3.0) وهذا يفسر ان هناك ارتفاعاً في حجم الطلب على النفط والنمو المستمر في اقتصاديات هذه الدول .

وكذلك الحال بالنسبة لدول افريقيا ، فقد شهدت زيادة كبيرة في حجم الطلب على النفط اذ بلغت نحو (3669.2م . ب/ي) في عام 2013 وارتفعت في عام 2014 نحو (3781.3م . ب/ي) وهي نسبة مرتفعة مقارنةً بالأعوام التي سبقتها .

يتضح مما تقدم ان هناك ارتفاعاً ملحوظاً في الطلب على النفط في اغلب المجموعات الدولية على طول المدة المذكورة .

ثالثاً : الاحتياطات العالمية من النفط الخام .

على الرغم من حجم الانتاج النفطي المرتفع في العالم ، إلا أن حجم الاحتياطي من النفط الخام العالمي خلال العقود الثلاثة الماضية لا تزال في حالة ارتفاع مستمر ، والسبب في ذلك يعود الى عمليات المسح الجيولوجي والتنقيب عن النفط ، وبسبب التطورات التقنية والعلمية التي وصل اليها العالم في عمليات الانتاج ، وضخامة معدلات الانفاق الرأسمالي ، فقد ارتفع حجم الاحتياطي المؤكد من النفط الخام العالمي .

ولعل صعوبة الانتاج النفطي في بحر الشمال وكندا والولايات المتحدة الامريكية ، قد طورت العمليات الخارجية لشركات النفط الكبيرة في العالم وسهل من العمليات المستخدمة في الوقت الحاضر من استخراج النفط الخام[115] .

ويشير الجدول (18) الى كمية الاحتياطي المؤكد من النفط الخام في العالم للمدة (2010-2014) :

جدول (18)

الاحتياطيات العالمية من النفط الخام للمدة (2010-2014)

السنوات / الدول	2010	2011	2012	2013	2014	نسبة التغيير 14/13
امريكا الشمالية[116]	27.469	30.625	34.661	37.532	40.681	8.4
امريكا اللاتينية[117]	334.127	336.996	338.356	341.323	342.235	0.3
شرق اوربا وآسيا[118]	117.310	117.314	119.881	119.874	119.863	-
اوربا الغربية[119]	13.414	11.680	11.559	12.112	11.577	-4.4
الشرق الاوسط[120]	794.595	797.155	799.132	802.958	802.518	-0.1
افريقيا[121]	125.623	126.474	128.371	128.149	127.561	-0.5
اسيا والمحيط الهادي[122]	47.227	47.567	48.291	48.181	48.445	0.5
العالم الكلي	1.459.765	1.467.811	1.480.251	1.490.134	1.492.880	0.2
اوبك	1.192.727	1.198.292	1.200.830	1.206.170	1.206.004	-
نسبة اوبك من العالم	81.7	81.6	81.1	80.9	80.8	-

Source: POEC , Annual Statistical Bulletin , Vienna, ,2015, t 3-1.

---

[115] قصي عبد الكريم ابراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص94 .

[116] تضم : (كندا ،الولايا المتحدة الامريكية) .

[117] تضم : (الارجنتين ، البرازيل ، كولومبيا ، الاكوادور ، المكسيك ، فنزويلا) .

[118] تضم (هنكاريا ، كازخستان ، بولندا ، روسيا ، سلوفاكيا ، اوكرانيا ، اذربيجان ، تركمانستان) .

[119] تضم : (فرنسا ، المانيا ، ايطاليا ، اسبانيا) .

[120] تضم : (ايران ،العراق ، الكويت ، قطر ، السعودية ، سوريا ، الامارات العربية المتحدة).

[121] تضم : (الجزائر ، انغولا ، مصر ، الغابون ، ليبيا ، نيجيريا ، السودان ، جنوب افريقيا) .

[122] نضم: (الصين ، الهند ، اندونيسيا ، ملاوي ، فيتنام، استراليا) .

يلاحظ من خلال الجدول السابق ان حجم الاحتياطات العالمية من النفط الخام في زيادة مستمرة على الرغم من حجم الانتاج المرتفع ، فقد بلغ حجم الاحتياطي العالمي من النفط الخام في عام 2010 نحو (1459765م . ب/ي) ، وبسبب عمليات البحث والتنقيب عن النفط بلغ هذا الحجم في عام 2014 نحو (1492880 م . ب/ي) وهي نسبة مرتفعة .

فيلاحظ كذلك ان دول امريكا الشمالية قد ارتفعت فيها عمليات البحث والتنقيب عن اماكن وجود النفط ، ففي السنوات الاخيرة ارتفع حجم الاحتياطي ، فقد بلغ الاحتياطي في عام 2014 نحو (40681م .ب/ي) وفي عام 2013 (37532م . ب/ي) ونسبة التغير بين العامين هي (8.4%) وهذه النسبة تعكس ارتفاع حجم الاحتياطي النفطي وكذلك بالنسبة الى دول امريكا اللاتينية فان هناك ارتفاعاً في حجم الاحتياطي النفطي سنة بعد اخرى ، فان حجم الاحتياطي في عام 2010 بلغ نحو (334127م . ب/ي) وارتع هذا الحجم في عام 2014 اذ بلغ نحو (342235م . ب/ي) .

اما الاحتياطيات النفطية في دول شرق اوربا واسيا فقد ظلت بدون تغيير منذ عام 2012 الذي بلغ فيه الاحتياطي نحو (119881م.ب/ي) وفي عام 2014 بلغت نحو (119863م . ب/ي) وهذا الامر يرجع الى تفوق عمليات البحث والتنقيب عن النفط او اكتمال هذه العمليات منذ عام 2012 .

وكذلك الحال في دول اوربا الغربية فان هناك انخفاض ملحوظ في نسبة الاحتياطي النفطي ، فقد سجل عام 2010 اعلى احتياطي نفطي بلغ هذا الحجم نحو (13414م .ب/ي) ولكن انخفضت هذه النسبة في العامين التاليين (2011)و (2012) وارتفعت بنسبة قليلة في عام 2013 الى (12112م . ب/ي) ولكن انخفضت في عام 2014 نحو (11577م.ب/ي) ونسبة التغيير في العامين (4.4-%) وهذا النسبة منخفضة جداً في كمية الاحتياطي النفطي .

اما في الشرق الاوسط فان عام 2013 شهد اعلى ارتفاع في حجم الاحتياطي النفطي وبلغ نحو (802958م . ب/ي) ولكن انخفضت هذا المعدل في عام 2014 ، إذ بلغت نحو (802518م . ب/ي) وان نسبة التغير في العامين هي (0.1-%) وهذه النسبة تعكس الانخفاض في كمية الاحتياطي والسبب في ذلك يرجع الى ان عمليات البحث والتنقيب لم تكتمل في اغلب الاراضي فقد شهدت هذه المناطق اضطرابات وحروب وخصوصاً في العراق وسوريا ومن المحتمل ان يرتفع حجم الاحتياطي في بلدان الشرق الاوسط في السنوات القادمة .

وكذلك بالنسبة لدول افريقيا فان الانخفاض بدأ منذ عام 2013 نحو (128149م .ب/ي) وانخفضت اكثر في عام 2014 نحو (127561 م . ب/ي) وهذه تعبر عن التراجع في معدل الاحتياطيات النفطية الافريقية .

وفي دول آسيا والمحيط الهادي ، فيقدر حجم الاحتياطي النفطي في عام 2010 نحو (47.227م .ب/ي) ولكن بلغ حجم الاحتياطي في عام 2014 نحو (48445 م .ب/ي) وهي اعلى نسبة سجلت مقارنةً بالأعوام التي سبقتها ، إذ بلغت في عام 2013 نحو (48181م .ب/ي) ونسبة التغير في العامين هي (0.5%) وهذا يدل على زيادة حجم الاحتياطي النفطي .

نستنتج من ذلك انه يمكن الحفاظ على حجم الاحتياطي العالمي من النفط الخام اذا توسعت عمليات البحث في اغلب الاراضي الموجودة في دول العالم ، فان الكثير من دول العالم قد تأثرت بالانخفاض في اسعار النفط في السنوات الاخيرة ، فضلاً عن الاوضاع المضطربة التي شهدتها اغلب دول العالم ، ومن المحتمل ان ترتفع حجم الاحتياطيات النفطية في السنوات القادمة .

رابعاً : مصادر الطاقة الاخرى في العالم :

تؤثر مصادر الطاقة الاخرى غير النفطية بصورة مباشرة على حجم الاستهلاك النفطي وحجم الطلب والعرض في العالم بصورة عامة .

وعلى الرغم من تعدد مصادر الطاقة ، إلا أن اسعارها لا تزال غير تنافسية لاسعار النفط الخام ومن اهم هذه المصادر هي ، الغاز الطبيعي والفحم الحجري والطاقة النووية والطاقة المتجددة وغيرها من مصادر الطاقة الاخرى ، ويشير الجدول (19) العرض العالمي من مصادر الطاقة الرئيسة لعام 2008 :

جدول (19)
حصص مصادر الطاقة من اجمالي الامدادات بالطاقة الاولية في العالم لعام 2008

البيـــــــان / مصادر الطاقة الاخرى	النسبة %
1-النفط	34.6
2-الفحم	28.4
3-الغاز الطبيعي	22.1
4-الطاقة النووية	2.0
5-الطاقة المتجددة.	12.9
-الطاقة الحيوية	10.2
-الطاقة الشمسية المباشرة	0.1
-الطاقة البحرية	0.02
-طاقة الرياح	0.2
-الطاقة المائية	2.3
-الطاقة الحرارية الارضية	0.1
المجموع	%100

- تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاستناد إلى .
- التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ، مصادر الطاقة المتجددة والتخفيف من آثار تغير المناخ ، ملخص لصانعي السياسات وملخص فني ، ipcc,2011 ، ص10 .

المصدر :
- التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ، مصادر الطاقة المتجددة والتخفيف من آثار تغير المناخ ، ملخص لصانعي السياسات وملخص فني ، ipcc ،2011، ص10 .

1-الفحم الحجري :

يعتبر الفحم الحجري اول المصادر التي استخدمها الانسان لانتاج الطاقة ، فقد استخدم الفحم للتدفئة والطبخ وغيرها ، وقد زادت اهميته بعد تطور الالة في استخدام وتوليد البخار كقوة محركة للمكائن في القطارات والبواخر ، ولا يزال يشكل نسبة لا يستهان بها بين مصادر الطاقة المستهلكة في العالم .

وهناك الكثير من الدول والشركات التي اخذت تطور استعماله في زمن النفط ، فقد استخدم في مجال توليد الطاقة الكهربائية في كثير من دول العالم ، إذ ان ثلثي محطات انتاج الطاقة الكهربائية في العالم تستخدم الفحم الحجري ، وعادة ما يرافق احتراق الفحم الحجري انبعاث غازات ، على سبيل المثال غاز ثاني اوكسيد الكاربون ، لذا تعرضت هذه المحطات التي تعمل بالفحم الى انتقاد متزايد بسبب ضررها بالبيئة وما تقوم به من تفاقم مشكلة الانحباس الحراري ، إذ بلغت نسبة الانبعاث بسبب استخدام الفحم الحجري حوالي (8666) مليون طن وذلك في عام 1999 وفي عام 2011 ارتفعت نسبة الانبعاث لغاز ثاني اوكسيد الكاربون نتيجة احتراق الفحم اذ بلغت نحو (14416) مليون طن ، وعليه انخفض استخدام الفحم الحجري ، ليحل محله الغاز الطبيعي في مجال توليد الطاقة الكهربائية ان الفحم الحجري لا يزال يستخدم كمصدر اساسي في توليد الطاقة الكهربائية في الولايات المتحدة الامريكية ، إذ ينتج نحو 48% من هذه الطاقة باستخدام الفحم وذلك في عام 2008 .

واهم الدول المنتجة للفحم الحجري هي (الصين والولايات المتحدة الامريكية وروسيا والهند واستراليا ، والاتحاد الاوربي ، واندونيسيا) إذ تمتلك هذه الدول اكبر الاحتياطيات العالمية للفحم . واهم الدول المستوردة للفحم الحجري هي (اليابان وكوريا الجنوبية والصين)[123].

ويلاحظ من خلال الجدول (19) ان حصة امداد الفحم من مصادر الطاقة في العالم لعام 2008 بلغت نحو (28.4%) وكذلك ما يوضحه الشكل (7) اذ ان هذه النسبة تأتي بعد النفط من حيث الاهمية العالمية .

ولكن يعاب استخدام الفحم كمصدر من مصادر الطاقة ، بسبب ما يحتويه من مخلفات تضر بالبيئة والمناخ .

2-الغاز الطبيعي :

هو احد اهم مصدر من مصادر الطاقة بعد النفط والفحم الحجري لما يحتويه من وحدات حرارية عالية ، فيوجد في باطن الارض منفرداً او مختلطاً مع النفط ، ويمتاز هذا النوع من مصادر الطاقة بمميزات تختلف عن النفط والفحم الحجري ، فالغاز هو وقود نظيف لا يترك مخلفات عند الاشتعال او ينفث غازات اخرى ، ويدخل كوقود في كثير من الصناعات ذات الاستخدام الكثيف للطاقة مثل صناعة الاسمنت وصناعة الحديد والصلب فضلاً عن صناعة الطاقة الكهربائية وغيرها من الصناعات ، وهناك عوامل اخرى ترتبط بالحفاظ على البيئة من التلوث ، فالغاز الطبيعي من مصادر الطاقة الصديقة للبيئة ، وهو اسرع وقود احفوري من حيث نمو مصدر الاستهلاك على مستوى العالم [124].

وقد عمدت الكثير من الدول الى زيادة استخدام الغاز الطبيعي في القطاع الصناعي واحلاله محل المنتجات النفطية والفحم الحجري في مجال توليد الطاقة الكهربائية ، وفي ضوء الزيادة في الطلب على الطاقة الكهربائية من المتوقع ان يستمر استهلاك الغاز الطبيعي بصورة متزايدة وخاصة في المحطات الكهربائية بدلاً من استهلاك المشتقات النفطية[125].

يتضح من خلال الجدول السابق ان نسبة انتاج الغاز الطبيعي في العالم 2008 بلغت نحو (22.1%) من اجمالي حصص مصادر الطاقة ، وكذلك ما يوضحه الشكل (7) وهي نسبة مرتفعة ومن المحتمل ان ترتفع في السنوات القادمة لما يحتويه الغاز الطبيعي من ميزات

---

[123] وكبيديا ، الموسوعة الحرة ، الفحم الحجري :
at:http//(www.ar.wikipedia.org/wiki), 2/12/2015.

[124] طاقة غير متجددة ، وكبيديا ، الموسوعة الحرة : at:http//(www.ar.wikipedia.org/wiki)

[125] قائمة الدول حسب انتاج الغاز الطبيعي : at:http://(www.ar.wikipedia.org)
.

سبق وان ذكرناها ، فضلاً عن انه يتمتع باسعار منخفضة مقارنةً باسعار النفط والفحم ، وان كلف الاستخراج اقل بكثير .

3-الطاقة النووية :

يعود انتاج الطاقة النووية الى ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وأول من بدأ بهذه المحاولة بريطانيا وذلك من خلال انشاء مفاعل لتوليد الطاقة الكهربائية عام 1956 وتعمل المفاعلات النووية حالياً في (31) دولة عبر العالم ، وتعتبر الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا واليابان وروسيا ودول الاتحاد الاوربي ودول اسيا المتطورة ، هي اكبر الدول المنتجة لهذا الطاقة في العالم ، وبدأت بعض الدول النامية بالعمل على تطوير هذه الطاقة وخاصة في الهند واوكرانيا وايران وتايوان والصين وكوريا الجنوبية وباكستان .

ان استخدامات هذه الطاقة كثيرة ومتنوعة ، فهي تدخل في المجالات العسكرية والمدنية ، فالطاقة التي تصدر من المفاعل تولد كميات كبيرة من الحرارة وتستخدم هذه الحرارة في توليد البخار الذي يستخدم لانتاج الكهرباء ، إذ إن اكثر من نصف انتاج الطاقة الكهربائية في فرنسا وبلجيكا والسويد يكون بالاعتماد على هذه الطاقة وتسير الطاقة النووية بعض السفن والغواصات اذ يولد المفاعل حرارة عالية لتكوين البخار الذي يحرك دواسرها وتستخدم هذه الطاقة ايضاً في المجالات الصناعية والطبية لكن هناك الكثير من السلبيات التي تحد من الانتشار الواسع في استخدام هذه الطاقة ، إذ إنها رسخت في الاذهان بانها طاقة تدميرية وسلاح فتاك في اوقات الحرب ومتسببة بحوادث خطيرة في اوقات السلم ، فلا يمكن الاعتماد عليها او احلالها محل مصادر الطاقة التقليدية ، رغم تكاليفها المنخفضة اذا ما قورنت بتلك المصادر[126].

والجدول السابق يبين مساهمة الطاقة النووية من اجمالي الامدادات الاولية في العالم لعام2008 ، إذ بلغت مساهمتها نحو (2.0%) من مجموع نسب الطاقة ، وكذلك ما يوضحه الشكل السابق اذ تعتبر هذه النسبة قليلة بالمقارنة مع المصادر الاخرى ، ونظراً لما تسببه هذه الطاقة من مخاطر في الدول المتبنية لها ، من تلوث المناخ والبيئة بسبب انهيار هذه المفاعل.

4-الطاقة المتجددة :

هي الطاقة التي تعتمد على موارد طبيعية وغير قابلة للنفاد وتختلف عن الطاقة المتولدة من الوقود الاحفوري مثل (الفحم ، النفط والغاز الطبيعي) او الطاقة النووية التي تنتج من المفاعل النووي ، اذ ان هذه الطاقة لا تصدر غازات ضارة بالبيئة مثل غاز ثاني اوكسيد

---

[126] احمد بخوش وآخرون ، الطاقة المتجددة كبديل لقطاع النفط ، دراسة حالة بوحدات البحث التطبيقي في مجال الطاقة المتجددة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ، قسم الاقتصاد ، رسالة الليسانس ، ص9 ، ص12 ، متاحة على الرابط

at:http: (www.mohmedra beeg.com), 2/1/2016

الكاربون الذي يعمل على زيادة الاحتباس الحراري ، كما يحدث عند احتراق الوقود الاحفوري والطاقة النووية ، فالطاقة المتجددة تنتج من مصادر عديدة على سبيل المثال تنتج هذه الطاقة من قوة الرياح او من قوة المياه او حرارة الشمس المباشرة ، كما يمكن انتاج هذه الطاقة من حركة الامواج والمد والجزر او الطاقة الحرارية الارضية والجدول (19) يشير الى اهمية الطاقة المتجددة من اجمالي الامدادات الاولية في العالم لعام 2008 ، والشكل (7) يبين هذه النسبة اذ إن مجموع هذه الطاقة بلغ نحو (12.9%) من مجموع مصادر الطاقة الاخرى وهي موزعة على انواع مختلفة .

أ-الطاقة الكهرومائية :

استخدم الانسان الطاقة المتولدة من المياه منذ القرن الاول للميلاد وذلك من خلال استخدام النواعير الافقية لتشغيل مطاحن الدقيق ، وفي القرن الرابع الميلادي تطور استخدام النواعير فأصبحت تستخدم بالشكل العمودي وانتشر استخدامها حتى وصل للشرق الاوسط ، فقد استخدمت لضخ المياه على مناطق نهر الفرات في سوريا والعراق ، وبعد الثورة الصناعية تطور استخدام طاقة المياه المتولدة من النواعير لتشمل ضخ المياه ونشر الاخشاب وتشغيل الآت النسيج وغيرها وانتقلت الى الولايات المتحدة الامريكية وبقية دول العالم .

اما في الوقت الحاضر فقد اصبحت قوة المياه المصدر الرئيس لانتاج الطاقة الكهربائية (الطاقة الكهرومائية) اذ شيدت محطات التوليد على مساقط الانهار واستخدمت السدود لحجز مياه الانهار ولضمان توفير كميات كبيرة من المياه لتشغيل هذه المحطات بصورة مستمرة ، وقد انشأت اولى المحطات لتوليد الطاقة الكهربائية على مساقط الانهار عام 1986 عند شلالات (نيجارا) وكانت الطاقة تعادل (3.75 ميغا واط) .

تعتبر الطاقة الكامنة من مصادر الطاقة المائية في العالم بحوالي (3 مليون ميغا واط) موزعة في اماكن متفرقة من انحاء العالم ، فيوجد ربع هذه الطاقة في افريقيا و 20% منها في امريكا الجنوبية و 16% في جنوب شرق اسيا و 16% في الصين وروسيا واوربا وباقي دول امريكا الشمالية ومناطق اخرى من العالم .

وهناك اسباب يعزى اليها الانخفاض في استغلال هذه الطاقة في اغلب دول العالم اهمها الكلفة المالية لأنشاء محطات الطاقة المائية ، فضلاً عن بعد الموقع عن مركز استهلاك الطاقة[127] ، والجدول السابق يبين مساهمة هذه الطاقة من اجمالي الامدادات بالطاقة الاولية

---

[127] سعود يوسف عياش ، تكنولوجيا الطاقة البديلة ، سلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت ، 1981 ، ص19 ، متاحة على الرابط .

at:http:(www.mohamedrabeeq.com), 2/1/2016

في العالم 2008 وما يبينه الشكل السابق اذ بلغت نحو (2.3%) من مجموع مصادر الطاقة الاخرى .

ب-طاقة الرياح :

هي احدى انواع الطاقة المتجددة التي تستخرج من قوة الرياح باستخدام توربينات الرياح لإنتاج الطاقة الكهربائية وطواحين الهواء من اجل الطاقة الميكانيكية ومضخات الرياح لضخ المياه او لدفع اشرعة السفن وغيرها ، ويرجع اكتشافها عام 1887 في اسكتلندا لإنتاج الكهرباء ، وطاقة الرياح منتشرة في اكثر من (83) دولة في العالم وتعتبر الدنمارك اكثر دول العالم استخداماً لطاقة الرياح بحسب احصاءات عام 2013 فهي تولد اكثر من ثلث احتياجاتها من الكهرباء من قوة الرياح ، اذ إن القدرة المتولدة من طاقة الرياح توسعت بسرعة الى (336) غيغا واط في عام 2014 ، لذلك فقد ارتفع انتاج طاقة الرياح الى حوالي 4% من اجمالي استهلاك الكهرباء في جميع انحاء العالم وهي نسبة قابلة للزيادة .

تمتاز هذه الطاقة بانها نظيفة عند الاستخدام ولا تترك مخلفات او انبعاث غازات تؤثر على الغلاف الغازي فهي تتواجد بكثرة في جميع انحاء العالم وتشغل مساحات صغيرة جداً من الاراضي وليس لها آثار سلبية على البيئة المحيطة بها مقارنة بمصادر الطاقة التقليدية فضلاً عن ان تكاليف انشاء هذه الطاقة قليل جداً وغير مكلف[128].

ويتضح من خلال الجدول (19) ان نسبة مساهمة هذه الطاقة من اجمالي الامدادات الاولية لعام 2008 والشكل (7) يبين الاهمية النسبية لهذه الطاقة إذ بلغت نحو (0.2%) من مجموع مصادر الطاقة الاخرى .

ج-الطاقة الشمسية :

مع بداية القرن العشرين اخذ الاهتمام بانتاج الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية ، فقد توصل العلماء الى الكثير من الابتكارات حول تجميع حرارة الشمس وتحويلها الى طاقة كهربائية للاستفادة منها لتلبية احتياجات البيوت والمساكن من المياه الساخنة وتدفئتها بالطاقة الشمسية ، فقد شغلت الطاقة الشمسية اهتمام العلماء في اوائل الثلاثينيات من القرن الماضي ولكن بسبب التغيرات التي شهدها العالم خلال تلك الحقبة ابرزها الازمة العالمية في عام 1929 والحرب العالمية الثانية في عام 1939 ودخول العالم عصر النفط والطاقة الرخيصة ، مما ادى الى تراجع استخدام الطاقة الشمسية ، ولكن عاود هذا الاهتمام بهذه الطاقة في الخمسينيات من القرن الماضي وذلك في عام 1954 عندما اعلنت شركة بيل للتليفونات عن انتاجها الخلايا الشمسية التي تصنع من السلكون وتقوم بتحويل الاشعاع الشمسي الى طاقة كهربائية بشكل مباشر وقد

---

[128] ويكيبديا ، الموسوعة الحرة ، طاقة متجددة at:http:(www.arwikipedia.org/wiki)

قام الاتحاد السوفيتي (سابقاً) في عام 1958 باطلاق اول قمر اصطناعي يستخدم الواح الخلايا الشمسية ، فأصبحت الخلايا الشمسية مصدراً اساسياً لتوفير الطاقة في المركبات الفضائية منذ ذلك الوقت .

وفي الوقت الحاضر اتسعت اهمية الطاقة الشمسية في توليد وانتاج الكهرباء بمختلف الطرق الممكنة والسبب في ذلك هو ما تشغله الطاقة الكهربائية من اهمية على مختلف الاصعدة فهي تتميز بمرونتها وامكانية تحويلها بسهولة الى اشكال اخرى من الطاقة كالطاقة الحرارية والميكانيكية ، فضلاً عن انها طاقة نظيفة ، وليس لها آثار سلبية محيطة بها ، ولا تزال الكثير من دول العالم تستخدم هذه الطاقة لتلبية بعض الاحتياجات اليومية من الطاقة الكهربائية[129].

ويشير الجدول السابق الى مساهمة الطاقة الشمسية من اجمالي الامدادات الاولية لعام 2008 والشكل السابق يبين الاهمية النسبية لهذه الطاقة فهي لا تتعدى (0.1%) من مجموع مصادر الطاقة ونلخص من خلال استعراضنا الى مصادر عرض الطاقة في العالم يبين اهمية مصادر الطاقة الاخرى غير النفطية.

[129] سعود يوسف عياش ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 153-155 .

المبحث الثاني
النفط الخام والاقتصاد العراقي

تمهيد :

ان الدور الذي يلعبه قطاع النفط في الاقتصاد العراقي يتضح من خلال إسهامه في تكوين الدخل القومي العراقي وتوفير الاحتياطي النقدي للاقتصاد من العملة الاجنبية وتمويل الاستيرادات والخطط الانمائية ، ومنذ عقد السبعينيات من القرن الماضي وهي فترة العقد الذهبي للقطاع النفطي وعلى مختلف المراحل الانتاجية والاستكشافية ، وصولاً الى السنوات الاخيرة التي شهدت الانخفاضات المستمرة في الاسعار ، ادى الى النتيجة الكارثية بسبب الممارسات الخاطئة للحكومات قبل وما بعد عام 2003 الى تحول هذه القوة الى ضعف بسبب الاعتماد الرئيس على هذا القطاع وضعف مساهمة القطاعات الاخرى كالزراعة والصناعة والضرائب والرسوم وغيرها في تكوين الايرادات العامة، فقد كان هناك ملازمة قوية الى اعراض المرض الهولندي*بدأت بالظهور منذ عام 2004 ، مما زاد الاعتماد على هذا القطاع كأساس لأحراز التنمية والتقدم للاقتصاد في العراق[130].

ان كل ما يتعرض اليه الاقتصاد العراقي في الوقت الحاضر هو بسبب وقوفه وراء الثروة النفطية ، فسوء استخدام الريع النفطي من قبل الحكومات جرته وراء الحروب المدمرة من خلال ضياع الفرصة البديلة ، فسوء الاستخدام لهذه الثروات وعلى مر السنين ، جعل هذه الثروات التي مصدرها النفط موجهة نحو استيراد صفقات الاسلحة والمعدات الحربية والعتاد ، والاصطدام مع القوى الكبرى وما تبع ذلك من آثار حددت مصيره ، تمثلت بالعقوبات الاقتصادية واحتلاله

---

* المرض الهولندي (Dutch Disease) : ان اول من نشر هذا المصطلح مجلة (الايكونومست) البريطانية في عام 1977 فقد فسرت تراجع قطاع التصنيع في هولندا بعد اكتشاف حقل للغاز الطبيعي في عام 1959 فالمرض الهولندي في الاقتصاد هو توضيح العلاقة بين ازدهار التنمية الاقتصادية بسبب الموارد الطبيعية وتراجع في قطاع الزراعة والصناعات التحويلية ، والسبب في ذلك هو ان العائدات المرتفعة للموارد الطبيعية او تدفق المساعدات الخارجية سوف تؤدي الى زيادة القوة في عملة الدولة المعنية بالمقارنة مع الدول الاخرى وبالتالي سوف ترتفع تكلفة صادراتها بالنسبة للبلدان الاخرى ، ولكن استيراداتها سوف تكون ارخص وهذا يؤدي الى ضعف قطاع الصناعة التحويلية وعدم قدرتها على المنافسة ، ينظر :

– عبد الجبار عبود ، الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي محاولة للتغيير ، مجلة الكويت ، العدد (20) ، الكويت ، 2006 ، ص38 .

[130] اديب قاسم شندي ، مصدر سبق ذكره ، ص21 .

في نهاية المطاف ، ان هذه الاخطاء يدفع ثمنها الشعب العراقي ، وكل هذا يتمحور حول المعادلة النفطية بالدرجة الاساس[131] .

وسوف نتناول تلك الاهمية للنفط الخام كما يأتي :

1-الانتاج النفطي للعراق ما بعد عام 2003 :

بعد سقوط النظام السياسي عام 2003 وتغير الاوضاع السياسية في العراق شهد البلد حالة من الفوضى والخراب تمثلت بالسلب والنهب وتخريب البنى التحتية والتي شملت كافة المنشآت والقطاعات الاقتصادية ، فقد تأثر بذلك القطاع النفطي بكافة جوانبه الانتاجية والتصديرية ، فضلاً عن تعرض خطوط انابيب نقل النفط الى هذا الخراب من قبل الارهابيين ، وانخفضت القدرة الانتاجية الى ادنى مستوى لها متأثرة بالوضع القائم .

والجدول (20) يبين كمية الانتاج النفطي ومعدل النمو السنوي للنفط الخام العراقي للمدة (2002-2014) .

جدول (20)

كمية الانتاج النفطي ومعدل النمو السنوي للنفط الخام العراقي للمدة (2002-2014)

البيان / السنوات	كمية الانتاج النفطي (الف برميل يومياً)	معدل نمو الانتاج السنوي
2002	2127.1	-
2003	1377.8	-35.22
2004	2107.1	52.93
2005	1853.2	-12.04
2006	1957.2	5.61
2007	2035.2	3.98
2008	2280.5	12.05
2009	2336.2	2.44
2010	2358.1	0.93
2011	2652.6	12.48
2012	2942.4	10.92
2013	2979.6	1.26
2014	3110.5	4.39

Sources:

- OPEC ,Annual Statistical Bulletin , Vienna , 2008 , T.13 , T4.
- OPEC, Annual Statistical Bulletin , Vienna , 2011 , T.3.6 , T4.
- OPEC, Annual Statistical Bulletin , Vienna , 2015 , T.3.7 , T4.

[131] مروة علاوي ناجي ، مصدر سبق ذكره ، ص76 .

*** معدل النمو السنوي =** **× 100**

والجدول السابق يشير الى كمية الانتاج النفطي ومعدل النمو السنوي للمدة (2002–2014) ، فيلاحظ ان عام 2002 بلغت كمية الانتاج النفطي نحو(2127.1)برميل يومياً ، ولكن نتيجة الاوضاع التي شهدها العراق في عام 2003 فقد انخفضت القدرة الانتاجية للنفط الخام الى نحو (1377.8) برميل يومياً ، أي ان معدل النمو السنوي لهذا العام هي (35.22–%) ، اما كمية الانخفاض عن العام السابق تقدر نحو (749.3) برميل ، هذا الانخفاض جاء نتيجة الاسباب التي سبق ذكرها ، وفي ذلك الوقت قامت الحكومة الامريكية بتنفيذ عدد من المشاريع لاعادة تأهيل الصناعة النفطية في العراق .

وقد ارتفع الانتاج النفطي في عام 2004 نحو (2107.1) برميل يومياً ، وقفز معدل النمو السنوي الى نحو (52.93%) فهذا العام شهد تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة والغاء سلطة الاحتلال الامريكي ، ولم تستمر هذه الزيادة في حجم الانتاج حتى انخفض في العامين التاليين (2005 وعام 2006) بسبب الفساد الذي رافقه التدخل الامريكي بحجة حماية المشاريع وعدم اكتمال البعض منها ما اثر ذلك سلباً على الانتاج النفطي ، فضلاً عن ذلك ابتعاد الحكومة العراقية عن هذا المجال وانشغالها بالعملية السياسية من جانب وزيادة حجم عوائد النفط بسبب ارتفاع الاسعار من جانب اخر ، فلم تكن هناك خطة طموحة لاستغلال هذا الوضع ومعالجة المشاكل.

وبسبب ارتفاع اسعار النفط ، فقد شهد عام 2008 زيادة في كمية الانتاج النفطي بلغت نحو (2280.5) برميل يومياً ، مما ادى الى ارتفاع معدل النمو السنوي الى نحو (12.05%) ، ولكن بعد الازمة المالية العالمية التي حدثت في هذا العام ، فقد تأثر الاقتصاد العالمي بصورة عامة ، وبسبب الانخفاض في الاسعار النفطية والذي ادى الى انخفاض موازين مدفوعات الدول ، فقد وجدت الحكومة العراقية نفسها مضطرة لأدراك ما يجري في القطاع النفطي ، فقامت بتحديد العديد من المشاكل واصلاحها من اجل تحسين مستوى الانتاج النفطي وفي عام 2011 ارتفع الانتاج النفطي الى نحو (2652.6) برميل يومياً ، يقابله ذلك زيادة في معدل النمو السنوي بلغت نحو (12.48%) مقارناً بالعام السابق ، وهذا الارتفاع جاء نتيجة استقرار الاسعار العالمية للنفط ، فقد بلغت قيمة الصادرات النفطية في عام 2012 الى نحو (92685) مليون دولار وهي اعلى نسبة حققتها الصادرات النفطية العراقية ، اما معدل النمو السنوي لكمية الانتاج فقد بلغت نحو (10.92%) ، ونلاحظ في العامين 2013 وعام 2014 حدوث زيادة طفيفة في

كمية الانتاج ، فقد بلغ الانتاج النفطي في عام 2014 نحو (3110.5) برميل يومياً يقابله ذلك معدل النمو السنوي بلغ نحو (4.39%) .

وجملة القول ادى اعتماد العراق على النفط الخام كمصدر رئيس في توفير التمويل اللازم الى الموازنة العامة ، تعرضه الى حالة من التقلبات الفجائية او العارضية في ايراداته من الصرف الاجنبي ، مما ترتب على ذلك عدم انتظام التجارة الخارجية وتعرض الحكومة الى الحرج الشديد امام التزاماتها ، وتخشى ربما من نضوب الاحتياطيات النقدية لدى البنك المركزي العراقي من (ذهب والصرف الاجنبي) ، **(هذا المشهد الاقتصادي والسياسي الصعب يدفعنا الى ايجاد طرق جديدة او قديمة لتخفيف من وطأة العجز في الموازنة الفدرالية باللجوء الى المقايضة التجارية)**[132].

2-الصادرات النفطية للعراق ما بعد عام 2003 :

يأتي دور قطاع النفط في العراق باعتباره المحور الرئيس والمهيمن على عوائد الصادرات وكذلك الايرادات ، وهو المحرك لبقية القطاعات الاخرى ، إذ تبلغ مساهمة هذا القطاع نحو 99% من عوائد الصادرات و 95% من الايرادات العامة [133].

ومن المعروف ان المورد المالي الاساسي من تجارة العراق الخارجية هو عوائد الصادرات النفطية ، ووفقاً لمعطيات بنود الميزانية العامة ، فقد شكلت الصادرات النفطية النسبة الاكبر من الايرادات العامة مما جعله اقتصاداً ريعياً او احادي الجانب .

ومن هنا تأتي هذه الاهمية من خلال التعرف على الصادرات النفطية ما بعد عام 2003 باعتباره يشكل المصدر الرئيس في تمويل الموازنة العامة .

والجدول (21) يبين اهمية الصادرات النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2003-2014) .

---

[132] المشرف .

[133] اديب قاسم شندي ، مصدر سبق ذكره ، ص323 .

جدول (21)

الاهمية النسبية للصادرات النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2003-2014)

البيان / السنوات	الناتج المحلي الاجمالي مليار دولار (1)	قيمة الصادرات النفطية مليار دولار (2)	نسبة 1 : 2 (3)
2003	10621	8627	%81.22
2004	24700	17751	%71.86
2005	33327	24058	%72.18
2006	54886	32242	%58.74
2007	72486	33712	%46.50
2008	110423	63000	%57.05
2009	94275	43895	%46.56
2010	117138	54248	%46.31
2011	157553	83768	%53.16
2012	184192	92685	%50.31
2013	205186	90411	%44.06
***2014**	196493	81740	%41.59

المصدر : تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاستناد إلى :
-التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، اعداد مختلفة .

يتضح من خلال الجدول السابق الاهمية النسبية للصادرات النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي للعراق ، فقد شهد عام 2003 ارتفاعاً في قيمة الصادرات النفطية بلغت نسبتها نحو (81.22%) من الناتج المحلي الاجمالي ، أي ما يعادل نحو (8627) مليار دولار ، وان ابرز ما حدث في هذا العام هو سقوط النظام السياسي الحاكم من قبل القوات الامريكية ، ووضع العراق قيد الاحتلال ورفع الحصار الاقتصادي بموجب قرار الامم المتحدة في الثاني من آيار عام 2003 .

وفي عام 2004 ارتفع حجم الصادرات النفطية اذ بلغ نحو (17751) مليار دولار وبنسبة (71.86%) من الناتج المحلي الاجمالي ، اما الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغ نحو (24700) مليار دولار ، وفي عام 2005 ارتفعت الصادرات النفطية الى نحو (24058) مليار دولار وبنسبة (72.18%) وعلى الرغم من زيادة الصادرات النفطية فقد شهد قطاع النفط بصورة

* بيانات اولية .

عامة في الاعوام التالية (2005 ، 2006 ، 2007) الى اعمال تخريب ونهب وتعطيل معظم منافذ التسويق ، لاسيما المنافذ الشمالية والغربية .

يلاحظ ايضاً ان الزيادة مستمرة في حجم الصادرات النفطية حتى عام 2008 ولكن انخفضت النسبة اذ بلغت في هذا العام نحو (57.05%) من الناتج المحلي الاجمالي ، وان هذه الزيادة في قيمة الصادرات النفطية لها الاثر الاكبر في زيادة الناتج المحلي الاجمالي الذي بلغ في العام المذكور نحو(110423) مليار دولار .

اما في عام 2009 فقد تأثرت الصادرات النفطية بالأزمة المالية العالمية عام2008 مما ادى الى تدني نسبة الصادرات النفطية بسبب انخفاض معدلات الطلب وعدم استقرار الاسعار النفطية ، فقد بلغت النسبة نحو (46.56%) وهي نسبة منخفضة ، واستمر الانخفاض حتى عام 2010 الى نحو (46.31%) ، لكن تصاعدت النسبة في عام 2011 الى نحو (53.16%) والسبب في ذلك يعود الى استقرار معدلات الطلب الدولية وتطور القدرة الانتاجية من خلال انجاز العديد من جولات التراخيص فقد ارتفعت الصادرات الى نحو (83768) مليار دولار .

وقد استمرت هذه الزيادة في قيمة الصادرات حتى عام 2013 ولكن انخفضت النسبة الى (44.06%) وانخفضت اكثر في عام 2014 الى نحو (41.59%) من الناتج المحلي الاجمالي .

نستنتج مما سبق انخفاض النسبة من الناتج المحلي الاجمالي للسنوات الممتدة من (2004 الى 2014) قياساً بعام 2003 الذي بلغت فيه نحو (81.22%) .

هذا الانخفاض لا يفسر تحسن بقية القطاعات الاخرى ، انما بسبب ركود قطاع استخراج النفط الخام ، فضلاً عن المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع .

3-حجم الاحتياطيات من النفط الخام للعراق ما بعد عام 2003 :

يمتاز النفط الخام العراقي بميزات كثيرة ومتنوعة ، واهم ميزة تذكر هي وفرة الاحتياطي النفطي ، فقد شهدت هذه الاحتياطيات ارتفاعاً مستمراً عبر العقود الماضية رغم كثافة الانتاج .

وتشير الاحصاءات وبعض المؤسسات البحثية والجهات المختصة ان حجم الاحتياطي من النفط الخام في العراق قد يصل الى حدود (215) مليار برميل او اكثر اذا ما اكتملت عمليات البحث والتنقيب في معظم الاراضي العراقية وخصوصاً اراضي الصحراء الغربية التي تقدر وحدها بحسب تلك المصادر نحو (100) مليار برميل [134] .

---

[134] اديب قاسم شندي ،مصدر سبق ذكره ،ص325 .

والجدول (22) يبين حجم الاحتياطي النفطي المؤكد في العراق للمدة (2003–2014).

جدول (22)

الاحتياطيات النفطية للعراق للمدة(2003-2014)

السنوات	حجم الاحتياطي (مليار برميل)
2003	**115**
2004	**115**
2005	**115**
2006	**115**
2007	**115**
2008	**115**
2009	**115**
2010	**143.1**
2011	**141.3**
2012	**140.3**
2013	**144.2**
2014	**143.0**

Sources :

- OPEC, Annual Statistical Bulletin , Vienna , 2005 , T.9.
- OPEC, Annual Statistical Bulletin , Vienna , 2008 , T9.
- OPEC, Annual Statistical Bulletin , Vienna , 2015 , T.3.

وبحسب ما يوضحه الجدول السابق ان الاحتياطي النفطي في العراق لعام 2003 بلغ نحو (115) مليار برميل واستمر هذا الاحتياطي بالمعدل نفسه الى عام 2009 رغم كميات الانتاج الضخمة في هذه المدة ، وقد قفزت هذه الاحتياطيات الى (143.1) مليار برميل في عام 2010 ، ان هذا التزايد في حجم الاحتياطي النفطي جاء نتيجة الاكتشافات التي حصلت في هذه المدة وفي عام 2013 ارتفعت الاحتياطيات النفطية اذ وصلت نحو (144.2) مليار برميل.

وبهذا قد يحتل العراق المركز الثالث من حيث حجم الاحتياطي النفطي بعد المملكة العربية السعودية وفنزويلا بحسب التصنيف العالمي .

لذا فان العراق يتمتع بامتلاكه احتياطيات نفطية وفيرة ، بالنسبة للاحتياطيات العالمية وتمتاز الآبار النفطية في العراق بقربها من سطح الارض وانخفاض تكاليف الاستخراج وارتفاع معدل ما ينتج من النفط في البئر الواحد ، فضلاً عن ان هناك ميزات اخرى وهي نوعية النفط

ونسب المعادن الموجودة فيه مثل الكبريت وغيرها والتي جعلت منه الافضل ، وقلة وجود عنصر المخاطرة في عملية التنقيب والاستكشاف ، فأن هذه المميزات هي في الاساس تشكل عوامل جذب للشركات النفطية الدولية وضمان الربحية في الاستثمار ، ولكن يعاني القطاع النفطي في العراق من مشاكل جمة واهمال ، فتخلف الوسائل المستخدمة في عملية الاستخراج وابتعادها عن التقدم التكنولوجي واستخدام الطرق التقليدية التي تنقصها التقنية الحديثة والسريعة ، والسبب في ذلك يرجع الى ما شهده البلد من ظروف قاسية واضطرابات تمثلت بالحروب المدمرة والحصار الاقتصادي فخلال مدة حكم النظام السابق كانت كمية النفط المستخرج من الآبار قليلة جداً مع رداءة النوعية المستخرجة ، بسبب الطرق المخطوءة والمستخدمة في عملية الاستخراج فمن خلال ما يضخ من كميات كبيرة من المياه غير الكميات الطبيعية والمتعارف عليها ، ادى الى زيادة لزوجة النفط المستخرج وانخفاض العمر الانتاجي والافتراضي للآبار النفطية [135].

4-جولات التراخيص :

بعد سقوط النظام السياسي الحاكم 2003 انخفاض الاستثمار في الصناعة النفطية ، فقامت الحكومة العراقية الجديدة بعرض مناطق نفطية في جولات التراخيص بلغت اربع جولات لغاية عام 2012 ، فعرضت معظم الحقول النفطية المكتشفة في الجولتين الاولى والثانية وهي المنطقة الجنوبية اذ وزعت الحقول العملاقة على شركات نفطية من عدة دول شرقية وغربية ، اذ شملت ايضاً شركات عملاقة مثل ، (واكسن ، شل ، بتروليوم وغيرها) ، اما الجولة الثالثة شملت حقول الغاز الطبيعي اضافة الى حقول نفطية صغيرة ، اما الجولة الرابعة فقد شملت عقود استكشافية للنفط والغاز الطبيعي ، اذ تم تحديد الطاقة القصوى المتوقعة للإنتاج من العقود في الجولتين الاولى و الثانية بحوالي (11.7 م. ب/ي)[136] .

أ-الشروط العامة المشتركة بين عقود التراخيص وعقود المشاركة[137] :

(1) تمتد عقود التراخيص والمشاركة الى مدة 20 سنة قابلة للتمديد.

(2) لا تسري القوانين الجديدة بما فيها الضريبة على الشركات الاجنبية العاملة في البلد.

(3) تتضمن عقود المشاركة وعقود التراخيص اعطاء الحق للشركات الاجنبية الغاء العقد في اي وقت تشاء ولا يتاح مثل هذا الحق للدولة المضيفة .

---

[135] اهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية . 1/12/2015 ,(www.kutubpdf.net):at:http

[136] علي مرزا ، العراق : الواقع والافاق الاقتصادية ، المؤتمر الاول لشبكة الاقتصاديين العراقيين ، بيروت 30 اذار/2013 ، ص18 .

[137] مايح شهيب الشمري ، زمن راوي سلطان ، الخيارات المتاحة امام السياسة النفطية العراقية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ص220 .

(4) ان الخلاف بين الحكومات والشركات الاجنبية لا يحل في المحاكم الوطنية انما في المحاكم الدولية .

(5) تتحكم الشركات النفطية في التكاليف والتكنولوجيا في كلا العقدين .

(6) تخفيض الانتاج لا تتحكم فيه الحكومات الا بعد دفع التعويضات عن الخسائر التي تسببها انخفاض الانتاج في عقود المشاركة .

ب- المخالفات القانونية والدستورية[138] :

في ظل عقود المشاركة وعقود التراخيص ارتفعت معدلات تصدير النفط في العراق ، اذ يصدر العراق نحو(ثلاثة ملايين برميل يومياً) من الجنوب و(نصف مليون برميل يومياً) من كردستان ، ولكن يعيش العراق في وضع اقتصادي متردي ومأزق مالي كبير ، اذ يكمن الخلل الكبير في السياسة النفطية للمركز والاقليم من حيث اعتمادها على نوعية العقود التي تحقق موارد مالية هائلة للشركات الاجنبية على حساب الخزينة العامة للدولة ، اذ من الممكن ان نبين اهم المخالفات القانونية والدستورية في الفقرة 11 من الدستور العراقي الذي تنص على (ان النفط والغاز هو ملك الشعب العراقي في كل المحافظات والاقاليم .

(1) ان جولات التراخيص تمت بدون غطاء قانوني فلا وجود لقانون النفط والغاز ، وان قانون الاستثمار يمنع الاستثمار الاجنبي في هذين القطاعين .

(2) تجاهل وزارة النفط المادة 12 من الدستور التي تشير الى التنسيق بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية في المحافظات المنتجة عند البدء بأية عمليات للاستثمار في القطاع النفطي وهي تعتبر مخالفة دستورية .

ج- تكاليف الشركات النفطية الاجنبية في جولات التراخيص [139]:

ان الشركات الاجنبية تحاول من خلال جولات التراخيص استخدام الكثير من الاموال لتنفيذ التزاماتها في تحقيق الانتاج وهذه المبالغ المصروفة تعتبر تكاليف بترولية وتكميلية يدفعها العراق الى هذه الشركات وهي تصنف الى نفقات رأسمالية ونفقات تشغيلية ونفقات اضافية ، اذ يمكن تلخيص هذه الكلف الى ما يلي:

(1) ان الاجور والرواتب ومخصصات العمالة الاجنبية عالية جداً ، وأتباعهم اسلوب الاخفاء لكافة المعلومات الحسابية مما ادى الى المغالاة في منح اجور ورواتب الكوادر العمالة في هذه الشركات التي تصل الى 60 الف دولار شهرياً وهي تسعى الى تضخيم هذه التكاليف.

---

[138] نبيل جعفر عبد الرضا : التراخيص النفطية ، قيود جديدة على الاقتصاد العراقي .
at http://iraqieconommists.net/ar/2015/12/22.

[139] نبيل جعفر عبد الرضا ، مصدر السابق نفسه .
at http://iraqieconommists.net/ar/2015/12/22.

(2) عدم تثبيت مناشئ المواد والمعدات المشترات المستخدمة في المناقصات المعلنة للشركات الاجنبية مما يسمح بجلب مناشىء غير جيدة وغير متعمدة عالمياً وبأسعار وهمية.

(3) عدم قناعة هذه الشركات بالإجراءات الامنية التي يقوم بتنفيذها الجهاز الامني العراقي وللجوء الى شركات امنية اجنبية وبتكاليف باهضه جداً .

(4) عدم توفر قاعدة بيانات دقيقة للكوادر العراقية حول اليات الشراء والبحث والاستقصاء الحديثة عن اسعار المستلزمات السلعية والاجهزة الدقيقة التي كلفت العراق مئات الملايين.

(5) عدم توفر رقابة خاصة حول عملية الشراء التي تقوم بها هذه الشركات فهي تتولى عملية الشراء بواسطة دوائرها في بلدانها الاصلية .

(6) استشراء حالات الفساد في العقود والمناقصات النفطية التي تبلغ قيمتها عشرات الملايين من الدولارات وضعف تدريب الكوادر النفطية العاملة في اقسام المشتريات والعقود .

(7) ان صلاحية الشراء المخولة للشركات الاجنبية هي (100 مليون دولار) الا ان هذه الشركات تقوم بتجزئة بعض المناقصات المتشابهة ليكون مبلغ الاحالة ضمن صلاحية الشركة .

المبحث الثالث
المبررات والاساليب المقترحة لاستخدام المقايضة التجارية

تمهيد:

في مقدمة الاسباب التي تدفع الى اللجوء لاستخدام اسلوب المقايضة التجارية هو ضعف المالية العامة ، نتيجة تعرض الاقتصاد العراقي الى الصدمات التي لم يتحسب لها من قبل القائمين على الشأن الاقتصادي العراقي ، بعد أن افقد الانتباه حالة الوفرة المالية خلال المدة (2007-2009) في تحسين أداء الاقتصاد العراقي عندما تحسنت اسعار النفط الخام وبلوغ سعر البرميل الواحد اكثر من (140) دولاراً .

اولاً : المبررات :

ان اهم المبررات التي تسوقها هذه البحث الى استخدام اسلوب المقايضة التجارية هي :

1- الحروب والارهاب التي عاشها العراق :

ان الاوضاع التي شهدها العراق بعد سقوط النظام السياسي الحاكم عام 2003 وحتى الوقت الحاضر لم تكن اوضاعاً مستقرة ، فقد تعرضت جميع المحافظات العراقية وخصوصاً بغداد الى خروقات امنية واعمال ارهابية وحشية وتفجيرات واختطافات استهدفت جميع طوائف الشعب العراقي ، هدفها التخريب وتقسيم العراق من خلال ما قامت به من تهجير للسكان وسرقة حضارة العراق التراثية ، فخلفت الحروب آثاراً سلبية على المجتمع والاقتصاد القومي والبيئة ويمكننا ان نبين اثارها كالاتي :

أ-خسائر تسببتها الحروب من موتى وجرحى ودمار في الممتلكات .

ب-الاضرار البيئية والاضرار بالبنى التحتية .

ج-المجاعات والامراض والتأخر العلمي والتكنولوجي .

د-التأثيرات النفسية السلبية على الافراد .

هـ-استنزاف الموارد الاقتصادية والبشرية .

ومن جملة ما نذكره ان العلاقات الاقتصادية التجارية للعراق مع دول العالم انقطعت لمدة زمنية طويلة للاسباب التي تم ذكرها ، وخصوصاً العلاقات التجارية مع الدول العربية والدول المجاورة .

2-اعتماد احادية المورد المالي :

قبل اكتشاف النفط وانتاجه وتصديره ولغاية منتصف الخمسينيات من القرن الماضي كان العراق بلداً زراعياً بصفة عامة ، وان 70% من سكان العراق كانوا يقطنون في الريف وكان النشاط الزراعي يستوعب نصف القوى العاملة وان الانتاج يسد الاستهلاك المحلي الى حد كبير

، فقد كان يُصدر الى الخارج الكثير من الحبوب والمنتجات الزراعية كالتمور والقطن والفواكه وبعض المنتجات الحيوانية .

تم اكتشاف النفط الخام في العراق قبل الحرب العالمية الاولى واستخرج النفط من قبل شركة النفط العراقية (IPC) : Iraq petroleum company ، وذلك في عام 1927 وحصلت شركة النفط البريطانية على امتيازات استخراج النفط على مدى مساحة العراق كله وثبت الاحتياطي في الخمسينيات من القرن الماضي نحو (38) مليار برميل ، واستطاعت الحكومة العراقية آنذاك مشاركة الشركات النفطية ارباحها مما وفر عوائد كبيرة ، وجهت تلك العوائد الى تشييد السدود والنواظم وتطوير مشاريع الري وغيرها من المشاريع الاصلاحية وهي خطوة ايجابية ورشادة في التفكير .

ظهر نشاط تصدير النفط الخام وخصوصاً في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي وإزدادت اهمية الصناعة الاستخراجية وبروز قطاع الخدمات العامة مما زاد في الناتج المحلي الاجمالي وظهرت ايضاً الصناعة التحويلية على الرغم من قلة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي هنا تراجع قطاع الزراعة وانخفض اداء النشاط الزراعي بسبب الهجرة من الريف الى المدينة وانخفاض دخل العاملين في هذا القطاع .

سيطر القطاع النفطي على حجم التجارة الخارجية وكسب العملات الصعبة للبلد ، فقد زاد الاستيراد لسد الاستهلاك المحلي وفتحت الاسواق العراقية بابها على الخارج ، إذ اصبحت احتياجات الشعب تلبى من عوائد النفط الخام الى ان اصبحت عوائد النفط تشكل اكثر من (90%) من ميزانية الدولة ، وصار الاعتماد شبه كلي على عوائد النفط الريعية مما ادى الى عزوف الدولة عن فرض الضرائب والرسوم وانخفاض نسبة كبيرة من الايرادات السنوية بسبب ضخامة العوائد النفطية [140] ، ويشير الجدول (23) الى الاهمية النسبية للصادرات النفطية من قيمة الصادرات الاجمالية للمدة (2002-2014) ويلاحظ ان هذه النسبة تتراوح ما بين (94.10 الى 99.79 %) وهذا يدل على قلة مساهمة القطاعات الاخرى في الناتج المحلي الاجمالي .

[140] د. كامل العضاض ، هيكلية الاقتصاد العراقي المسألة الريعية :
at:http:(www.iraqieconomists.net/ar/2013). 6/11/2015 .

جدول (23)

الاهمية النسبية للصادرات النفطية من قيمة الصادرات الاجمالية للمدة (2002-2014)

البيان / السنوات	قيمة الصادرات الاجمالية (مليون دولار)(1)	قيمة الصادرات النفطية (مليون دولار)(2)	1:2 نسبة مئوية(3)
2002	13250	12593	%95.04
2003	7990	7519	%94.10
2004	18490	17751	%96.00
2005	23697	22950	%96.84
2006	30529	30465	%99.79
2007	39516	39433	%99.78
2008	63726	61111	%95.89
2009	44276	41668	%94.10
2010	52483	51589	%98.29
2011	83226	83006	%99.73
2012	94392	94103	%99.69
2013	89742	89402	%99.62
2014	85298	84303	%98.83

Sources :

- OPEC , Annual statistical Bulletin , 2008, t.13,t.4,t.5
- OPEC , Annual statistical Bulletin , 2011, t.3.6,t2.4,t2.3.
- OPEC , Annual statistical Bulletin , 2015, t3.7,t2.4,t2.3 .

ومع تزايد وتيرة هبوط الاسعار النفطية في السوق العالمية التي تزامنت مع مدة إعداد الموازنة العامة لعام 2015 ، هنا ظهرت مسألة التنوع الاقتصادي* في مصادر الدخل الوطني ، ليس كمهمة واهنة وعاجلة انما هي لسد العجز الحاصل والمتوقع في موازنة الاعوام القادمة ، وانما هي ايضاً لبناء واعادة بناء الاقتصاد العراقي وتطويره بعد الحروب المدمرة التي خاضها النظام السابق وفي الوقت الحاضر [141].

---

* التنوع الاقتصادي : هو رفع تدريجي لنسبة اسهام الموارد الاقتصادية الاخرى (عدا النفط) في تكوين الناتج المحلي الاجمالي او تقليص تدريجي لنسبة اسهام النفط في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وهو هدف مهم لمستقبل الدولة النفطية ومنها العراق لان النفط ثروة ناضبة وسبباً رئيسياً لانبعاث الغازات ، اضافة الى تذبذب اسعار النفط في العالم ، وقد طبق هذا البرنامج في الكثير من دول العالم والدول العربية مثل سلطنة عمان وقطر والامارات العربية المتحدة ، والمملكة العربية السعودية ، والكويت ، ينظر :

-عبد الحليم الرهمي ، تنوع مصادر الدخل :

at:http:(www.nuijirag.org/index.php?option=com) 21/12/2015.

[141] د. كامل العضاض ، مصدر سبق ذكره.

فيلاحظ ان العراق لم يستغل الفرصة الحقيقية بتنويع اقتصاده ، لعدة اسباب منها الفساد الاداري ومحاربة المنتج الوطني وغيرها ، وتتضح هذه الفقرة من خلال ايجاد مؤشر الانكشاف التجاري للعراق للمدة (2003 –2013) كما يوضح ذلك في الجدول (24) .

جدول (24)

مؤشر الانكشاف التجاري للعراق للمدة (2003–2013) (ترليون دينار)

البيان / السنوات	الناتج المحلي الاجمالي (ترليون دينار)(1)	اجمالي التجارة الكلية(ترليون دينار)(2)	1:2 (3)
2003	30	20	%66
2004	53	39	%73
2005	74	47	%63
2006	96	51	%53
2007	111	59	%53
2008	157	99	%63
2009	139	76	%54
2010	171	98	%57
2011	185	121	%65
2012	218	146	%65
2013	232	140	%60

المصدر : تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاستناد الى :

- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة السنوية لسنوات مختلفة صفحات متفرقة .
- ملاحظة : تم تقريب القيم .

يتضح من خلال الجدول السابق مؤشر الانكشاف* التجاري للعراق ، ان العراق كدولة نامية وتجارته منذ عام 2004 منفتحة على العالم الخارجي ، من خلال ارتفاع حجم الاستيرادات لسد

* مؤشر الانكشاف التجاري : يعبر هذا المؤشر عن اهمية التجارة الخارجية ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي ، فإذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة فان الدولة تكون اكثر تعرضاً الى التقلبات الاقتصادية التي يتأثر بها الاقتصاد العالمي وخصوصاً الدول النامية ، فمن الواضح ان اقتصاديات هذه الدول تكون اكثر تعرضاً لهذه التقلبات الفجائية بسبب اعتمادها على العالم الخارجي وارتفاع حجم الاستيرادات من الخارج ، على عكس الدول المتقدمة التي تمتاز بارتفاع حجم صادراتها في تجارتها الخارجية ، فأن ارتفاع مؤشر الانكشاف التجاري لديها يعكس درجة تقدمها وتحسن الميزان التجاري لديها .

النقص الحاصل من السلع والخدمات في الداخل ، فيظهر ان عام 2004 قد بلغ هذا المؤشر نحو (73%) وهي نسبة مرتفعة مقارنةً بالاعوام الاخرى .

ولكن انخفضت نسبة المؤشر في عام 2005 الى (63%) ، وشهد العامين 2006 وعام 2007 المستوى نفسه وهي (53%) ، وفي عام 2008 نلاحظ ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي وارتفاع حجم التجارة الخارجية وبالتالي ارتفع مؤشر الانكشاف وهذا جاء بسبب استقرار الاسعار العالمية للنفط الخام في السنوات السابقة ، ولكن بعد عام 2008 انخفض المؤشر وخصوصاً في العامين 2009 وعام 2010 وهذا الانخفاض لا يدل على وجود تحسن في الصناعات المحلية او ان المستهلكين اخذوا بالاعتماد على منتجات الصناعات الوطنية ، انما جاء بسبب ما تعرض له الاقتصاد العالمي من ازمة عالمية عام 2008 .

ان الارتفاع في المؤشر يدل على اعتماد العراق على التجارة الخارجية والعالم الخارجي لتلبية احتياجاته المحلية من خلال زيادة حجم الاستيرادات .

3-التنافس بين الدول النفطية الرئيسة المنتجة للنفط .

ان النفط والغاز الطبيعي والطاقة الاخرى قد غيرت الاستراتيجيات العالمية والسياسات الدولية في السنوات الاخيرة ، اذ قامت الدول الكبرى بإعادة تنظيم سياساتها الدولية بالطرق التي تخدم مصالحها للقرن الجديد ، فالصراع على مناطق النفوذ يتفاقم والتحكم والسيطرة على مصادر الطاقة يحتل اهمية قصوى اكثر من أي وقت مضى ، وفي هذا المجال فأن العالم يشهد مسارات تتلاقى وتتقاطع فيها مصالح الدول المستوردة والمصدرة وتتعارض وتتضارب مصالح بعض الدول الاخرى ضمن هذه المنافسة اذ إن سوق دول اوربا كان نقطة التنافس بين الدول المصدرة للنفط على رأسها دول الخليج العربي وروسيا ، فقام (الاتحاد السوفيتي) آنذاك بانشاء خطوط انابيب امتدت من حقول النفط في سيبيريا الى اسواق التصدير في اوربا ، فانتقلت دول الخليج العربي الى الاسواق الاسيوية حيث كان الطلب يتنامى والاسعار اعلى ، واستمرت حصة روسيا تزداد حتى بلغت نحو (34.8%) وحصة دول الخليج العربي تتراجع اذ وصلت نحو(5.9%) في عام 2011 .

لم يكن من السهل التوقع بانخفاض اسعار النفط في الآونة الاخيرة فالنفط السلعة الوحيدة التي لا يمكن التنبؤ بمستقبل اسعارها ، فهناك عوامل السوق التي تجتمع وتؤدي الى تقلبات حادة في الاسعار وهي موضوعات تتعلق بالعرض وديناميكية الطلب ومؤشرات الاقتصاد الكلي على مستوى الاقتصاد العالمي[142] .

---

[142] اسعار النفط بين اساسيات السوق والعوامل الجيوسياسية .

at:http:(www.almadepaper.net/er/)

ان هذا الانخفاض في اسعار النفط هي مشكلة تأثرت بها معظم الدول النفطية ومن ضمنها دول اوبك ، فنلاحظ في العراق قد تأثر من جراء هذا الانخفاض في الاسعار النفطية إذ انه بنى موازنة عام 2015 على اساس سعر 90 دولار للبرميل ثم خفض السعر الى 60 دولار للبرميل ، ان السعر قبل الانخفاض هو 105 دولار للبرميل وظل معدل الاسعار النفطية يتراجع الى ان بلغت نحو 56 دولار في شهر كانون الاول 2014 .

وهناك عوامل ادت الى تراجع اسعار النفط في الشهور الاخيرة من عام 2014 تعود الى الاسباب الآتية :

أ-تزايد انتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري ، فضلاً عن ازدياد احتياطاتها من الغاز الطبيعي بنسبة (11.3%) خلال عام 2012 بسبب اكتشاف حقول للغاز الطبيعي .

ب-قيام العصابات الارهابية (داعش) بتهريب النفط من سوريا والعراق بصفقات تقل عن سعر النفط في الاسواق العالمية .

ج-التنافس بين دول منظمة اوبك للاستحواذ على الاسواق خاصة اسواق الهند والصين وعدم التزام دول أوبك بالحصص المقررة مما رفع كمية العرض اكثر من الطلب .

د-شهدت المخزونات التجارية للدول الصناعية تراكماً كبيراً بلغ نحو (6) مليارات برميل عام 2014 والمخزونات الاستراتيجية نحو مليار برميل مما دفع بالدول الصناعية للسحب من المخزونات التجارية لديها فاثر ذلك على حجم الطلب العالمي.

هـ- وهناك عوامل خفية انتجتها بعض دول اوبك خاصة الخليجية بهدف تحدي منتجي النفط الصخري والغاز الطبيعي الامريكي والكندي والمستخرج من المياه العميقة في البرازيل والتي لها الاثر في انهيار الاسعار[143].

والجدول (25) يبين حصص انتاج دول اوبك من النفط الخام لعام 2014 .

---

[143] اسعار النفط بين اساسيات السوق والعوامل الجيوسياسية

at:http:(www.almadepaper.net/er/)

جدول (25)

حصص الانتاج النفطي لدول اوبك لعام 2014

الحصة / دول اوبك	انتاج دول اوبك(الف برميل يومياً)	نسبة المساهمة في انتاج اوبك %
الجزائر	1192.8	%3.88
انكولا	1653.7	%5.39
الاكوادور	556.6	%1.81
ايران	3117.1	%10.16
العراق	3110.5	%10.14
الكويت	2866.8	%9.34
ليبيا	479.9	%1.57
نيجيريا	1807.0	%5.89
قطر	709.2	%2.31
المملكة العربية السعودية	9712.7	%31.66
الامارات العربية المتحدة	2794.0	%9.10
فنزويلا	2682.6	%8.75
المجموع	30682.9	%100

Source : OPEC , Annual statistical Bulletin , Vienna, 2015, P.28 t.3.

يتضح من خلال الجدول السابق لحصص انتاج اوبك من النفط الخام لعام 2014 إن هناك تفاوتاً في نسب الانتاج النفطي بين دول اعضاء اوبك ، فأقل نسبة تبلغ نحو (1.57%) وهي حصة ليبيا وهذه النسبة تعكس ما تشهده الاوضاع المضطربة والحروب ونلاحظ ايضاً انخفاض حصة انتاج الاكوادور الذي تبلغ نحو (1.81%) من اجمالي حصة اوبك ، وتظهر زيادة حجم الانتاج النفطي في المملكة العربية السعودية والارتفاع في هذه النسبة الى اكثر من ربع الانتاج تقريباً ، فقد بلغت نسبة مساهمتها نحو (31.66%) من اجمالي حصة اوبك .

ويظهر من خلاله عدم تساوي حصص الانتاج بسبب ما يشهده البعض من دول اعضاء اوبك من اضطرابات وحروب فان البعض الاخر من الدول الاعضاء قد استحوذ على هذه الكميات من خلال زيادة الانتاج وعدم الالتزام بالحصص القانونية وهي الطاقات الانتاجية المقررة ، مما ادى الى الزيادة العرض وبالتالي انخفاض الاسعار ، ظناً منها بضمان الاسواق العالمية .

فيتضح من خلال الجدول (25) ان حصة العراق النفطية لم تكن ضمن المستوى المطلوب على الرغم من الحرمان والنقص في الصادرات التي شهدها في العقود الماضية ، وان عدم تساوي حصص الانتاج في داخل اوبك يؤدي الى استفادة دول والضرر بدولٍ اخرى .

4-الاستيراد العشوائي واغراق السوق العراقية .

ان الاسواق العراقية تشهد رواجاً كبيراً في استيراد المنتجات الاجنبية بشكل عشوائي وبمختلف صنوف السلع والبضائع سواء كانت هذه السلع استهلاكية او كهربائية او سلع غذائية ، ودون الرجوع الى آليات وأصول الاستيراد، ودون مراعاة النوعية ومواصفات المادة المستوردة وعدم مراعاة المستهلك المحلي ، الامر الذي اثر سلباً على المنتج المحلي ، فيلاحظ عزوف المستهلك العراقي في التوجه وشراء الصناعة المحلية بسبب ما ينقصها من مواصفات الجودة والمتانة وارتفاع اسعار المنتجات الوطنية ، اذ تكون الرغبة للبضائع والسلع المستوردة لرخص اسعارها مقارنةً بأسعار المنتجات المصنعة محلياً ، وهذا ادى الى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لطبقات من العاملين في مختلف الميادين الصناعية والزراعية[144].

ان القطاعات الانتاجية في العراق كالزراعة والصناعة لم تحصل على اهتمام منذ عام 2003 من قبل المسؤولين والقائمين على الشأن ، فقد عانت هذه القطاعات وخصوصاً قطاع الصناعة من مشاكل عديدة وتعطيل في الانتاج منذ مدة طويلة والاسباب هي : صعوبة تشغيل المعامل بسبب شحة الطاقة الكهربائية ، غلاء ثمن الوقود في السوق السوداء ، وارتفاع اجور العمال ، فضلاً عن مشاكل اخرى تتعلق بصعوبة النقل وتعرض اغلب هذه الصناعات الى السلب والنهب وهناك مشاكل اخرى تتعلق بعدم تحصين الحدود ، وغياب القيود الكمركية للحد من دخول البضائع المستوردة وغياب الدعم الحكومي للمنتجات المحلية ، مما جعل هذه المنتجات غير قادرة على منافسة المنتجات والسلع المستوردة .

5-الفساد المالي والإداري :

ان الفساد الاداري هو ارتكاب اخطاء مقصودة من قبل فرد او مجموعة من اجل خدمة المصلحة الشخصية على حساب مصالح الاخرين ، واستغلال وظائفهم في داخل الجهاز الاداري المكلفين بإدارته[145].

فالفساد الاداري هو احد الامراض المصاب بها الاقتصاد العراقي والمسيطرة على جميع الاجهزة الادارية العامة والتي اخذت تنمو اكثر في السنوات الاخيرة ، وتوسع تأثيرها السلبي ليشمل الجوانب الاقتصادية والتجارية والخدمية والسياسية والعسكرية ايضاً ، اذ تتجلى مظاهر الفساد في الاقتصاد العراقي من خلال عدم اتزانه امام الازمات ، وتأخير عملية التقدم وتفشي

---

[144] حول الاستيراد العشوائي :

at:http:(www.al-pyyna.com).

[145] مدرس على سكر عبود ، تحليل أسباب الفساد المالي والادري ، دراسة استطلاعية لعينة مختارة في محافظة الديوانية ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة القادسية ، المجلد (12) العدد (1) ، السنة 2010 ، ص ص 120-121 .

ظاهرة البطالة والفقر في المجتمع وهروب الاموال الى الخارج ، فضلاً عن ضعف الاجهزة المالية في تكوين الايرادات العامة وارتفاع حجم التهرب الضريبي والتي انعكس تأثيرها على الموازنة العامة لتأخذ هي الحصة الاكبر من هذا الفساد من خلال النقص الحاصل في الموازنة في السنوات الاخيرة وعدم وضوح النتائج الحقيقية والمعلنة .

نستنتج مما سبق ان التأثيرات السلبية التي خلفها الاحتلال الامريكي للعراق منذ عام 2003 والاوضاع المضطربة والحروب جميعها اثرت سلباً على الاقتصاد العراقي فلابد من وضع الحلول المناسبة لانعاش الاقتصاد العراقي ، ومن خلال ما تم توضيحه من هذه المبررات التي استعرضنا البعض منها فيمكن الخروج بمحصلة وهي ان العراق يمكن ان يستخدم اسلوب المقايضة التجارية لما يحتويه هذا الاسلوب من وضوح في التجارة وشفافية في التعامل والاداء المنتظم للنسب والمعايير والكميات التي تفرض على كل الاطراف المتاجرة.

ثانياً : الاساليب المقترحة لاستخدام المقايضة التجارية :

في ضوء المبررات التي تدفع القائمين على الاقتصاد العراقي الى امكانية اللجوء الى اسلوبٍ جديدٍ في السياسات التجارية للعراق في هذه المرحلة الصعبة التي يمر بها البلد ، مع التنويه الى اشارة مهمة وهي ان هذا الاسلوب في التجارة سبق وان كان العراق يستخدمه ، وكان مصدراً رئيساً في توفير مختلف انواع السلع التي تضم السلع العسكرية والمدنية ولاشك ان هذا المقترح يأتي في الوقت المناسب نظراً لما تواجه الحكومة الخامسة للعراق في ظل النظام (السياسي – الاقتصادي) الذي أُسس ما بعد عام 2003 وقد تزامنت مشكلة العجز في الموازنة العامة مع المشاكل التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي ، وهذا رجح خيار المراقبة المباشرة على الفعاليات الاقتصادية بما فيها الشركات ورؤوس الاموال والسلع على الصعيد العالمي خصوصاً بعد الازمة المالية العالمية عام 2008 .

ومن الجدير بالذكر ان المقايضة التجارية ليست عملاً طارئاً كما يتصور البعض خصوصاً في الدول المنتجة للمواد الاولية ، فهذه الدول كثيراً ما تكون مضطرة الى الرقابة المباشرة خصوصاً على الصرف الاجنبي المتحصل لديها من تعاملاتها التجارية لخضوعها على عامل المرونة السعرية للطلب فيما يتعلق بصادراتها من تلك المواد المتسمة بارتفاع درجة المرونة في الاسواق العالمية المستهلكة لها وقلة درجة المرونة على الواردات من الخارج وخصوصاً السلع الغذائية والمواد الطبية ومستلزمات الصناعات المحلية.

وتأسيساً على ذلك ، كان العراق دائماً ما يدرك طبيعة الاقتصاد العراقي الاحادي او ساعدت الظروف الاقتصادية والسياسية العالمية ما بعد الحرب العالمية الثانية ، التعامل وفق ما كان يطرح من الافكار الاشتراكية والسياسية آنذاك من الرقابة المباشرة على العلاقات الاقتصادية

للدولة مع العالم الخارجي ، ومن تلك الوسائل الرقابية التعامل بأسلوب المقايضة التجارية مع الدول او المجموعات الدولية وخصوصاً الاشتراكية منها .

وسوف نتناول الاساليب بشقيها القديمة والمقترحة وكما يأتي :

1-الاساليب القديمة .

قبل ثورة عام 1958 وبالتحديد عند قيام الحكم رسمياً في العراق سنة 1922 لغاية عام 1958 عقد العراق عدد من الاتفاقيات التجارية بلغت نحو (19) اتفاقية ،اما بعد ثورة 1958 ازدادت اهمية الاتفاقيات التجارية الدولية كوسيلة من وسائل تنفيذ السياسة التجارية ولغرض تنمية حجم التبادل التجاري ، ففي الفترة التي اعقبت 14 تموز 1958 لغاية نهاية عام 1962 عقد العراق (23) اتفاقية ، والسبب الذي يفسر اهمية هذه الاتفاقيات التجارية التي عقدها العراق يرجع الى زيادة التدخل الحكومي في العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل واضح منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وشيوع هذه الافكار خلال فترة الحكم القائم في العراق منذ ثورة 1958[146]

أ-انماط الاتفاقيات التجارية وفق الاساليب القديمة .

لقد عقدت العديد من الاتفاقيات التجارية في الفترة ما بعد ثورة عام 1958 ، واغلب هذه الاتفاقيات ابرمت مع دول لم يسبق للعراق التعامل معها وعلى سبيل المثال الدول الاشتراكية (سابقاً) وبعض الدول الغربية والمحايدة (سابقاً) وبعض الدول العربية ، وفيما يأتي توضيح انماط الاتفاقيات التجارية العراقية مع الدول الاخرى وكما يأتي :

-**النمط الاول** : الاتفاقيات التجارية ذات المبادئ العامة (الاتفاقيات المفتوحة) هي الاتفاقية التي تنص على توفير معاملة (مبدأ الدولة الاولى بالرعاية) ، مع بعض الاستثناءات كمعاملة الجار والمعاملة المقدمة للدول العربية ، وتلك الامتيازات التي توفر الى دولة اخرى تدخل في اتحاد كمركي او اقتصادي مع احد الدولتين المتعاقدتين ، ان هذه الاتفاقيات خالية من مبادئ التقيد ومن امثلتها تلك الاتفاقيات التجارية التي عقدها العراق مع الدول الاشتراكية (آنذاك) التي تضم الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا والمانيا الشرقية (سابقاً) والدول العربية مثل تونس والمغرب ودول اخرى مثل سيرلانكا واندونيسيا والدنمارك .

-**النمط الثاني** : الاتفاقيات التجارية ذات التحديد النسبي للصادرات والاستيرادات وقد اخذت صيغتين :

(الاولى) : تكون على اساس توازن قيم الصادرات مع الاستيرادات بنسبة 100% كما هو الحال في الاتفاقية مع الصين .

---

[146] عبد الوهاب حمدي النجار ، سياسة التجارة الخارجية في العراق في فترة الحرب العالمية الثانية ، مطبعة الازهر ، بغداد ، الطبعة الاولى ، 1968 م ، ص400 .

(الثانية) : تكون على اساس تعيين حد ادنى لما يشتريه الطرف الثاني من المنتجات العراقية كما في الاتفاقيات مع رومانيا وبولونيا وهنكاريا ، إذ وضعت نسبة 25% كحد ادنى لمشترياتهم من المنتجات العراقية قياساً الى قيمة صادراتهم الى العراق ، على سبيل المثال : الاتفاق مع بلغاريا إذ وضعت نسبة 30% والاتفاق مع جيكوسلوفاكيا وفيتنام وكوريا الشمالية والبانيا اذ كانت تتضمن 50% على النمط الوارد نفسه وهي مشتريات من النفط الخام العراقي .

-**النمط الثالث:** الاتفاقيات التجارية ذات التحديد القيمي للصادرات والاستيرادات يتضمن هذا النمط تلك الاتفاقيات التجارية الى عقدها العراق مع كل من الهند وفنلندا وباكستان والبانيا ، والتي يتضمن منها الحصول على الاستيرادات خصوصاً الاسلحة والمعدات العسكرية ، كذلك الاستيرادات النابعة من الحاجة الى تطوير قطاع الصناعة التحويلية في العراق ومثلت في حينها فرصة لتسويق النفط الخام بعد قرار التأميم عام 1972 وضغط الحاجة للعملات الصعبة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

-**النمط الرابع** : الاتفاقيات التجارية ذات التحديد الكمي للصادرات والاستيرادات يتضمن هذا النمط من الاتفاقيات التجارية التي ورد في اتفاق العراق مع الصين الشعبية والمانيا الشرقية ، والتي تنص على تحديد كميات من الصادرات العراقية بموجب هذه الاتفاقيات مثل الكميات من (النفط الخام او التمور والجلود والفوسفات) ويقوم الطرف الآخر برصد الكميات التي يحتاجها الاقتصاد العراقي في إقامة الصناعات والخدمات المختلفة[147] .

وفيما يأتي نستعرض ابرز هذه الاتفاقيات التجارية بين العراق والدول الاشتراكية (سابقاً) ، ونستعين بالجداول الآتية (26) و (27) و (28) الذي تبين التجارة الخارجية للعراق مع الدول الاشتراكية التي تم التعامل معها بإحدى صيغ المقايضة التجارية للمدة (1973-1990) .

---

[147] عبد الكريم جابر شنجار العيساوي ، المقايضة خياراً اقتصادياً وتجارياً لمواجهة الازمة المالية في العراق : at:http: (www.iraqieconmists .net) , 5/9/2015 .

جدول (26)

التجارة الخارجية للمجموعة الاولى من الدول الاشتراكية (سابقاً) مع العراق للمدة (1973-1990) (ملايين الدولات الامريكية)

البيان / السنوات	الاتحاد السوفيتي		جيكوسلفاكيا		هنكاريا		المانيا الشرقية	
	صادرات	استيرادات	صادرات	استيرادات	صادرات	استيرادات	صادرات	استيرادات
1973	79.60	...	50.00	...	8.00	16.30	21.30	...
1974	108.40	...	56.70	...	22.30	41.90	27.90	...
1975	103.10	...	60.90	...	30.10	78.80	20.20	...
1976	83.30	...	68.80	...	43.00	67.80	48.50	...
1977	154.90	...	53.00	...	39.20	62.10	55.10	...
1978	148.30	...	63.20	...	39.30	114.50	28.80	...
1979	...	...	...	...	159.60	111.50	...	...
1980	...	...	...	...	132.40	86.00	...	...
1981	...	...	...	...	240.20	2.30	...	...
1982	...	...	...	...	300.70	2.90	...	...
1983	...	...	...	...	197.40	17.40	...	...
1984	...	...	172.40	14.90	131.70	6.70	...	...
1985	...	...	125.00	0.50	113.20	3.40	202.60	65.60
1986	...	...	183.50	1.10	62.50	1.00	188.60	28.70
1987	...	...	252.00	1.20	35.50	1.70	131.90	77.50
1988	...	...	64.40	1.90	18.00	1.40	108.80	9.70
1989	...	...	94.70	39.10	26.90	2.00	145.40	37.40
1990	...	...	84.20	0.60	4.40	29.40	26.80	12.00

المصادر : تم اعداد الجدول بالاستناد الى:

- صندوق النقد العربي ، الدائرة الاقتصادية والفنية ، التجارة الخارجية للدول العربية (1973-1984) جدول 71 ، جدول 72 .
- صندوق النقد العربي ، الدائرة الاقتصادية والفنية ، التجارة الخارجية للدول العربية (1982-1992) جدول 69 ، جدول 70 .
- ان وجود العلامة التالية (...) هي اشارة لاستخدام اسلوب المقايضة التجارية .

جدول (27)

التجارة الخارجية للمجموعة الثانية من الدول الاشتراكية (سابقاً) مع العراق للمدة (1973-1990) (ملايين الدولات الامريكية)

البيان / السنوات	رومانيا		بولندا		بلغاريا		البانيا	
	صادرات	استيرادات	صادرات	استيرادات	صادرات	استيرادات	صادرات	استيرادات
1973	5.50	7.90	16.70	...	10.70	...	...	...
1974	25.20	34.00	35.60	...	21.00	...	...	...
1975	35.40	7.00	43.10	...	24.40	...	...	...
1976	24.10	172.20	43.00	...	30.40	...	...	...
1977	14.60	208.60	51.30	...	19.50	...	6.90	...
1978	22.10	430.70	26.70	...	32.50	...	1.00	...
1979	71.40	928.60	...	...	...	...	...	...
1980	301.90	962.10	...	...	...	...	...	...
1981	1070.40	364.20	...	...	...	...	...	...
1982	903.20	309.70	284.80	...	...	...	...	...
1983	444.50	29.60	209.90	...	...	...	...	...
1984	462.10	58.60	198.80	7.60	...	...	...	...
1985	449.40	149.10	180.50	29.40	...	...	...	...
1986	433.30	215.80	136.10	25.20	...	...	...	...
1987	478.50	401.90	57.60	16.80	...	...	...	...
1988	532.80	112.70	29.50	88.10	...	...	...	...
1989	159.80	60.90	69.00	147.50	...	...	...	...
1990	47.60	157.80	62.30	68.20	...	...	...	...

المصادر : تم اعداد الجدول بالاستناد الى:

- صندوق النقد العربي ، الدائرة الاقتصادية والفنية ، التجارة الخارجية للدول العربية (1973-1984) جدول 71 ، جدول 72 .
- صندوق النقد العربي ، الدائرة الاقتصادية والفنية ، التجارة الخارجية للدول العربية (1982-1992) جدول 69 ، جدول 70 .
- ان وجود العلامة التالية (...) هي اشارة لاستخدام اسلوب المقايضة التجارية .

جدول (28)

التجارة الخارجية للمجموعة الثالثة من الدول الاشتراكية (سابقاً) مع العراق للمدة (1973-1990) (ملايين الدولات الامريكية)

البيان / السنوات	يوغسلافيا		كوريا الشمالية		الصين		فيتنام	
	صادرات	استيرادات	صادرات	استيرادات	صادرات	استيرادات	صادرات	استيرادات
1973	5.40	22.10	0.30	...	36.30	...	...	...
1974	13.50	182.50	1.20	...	50.40	...	...	...
1975	15.30	352.40	0.60	...	68.10	...	...	...
1976	45.00	407.20	0.40	...	57.30	...	...	...
1977	58.90	429.50	0.30	...	86.30	...	...	...
1978	85.80	451.30	1.40	...	62.90	51.60	...	...
1979	252.50	762.80	...	...	148.20	44.20	...	...
1980	337.10	813.80	...	...	136.80	116.40	...	...
1981	637.10	351.90	...	...	209.10	3.80	...	...
1982	791.80	316.90	...	...	133.90	6.80	...	...
1983	489.30	642.50	...	...	38.50	9.50	...	...
1984	337.10	1090.10	...	...	60.10	7.00	...	...
1985	295.50	761.00	...	...	141.00	6.10	...	...
1986	366.40	721.80	...	...	165.10	4.50	...	...
1987	357.10	390.10	...	...	81.30	0.80	...	...
1988	377.60	611.00	...	...	82.50	12.30	...	...
1989	333.90	377.10	...	...	72.70	66.10	...	...
1990	128.90	229.40	...	...	35.80	64.70	...	...

المصادر : تم اعداد الجدول بالاستناد الى:

- صندوق النقد العربي ، الدائرة الاقتصادية والفنية ، التجارة الخارجية للدول العربية (1973-1984) جدول 71 ، جدول 72 .
- صندوق النقد العربي ، الدائرة الاقتصادية والفنية ، التجارة الخارجية للدول العربية (1982-1992) جدول 69 ، جدول 70
- ان وجود العلامة التالية (...) هي اشارة لاستخدام اسلوب المقايضة التجارية .

ب-الاتفاقيات التجارية الحصرية بين العراق والدول الاشتراكية (سابقاً)

ونظراً لأهمية تلك الاتفاقيات الثنائية التي اجريت مع هذه المجموعة الدولية التي كانت تمثل ثقلاً اقتصادياً مؤثراً في العالم وكانت تقف بوجه المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة وكان من ضمن توجهات المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي (السابق) الاهتمام بتعزيز العلاقات التجارية مع الدول النامية المتحررة من السيطرة الاستعمارية المباشرة في القارات الثلاثة (آسيا ، وافريقيا وامريكا اللاتينية) ، وبأساليب وأنماط تجارية غير قائمة على أساس الدفع النقدي كما هو الحال عند التعامل مع المعسكر الرأسمالي بقيادة (الولايات المتحدة) ودول اوربا الغربية وسبب ذلك أن العملات المحلية في الدول الاشتراكية (سابقاً) هي عملات غير قابلة للتحويل الخارجي فعلى سبيل المثال كانت العملة السوفيتية (الروبل) لا يعادل قيمة محددة امام الدولار الامريكي الذي كان يمثل ركيزة النظام النقدي العالمي الذي أنشئ في اعقاب الحرب العالمية الثانية بموجب اتفاقية بريتون وودز عام 1944 [148].

وتأسيساً على ذلك اتبع بشكل شبه تام نظام المقايضة التجارية كأسلوب تعامل المعسكر الاشتراكي (آنذاك) مع معظم الدول النامية المستقلة حديثاً في العالم ومنها العراق .

ولهذا كان العراق يرتبط بعلاقات صداقة وثيقة مع الدول الاشتراكية (سابقاً) والتي تعززت بعد عام 1958 ، هذه العلاقات مع الجانبين في مجال التجارة والتعاون العسكري والطاقة ، وسوف نستعرض اهم الاتفاقيات الثنائية ونتناولها كالاتي :

(اولاً) : الاتفاقية التجارية بين العراق والاتحاد السوفيتي (سابقاً) :

وقع العراق مع الاتحاد السوفيتي (السابق) عدداً من الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية وكما يأتي :

- الاتفاقية الاولى : في عام 1958/10/11 وهذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة سنة واحدة من تأريخ نفاذها وتتجدد بصورة تلقائية سنة بعد اخرى ، وهي تنص على تبادل السلع الصناعية والمعامل مقابل تصدير كميات من النفط الخام العراقي .
- الاتفاقية الثانية : في عام 1972/6/19 ، وهي تتضمن استيراد الاتحاد السوفيتي النفط الخام من العراق .
- الاتفاقية الثالثة : في عام 1981/6/19 وهذه الاتفاقية حلت محل الاتفاقية الاولى ، وهي نافذة لخمس سنوات وقابلة للتجديد ضمن خمس سنوات اخرى .

---

[148] المشرف

ان مجموع هذه الاتفاقيات تضمنت التأكيد على احكام لن تعيق قيام أي من الطرفين في اتخاذ الاجراءات لمنع وتحديد ادخال واخراج السلع الموجهة لضمان الامن القومي وحماية صحة وحياة المواطنين وحماية الحيوانات والنباتات [149].

يتضح لنا من خلال بيانات الجدول (26) ان استيرادات العراق من دول الاتحاد السوفيتي (السابق) بلغت في عام 1973 نحو (79.60) مليون دولار وارتفعت تدريجياً حتى وصلت نحو (154.90) مليون دولار في عام 1977 .

ان ما يميز صادرات العراق السلعية الى مجموعة الدول الاشتراكية هو اقتصارها على سلع محددة واغلبها غذائية تتضمن (التمور بأنواعها ، عرق السوس ، الزيوت ، السكائر) ، ومواد اولية وتتضمن (بعض المعادن ، الجلود ، الاصواف ، القطن) .

ومن الجدير بالذكر ، صعوبة الحسم من نوع المقايضة يتطلب العودة الى قراءة الاتفاقيات وهذا امراً غير متوفر للباحثين او ربما هي امور غير مدرجة لأسباب سياسية .

(ثانياً) : الاتفاقيات التجارية بين العراق وجيكوسلفاكيا (سابقاً).

عقد العراق مع جيكوسلفاكيا (سابقاً)اتفاقية طويلة الامد للتجارة والمدفوعات ، وذلك في تاريخ 1973/12/18 وهي نافذة لسنة واحدة وتتجدد تلقائياً للفترة نفسها وهي امتداد لاتفاقية التجارة الموقعة في عام 1958/12/14 .

تتضمن هذه الاتفاقية مجموعة من المبادئ العامة المشتركة بين الاتفاقيات التجارية والدول الاشتراكية ، فضلاً عن تأكيدها على اجازة صفقات مقايضة السلع بين الطرفين وفقاً للقوانين والانظمة في كلا الدولتين وبعد حصول موافقة الجهات المختصة في البلدين وتضمنت ايضاً على دخول صادرات العراق غير النفطية في التجارة والتي تعادل (50%) من مجموع مبالغ صادرات جيكوسلفاكيا الى العراق والتي تصدر ضمن نطاق هذه الاتفاقية وفي ضوء الخطط التجارية السنوية[150].

والجدول السابق يبين حجم الصادرات العراقية الى جيكوسلفاكيا ، إذ بلغت نحو (14.90) مليون دولار ، وذلك عام 1984 ونتيجة التنفيذ الجزئي للخطط السنوية التي تضمنتها الاتفاقيات التجارية الموقعة بين الطرفين كان هذا المعدل من الصادرات في هبوط وزيادة بسبب اقتصار السلع العراقية على جوانب محددة واعتمادها على مصدر واحد هي الصادرات النفطية .

---

[149] محمد حسن رشم ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 103-104 .

[150] المصدر السابق نفسه ، ص 109 .

وبلغت الصادرات العراقية في عام 1989 نحو (39.10) مليون دولار .

اما هيكل الاستيرادات العراقية من جيكوسلفاكيا ، فيلاحظ نمو هذا المعدل في السنوات الاولى ، إذ بلغ حجم الاستيرادات العراقية من جيكوسلفاكيا في عام 1976 نحو (68.80) مليون دولار ، ولكن انخفض المعدل بعد هذه السنة وبسبب ظروف الحروب التي شهدها العراق في تلك الفترة فقد توقفت التجارة الخارجية بين الطرفين ، ولكن عاودت من جديد في عام 1984 ، إذ بلغ معدل الاستيرادات العراقية في هذه السنة نحو (172.40) مليون دولار ، وقفز المعدل في عام 1987 إلى نحو (252.00) مليون دولار .

(ثالثاً) : الاتفاقية التجارية بين العراق وجمهورية هنغاريا (سابقاً) .

عقد العراق مع هنغاريا (سابقاً) اتفاقية تجارية ثنائية في تاريخ 1959/1/6 وهي نافذة لعام واحد وتتجدد تلقائياً بعد هذا العام ، كسائر معظم الاتفاقيات الثنائية على اعتبار ان هناك مستجدات دولية جديدة تحصل في العالم في العقدين الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم ، وهذه الاتفاقية تضمنت احكام عامة من ضمنها ان مشتريات هنغاريا من النفط الخام والسلع الاخرى يجب ان لا تقل من العراق عن (25%) من قيمة صادرات هنغاريا .

تم تعديل هذه الاتفاقية بموجب (بروتوكول) في تاريخ 1975/5/8 ، وقد اصبح التبادل بموجبه يتم وفق احكام الخطط التجارية السنوية التي تحتوي على قوائم البضائع التي سيتم تبادلها خلال كل سنة[151].

يتضح من خلال الجدول (26) على هيكل صادرات هنغاريا للعراق تنامي هذا الهيكل فقد بلغ في عام 1973 نحو (8.00) مليون دولار ، وارتفع هذا المعدل تدريجياً إذ بلغ في عام 1981 نحو (240.20) مليون دولار ، وقفزت في العام التالي نحو (300.70) مليون دولار ، ولكن انخفض بعد هذه السنة تدريجياً إذ بلغ في عام 1990 نحو (4.40) مليون دولار.

اما هيكل استيرادات هنغاريا (سابقاً) من العراق ، فيلاحظ في عام 1973 بلغ هذا المعدل نحو (16.30) مليون دولار وقد ارتفع تدريجياً إذ بلغ في عام 1978 نحو (114.50) مليون دولار وفي العام التالي 1979 بلغ نحو (111.50) مليون دولار ، ولكن انخفض هذا المعدل بالتدريج فقد بلغ في عام 1986 نحو (1.10) مليون دولار ، ولاشك ان هذا الانخفاض بسبب ظروف الحرب المضطربة والاوضاع الصعبة في العراق فلم تشهد السنوات الاخرى أي تحسن في معدل استيرادات هنغاريا من العراق ، وفي عام 1990 ، بلغ هذا المعدل نحو (29.40) مليون دولار .

---

[151] محمد حسن رشم ، مصدر سبق ذكره ، ص 11 .

(رابعاً) : الاتفاقية التجارية بين العراق والمانيا الشرقية (سابقاً) .

عقد العراق مع المانيا الشرقية (سابقاً) عدد من الاتفاقيات التجارية ، وكما يأتي :

- ان اول اتفاقية عقدت في 1958/10/26 وهي تهدف الى تسهيل وتطوير التجارة بين الطرفين .
- الاتفاقية الثانية عقد في 1977/11/17 لغرض ايجاد سوق جديدة لتصدير النفط الخام العراقي ولتخفيف الضغط على موجودات العملات الصعبة ، اذ نصت هذه الاتفاقية على تسديد المدفوعات العراقية بأسلوب المقايضة من النفط الخام بنسبة (90%) وبنسبة (10%) من السلع العراقية الاخرى ، وانتهت هذه الاتفاقية في 1975/12/13 .
- الاتفاقية الثالثة وهي اتفاقية تجارية طويلة الامد موقعة بتاريخ 1975/4/26 وهي لغرض تطوير العلاقات التجارية بين الطرفين وتسهيل تبادل السلع والخدمات الطبية والهندسية الى العراق ، وان هذه الاتفاقية تضمنت مجموعة من المبادئ اهمها تحقيق التوازن في التجارة الخارجية بين الطرفين في الامد البعيد ، وتنظيم لجنة مشتركة لتيسير عمل الاتفاقية من خلال القيام بوضع خطط تجارية سنوية تتضمن اقيام السلع المتبادلة بين البلدين على شرط ان يتم تجهيز تلك السلع وفقاً لشروط السوق العالمية[152].

ويتضح من خلال الجدول السابق على هيكل صادرات المانيا الشرقية (سابقاً) للعراق ان هذا المعدل بلغ في عام 1973 نحو (21.30) مليون دولار ، وارتفع في عام 1977 نحو (55.10) مليون دولار ، ولكن انخفض في عام 1978 الى (28.80) مليون دولار .

اما التجارة بأسلوب المقايضة فقد استمرت منذ عام 1979 ولغاية عام 1984 وفي عام 1985 بلغت قيمة الصادرات بالنقود نحو (202.60) مليون دولار ولكنها انخفضت تدريجياً حتى بلغت عام 1990 نحو (26.80) مليون دولار .

اما هيكل استيرادات المانيا الشرقية من العراق ، فقد استمرت التجارة بأسلوب المقايضة منذ عام 1973 ولغاية 1984 .

اما القيمة بالنقود فقد بلغت اعلى معدل لها في عام 1987 نحو (77.50) مليون دولار.

(خامساً) : الاتفاقيات التجارية بين العراق ورومانيا الشعبية .

تضمنت اتفاقية التبادل التجاري بين العراق ورومانيا الشعبية خلال المدة (1958-1986) ما يأتي :

- في تاريخ 1958/12/24 عقدت الاتفاقية التجارية الاولى بين الطرفين ومدة نفاذها سنة واحدة وتتجدد بعدها تلقائياً للفترة نفسها ، وتؤكد هذه الاتفاقية على ان لا تقل قيمة

---

[152] محمد حسن رشم ، مصدر سبق ذكره ، ص110 .

مشتريات رومانيا من العراق من (25%) من قيمة الصادرات الرومانية اليه ، مقابل النفط الخام العراقي ، على اعتبار ان رومانيا هي من الدول المصدرة للنفط الخام .

- في تاريخ 1975/5/12 عقدت الاتفاقية الثانية لتحل محل الاتفاقية الاولى وهي اتفاقية طويلة الامد (تبقى نافذة المفعول لمدة خمس سنوات وتتجدد تلقائياً) واكدت هذه الاتفاقية على تحقيق توازن معقول في التبادل التجاري[153].

يتضح من خلال الجدول (27) على تجارة العراق الخارجية مع رومانيا ، تنامي هيكل الصادرات فيلاحظ ان صادرات رومانيا للعراق في عام 1973 بلغت (5.50) مليون دولار وارتفع هذا المعدل تدريجياً حتى بلغ في عام 1981 نحو (1070.40) مليون دولار ، ولكن انخفض هذا المعدل بعد هذا العام بسبب ظروف الحرب ، اذ بلغ في عام 1988 نحو (532.80) مليون دولار ، وانخفض اكثر في عام 1990 اذ بلغ معدل الصادرات الرومانية للعراق نحو (47.60) مليون دولار .

اما هيكل الاستيرادات الرومانية من العراق ، فقد ارتفع هو الآخر فيلاحظ ان هذا المعدل في عام 1973 بلغ نحو (7.90) مليون دولار ، وقد ارتفع تدريجياً إذ بلغ في عام 1979 نحو (928.60) مليون دولار وقفز هذا المعدل في عام 1980 نحو (962.10) مليون دولار ، ولكن بسبب ظروف الحرب العراقية الايرانية ، فقد انخفض هذا المعدل في عام 1983 نحو (29.60) مليون دولار ، ويلاحظ عدم استقرار هذا المعدل في السنوات الاخرى فهو في ارتفاع وانخفاض وفي عام 1990 بلغت حجم استيرادات رومانيا من العراق نحو (157.80) مليون دولار.

(سادساً) : الاتفاقيات التجارية بين العراق وجمهورية بولندا.

وقد ضمت مجموعة من الاتفاقيات والبروتوكولات الذي تحكم العلاقات التجارية بين الطرفين :

- تم التوقيع بين العراق وبولندا في عام 1959 على اتفاقية للتجارة والمدفوعات وهي نافذة لمدة عام واحد وتتجدد تلقائياً من عام لآخر وتضمنت هذه الاتفاقية احكاماً عامة .
- الاتفاقية الثانية في تأريخ 1972/11/26 وهي الاتفاقية الثنائية التجارية التي تضمنت تطوير العلاقات التجارية وذلك في اعقاب قرار التأميم التاريخي واتخاذ جملة من القرارات المتعلقة بتسوية وتخفيف الضغط على موجودات العملات الصعبة واهم ما ورد في هذه الاتفاقية ما يأتي :

---

[153] محمد حسن رشم ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 108–109 .

تجميد نسبة (60%) من اقيام السلع البولندية المصدرة للعراق لاستغلالها في شراء النفط الخام العراقي وبنسبة (10%) لغرض تغطية مشتريات بولندا من السلع بالدولارات الامريكية ، او أي عملة اخرى قابلة للتحويل ، وان تاريخ هذه الاتفاقية هو 1975/12/31 .

- الاتفاقية الثالثة في تاريخ 1973/6/30 وهي اتفاقية للعلاقات التجارية والمدفوعات بالمدى الطويل وقد تضمنت هذه الاتفاقية تجهيز الجمهورية العراقية بولندا بكميات محددة من النفط الخام العراقي لغاية 1980 على ان تتحدد الاسعار النفطية سنوياً ، أي وفق الاسعار السائدة في السوق النفطية العالمية[154].

والجدول السابق يبين تجارة العراق الخارجية مع جمهورية بولندا ، فيتضح لنا ان هيكل صادرات بولندا للعراق في عام 1973 نحو (16.70) مليون دولار ، وقد ارتفع هذا المعدل في الاعوام التالية حتى بلغ في عام 1977 نحو (51.30) مليون دولار ، اما في عام 1979 فقد تم تصدير السلع البولندية للعراق بأسلوب المقايضة التجارية واستمر التصدير بأسلوب المقايضة التجارية لغاية عام 1981 .

اما هيكل استيرادات بولندا من العراق فنلاحظ من خلال عام 1973 وضوح استخدام اسلوب المقايضة التجارية ، وذلك من اجل الحفاظ على موجودات العملات الصعبة ، وقد استمر استخدام هذا الاسلوب لغاية عام 1983 ، اما قيمة الاستيرادات بالنقود فمنذ عام 1984 بلغت استيرادات بولندا من العراق نحو (7.60) مليون دولار وارتفع هذا المعدل حتى بلغ في عام 1989 نحو (147.50) مليون دولار .

(سابعاً) : الاتفاقيات التجارية بين العراق وجمهورية بلغاريا .

تضمنت العلاقات التجارية بين الطرفان عدداً من الاتفاقيات والبروتوكولات خلال الفترة (1959-1986) وكالآتي :

- وقع العراق مع بلغاريا اتفاقية تجارية بتاريخ 1959/2/4 وهي نافذة لسنة واحدة وتتجدد تلقائياً لفترات مماثلة ، وقد اكدت هذه الاتفاقية على ان قيمة استيرادات بلغاريا من العراق يجب ان لا تقل عن (30%)من قيمة صادرات بلغاريا الى العراق .
- وقع العراق مع بلغاريا في 1972/9/8 اتفاقية تجارية تضمنت شراء النفط الخام العراقي لهذه الفترة ولغاية 1975/12/31 وتسديد اقيامه عن طريق استغلال الجانب البلغاري نسبة (60%) من المدفوعات التي يسددها العراق لاقيام السلع المصدرة اليه وبنسبة (10%) لاستعمالها لشراء السلع العراقية الاخرى .

---

[154] محمد حسن رشم ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 105-106 .

- وقع الطرفان اتفاقية في 1980/5/31 على برنامج طويل الامد يتضمن تطوير التعاون التجاري والصناعي والعلمي والتكنولوجي بين البلدين[155].

والجدول (27) يبين تجارة العراق الخارجية مع جمهورية بلغاريا ، فيتضح من خلال صادرات بلغاريا للعراق ، ان قيمة الصادرات في عام 1973 بلغت نحو (10.70) مليون دولار وارتفعت في العامين 1976 نحو (30.40) مليون دولار وفي عام 1978 بلغت نحو (32.50) مليون دولار مقابل سلع تستوردها بلغاريا من العراق بأسلوب المقايضة التجارية .

اما هيكل استيرادات بلغاريا من العراق فمنذ عام 1973 ولغاية عام 1990 استخدم العراق اسلوب الشراء المتقابل في تجارته الخارجية .

(ثامناً) : الاتفاقية التجارية بين العراق وجمهورية البانيا :

وقع العراق مع البانيا اتفاقية تجارية وذلك في تاريخ 1959/7/21 والتي تضمنت مجموعة من المبادئ ، اهمها ان قيمة السلع العراقية التي تستوردها البانيا يجب ان لا تقل عن نسبة (50%) من قيمة استيرادات العراق من البانيا ، وتدفع كمقايضة بالنفط الخام العراقي والباقي (50%) بالعملة الاجنبية للتسديد من الطرفين[156] .

ويشير الجدول السابق الى هيكل صادرات البانيا للعراق ، فقد تمت التجارة الخارجية بين الطرفين بأسلوب المقايضة المتنوعة الذي استمر لغاية عام 1976 ولكن في العام 1977 اتبع اسلوب آخر وهو التعويض الجزئي (القيمة بالنقود) فقد بلغت قيمة الصادرات في هذا العام نحو (6.90) مليون دولار وفي عام 1978 بلغت نحو (1.00) مليون دولار ، اما في عام 1979 فقد اتبع الاسلوب الاول في التجارة والذي استمر لغاية عام 1990 .

اما هيكل استيرادات البانيا من العراق ، فنلاحظ انها تستورد من العراق السلع الغذائية والمواد الاولية والنفط بالمقايضة التجارية من خلال اتباع اسلوب الشراء المتقابل والذي استمر من عام 1973 ولغاية عام 1990 .

(تاسعاً) : الاتفاقية التجارية مع العراق ويوغسلافيا(سابقاً) :

وقع الجانبان اتفاقيتين في مجال التبادل التجاري وكالآتي :

*وقع العراق مع يوغسلافيا في تأريخ 1958/11/2 اتفاقية في التجارة والتعاون الاقتصادي تضمنت مبادئ عامة ،ولم تنص هذه الاتفاقية على أي التزامات معينة على كلا الطرفين ، فقد الغيت هذه الاتفاقية في كانون الثاني من عام 1974 .

---

[155] محمد حسن رشم ،مصدر سبق ذكره ، ص ص 106-107 .

[156] المصدر السابق نفسه ، ص 113.

*الاتفاقية الثانية التي وقعت في تأريخ 1974/6/14 وهذه الاتفاقية تتضمن التعاون الاقتصادي والفني بين الحكومتين والتأكيد على تأمين نمو منظم للتجارة وتنظيم هذا التبادل على اساس الخطط التجارية السنوية ، والتي تضمنت كميات من السلع المتبادلة وزيادة حركة التجارة من خلال توجيه نشاط المؤسسات التجارية المتخصصة لكلا الدولتين إذ وجد ان هناك امكانيات لتصدير التمور العراقية والكبريت والجلود فضلاً عن المنتوجات الاخرى .

وتضمنت تجارة يوغسلافيا الى السوق العراقية المواد الكيمياوية والمنتجات الصيدلانية ولحم البقر والاغنام ومنتجات الانسجة ، واجهزة النقل والمكائن الزراعية وغيرها [157] .

ويشير الجدول (28) للتجارة الخارجية للعراق مع يوغسلافيا ان هيكل صادرات يوغسلافيا السلعية للعراق ومنذ عام 1973 بلغ نحو (5.40) مليون دولار ، وقد ارتفع هذا المعدل بالتدريج حتى وصل في عام 1981 نحو (637.10) مليون دولار ، وقفز هذا المعدل في عام 1982 نحو (791.80) مليون دولار ، ولكن انخفض هذا المعدل في السنوات الاخرى حتى بلغ في عام 1990 نحو (128.90) مليون دولار .

اما هيكل استيرادات يوغسلافيا من العراق ، فنلاحظ تنامي حجم استيرادات يوغسلافيا من العراق ، فقد بلغ هذا المعدل في عام 1973 نحو (22.10) مليون دولار وقد استمرت الزيادة بالتدرج حتى بلغت عام 1979 نحو (762.80) مليون دولار في عام 1980 قفز هذا المعدل نحو (813.80) مليون دولار، ولكن انخفضت في العامين التاليين 1981 وعام 1982 الى (351.90) والى (316.90) مليون دولار على التوالي ، وقفزت في عام 1984 نحو (1090.10) مليون دولار ، ولكن حدث الانخفاض في العامين (1985) و(1986) إذ بلغ هذا المعدل نحو (761.00) ثم انخفض الى (721.80) مليون دولار على التوالي والانخفاض الاكبر الذي حدث في الاعوام الاخرى حتى بلغ في عام 1990 نحو (229.40) مليون دولار .

(عاشراً) : الاتفاقية بين العراق وكوريا الشمالية :

وقع العراق مع كوريا الشمالية اتفاقية للتجارة والمدفوعات وذلك في تأريخ 1959/7/23 والتي تضمنت زيادة التبادل التجاري بين الدولتين ، وتبقى هذه الاتفاقية نافذة المفعول لمدة عام وتتجدد تلقائياً كل مرة لمدة مماثلة ، ولكن قطعت هذه العلاقات بين الجانبين في عام 1981 ، بعد تدهور العلاقات الثنائية على أثر موقف كوريا الشمالية من الانحياز الى الجانب الايراني اثناء الحرب (العراقية – الايرانية) عام 1981 [158].

---

[157] محمد حسن رشم ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 107-108 .

[158] المصدر السابق نفسه ، ص ص 113-114 .

ويتضح من خلال الجدول السابق على تجارة العراق الخارجية مع كوريا الشمالية ان قيمة صادرات كوريا الشمالية بالنقود بلغت في عام 1973 نحو (0.30) مليون دولار ، وارتفعت في العام الاخر الى (1.20) مليون دولار ولكن انخفضت في الاعوام (1975 – 1977) ، اما في عام 1978 فقد بلغت هذه القيمة نحو (1.40) مليون دولار ، وكانت الصادرات السلعية الكورية الى العراق تتم بأسلوب المقايضة التجارية للاعوام (1979–1990) .

اما هيكل الاستيرادات فمن الواضح ان اغلب صادرات الدول النامية التي تتم وفق اسلوب المقايضة التجارية كانت تأخذ اساليب معينة في تجارتها الخارجية ، فالعراق واحد من هذه الدول الذي استمر بتجارته مع الدول الاشتراكية وفق هذه الاساليب مثل (الشراء المتقابل) .

(احدى عشر) : الاتفاقيات التجارية بين العراق وجمهورية الصين .

عقد العراق مع الصين عدداً من الاتفاقيات الثنائية التجارية وذلك خلال الفترة (1958–1986) وكما يأتي :

*اول اتفاقية في تأريخ 1959/1/3 وهي الاتفاقية الاولى للتجارة بين العراق والصين وقد تضمنت هذه الاتفاقية مبادئ عامة تشترك مع الاتفاقيات الاخرى المعقودة بين العراق ، والدول الاشتراكية (سابقاً) باستثناء تسوية المدفوعات ، وقد جرى الاتفاق على ان تتم التسوية عن قيمة السلع بواسطة حسابات تدفع بالدينار العراقي ، **(ومن الجدير بالذكر كانت قيمة الدينار العراقي تعادل نحو (3.3) دولار امريكي في تلك الفترة ، وقد تم تحديد سعر صرف الدينار بموجب اتفاقية بريتون وودز)**[159] .

*الاتفاقية الثانية الموقعة في تأريخ 1964/9/23 والتي تهدف الى توسيع التبادل التجاري بين الطرفين وهي سارية المفعول لمدة سنة واحدة وتتجدد تلقائياً.

*الاتفاقية المعقودة في 1981/3/8 وهي نافذة لخمس سنوات وتتجدد تلقائياً وهي تحل محل الاتفاقية التي سبقتها ، وقد نصَّت هذه الاتفاقية على أن لا يحق تصدير السلع المتبادلة بين الدولتين الى دول ثالثة من غير موافقة السلطات المختصة للطرف الآخر والاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة تكلف بوضع خطط خمسية للاستيراد والتصدير بين الجانبين [160].

ويتضح من خلال الجدول (28) على التجارة الخارجية للعراق مع جمهورية الصين ان هيكل صادرات الصين الى العراق بلغت في عام 1973 نحو (36.30) مليون دولار وارتفع هذا المعدل بالتدريج إذ بلغ في الاعوام 1979 وعام 1981 الى نحو (148.20) والى (209.10) مليون دولار على التوالي ، ولكن انخفضت في عام 1982 الى نحو (133.90) مليون دولار .

---

[159] المشرف .

[160] محمد حسن رشم ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 111–112 .

اما هيكل الاستيرادات ضمن الواضح انه خلال المدة من عام 1973 ولغاية عام 1977 كانت استيرادات السلع من العراق وفق المقايضة التجارية ، اما في عام 1978 فأن قيمة السلع المستوردة بلغت نحو (51.60) مليون دولار ، وقفز هذا المعدل في عام 1980 الى نحو (40-116) مليون دولار ، ولكن انخفضت في الاعوام الاخرى ، إذ بلغت في عام 1990 نحو (64.70) مليون دولار .

(اثنى عشر) : الاتفاقية التجارية بين العراق وفيتنام :

وقع العراق اتفاقية ثنائية تجارية مع فيتنام في تأريخ (1959-1986) وهي أول اتفاقية بين العراق ودولة آسيوية ، إذ تضمنت الاولى مبادئ عامة تشترك بها مع الاتفاقيات الاخرى الموقعة مع الدول الاشتراكية .

والثانية وقعت في تاريخ 1977/4/18 لتجل محل الاتفاقية الاولى وهي نافذة المفعول لمدة ثلاث سنوات ، وتتجدد تلقائياً للمدة نفسها ، وقد تضمنت هذه الاتفاقية توسيع التبادل التجاري عن طريق الخطط التجارية التي تحددها لجنة مشتركة من كلا الطرفين[161] ويشير الجدول السابق الى العلاقات التجارية بين العراق وفيتنام للسنوات (1973-1990) ، ومن الواضح ان التجارة الخارجية بين الجانبين تمت وفق أسلوب المقايضة التجارية.

2-الاساليب الحديثة للمقايضة التجارية :

من الممكن لنا استخدام اسلوب المقايضة التجارية من خلال الاساليب المقترحة حديثاً ، فهنالك عدة اساليب استعرضناها في الفصل الاول ، ونستعرض بعض منها بما يتلاءم مع حال الاقتصاد العراقي ، على ان لا تقصر على الحكومة اتباع المقايضة التجارية فمن الممكن للقطاع الخاص المساهمة في هذه العملية وفيما يأتي المقترحات التي نراها مناسبة للحكومة العراقية أو القطاع الخاص ، وكما يأتي :

(أولاً) : التعاون الصناعي :

تعاني الصناعة العراقية من تقادم في منشآتها على مدى أربعة عقود من الزمن للأسباب التي سبق وان تم ذكرها ، ويشير الجدول (29) الى مساهمة الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2003-2014) .

---

[161] محمد حسن رشم ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 112-113 .

جدول (29)

نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (2003–2014)

البيان / السنوات	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)(1)	الصناعة التحويلية (مليون دولار)(2)	3-1:2 (%)
2003	10621	245	2.30
2004	33700	651	1.93
2005	31719	597	1.88
2006	41992	824	1.96
2007	69556	1449	2.08
2008	110423	1933	1.75
2009	98987	2848	2.87
2010	121335	3300	2.71
2011	153032	3316	2.16
2012	189611	3621	1.90
2013	195382	6250	3.19
2014	196493	6525	3.32

المصدر : تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاستناد إلى :

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، اعداد مختلفة .

يتضح من خلال الجدول السابق قلة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في مكونات الناتج المحلي الاجمال خلال المدة (2003–2014) إذ تراوحت هذه النسبة ما بين (1.75% – 3.32%) من ذلك الناتج .

فيلاحظ انخفاض نسبة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي للسنوات (2004 ، 2005 ، 2006) والسبب في ذلك يعود الى ما تعرضت له البنية التحتية للقطاع الصناعي من تدمير وتخريب وسلب وتعطيل معظم المنشآت والصناعات الوطنية ، وفي عام 2007 نلاحظ وجود زيادة طفيفة في هذه النسبة من الناتج ، مقارنةً بالأعوام التي سبقتها إذ بلغت نحو (2.08%) من الناتج المحلي الاجمالي والسبب هو عودة الحياة في هذه الصناعة وتحسن اوضاع البلد الامنية وغيرها ، ولكن انخفضت هذه النسبة في عام 2008 بسبب الازمة المالية العالمية التي اصابت الاقتصاد العالمي .

ونلاحظ أيضاً ان الزيادة بلغت في العامين 2013 و 2014 نحو (3.19 % ، 3.32%) من الناتج المحلي الاجمالي على التوالي ، وان هذه الزيادة تعود الى استقرار قطاع الصناعة التحويلية والبدء في اصلاحات بعض هذه المشاكل ، فأغلب مشاريع قطاع الصناعة في العراق يعاني من تعطيل وإهمال .

فاذا ارادت الحكومة العراقية اللجوء الى هذا النوع من المقايضة باختيار دولة مستهلكة للنفط ولتكن على سبيل المثال ، كوريا الجنوبية ، علماً ان استهلاك كوريا الجنوبية للنفط الخام يقدر نحو (2350.3) مليون برميل يومياً ، أي ما يعادل 2.3% من الاستهلاك العالمي لعام 2014[162].

فعلى الحكومة العراقية ان تختار السلع الصناعية او قطع غيار صناعية او حتى لإقامة مشروع صناعي في العراق التي يرغب باقتنائها .

ويمكن ان يقوم هذا الاسلوب وفق الخطوات الآتية *:

الاولى : تحديد مدة (15) شهر لانجاز الصفقة التجارية .

الثانية : تنفذ كوريا الجنوبية الجانب المتعلق بها بتصدير كمية السلع الصناعية التي يحتاجها العراق بقيمة (600) مليون دولار الراغبين في اقتنائها .

الثالثة : يجري تأمين ائتمان طويل الاجل في العراق لتسديد قيمة هذه السلع الصناعية بعد قبولها بتحديد سعر للبرميل مقداره (40) دولار مثلاً او وفق اسعار النفط العالمية الجارية وحسب اتفاق الطرفين ، بغض النظر عن السعر العالمي اثناء عقد الصفقة (التعاون) وكما يأتي :

1- عدد البراميل النفطية مقابل قيم السلع الصناعية المقايضة :

$\frac{600.000.000}{40} = 15000.000$ مليون برميل ، عدد البراميل النفطية مقابل السلع الصناعية.

2- التصدير الشهري الى كوريا الجنوبية يقدر بنحو (1,000,000) برميل شهرياً وموزعة على (450) يوم وهي مدة اكمال المشروع .

$\frac{15.000.000}{15} = (1000.000)$ مليون دولار

(1,000,000) برميل شهريا من النفط الخام .

---

[162] OPEC nnual Statistical Bulletin , Vienna , 2015 .

* الارقام افتراضية من قبل الباحث لغرض بيان آلية عمل النموذج ، وهكذا يسري على بقية الامثلة .

ويوضح المخطط الافتراضي (10) طريقة التعاون الصناعي بأسلوب المقايضة بين العراق وكوريا الجنوبية .

المصدر : من اعداد الباحث

(ثانياً) : الموازن في المقايضة التجارية (الأوفست OFFSET)* .

وهو تطبيق معاصر للتجارة المتقابلة عبر اتفاقيات تربط عملية تدفق الاستيرادات من دولة اجنبية بعملية تدفق الصادرات اليها بصفقات او تعاقدات كبيرة بين شركات تتم طبقاً لتوجهات حكومية في اطار اتفاق بين الحكومتين المعنيتين ، ويبدو تماماً ان العراق في هذا التأريخ من الزمن بحاجة الى اتباع هذا الاسلوب المقترح في جزء من التعاملات التجارية مع العالم وهو في ظل صراعه مع قوى الارهاب التكفيرية وما يزيد هذا الصراع من انفاق كبيرٍ من الموارد المالية والمادية وتدمير البنى التحتية للمناطق التي تشهد المعارك ، وما يهمنا في هذه الدراسة القراءة من زاوية الحاجة الى الاستيراد للسلع الحربية التي تحتاج الى مبالغ كبيرة لا يستطيع العراق الدفع فورياً بالشكل النقدي المباشر ، وهو امام وضعٍ صعبٍ لانجاز المهمات العسكرية ، والدول المرشحة للتعامل وفق هذا الاسلوب هي الموردة الرئيسة للسلاح الى العراق على سبيل المثال ، الولايات المتحدة الامريكية وروسيا والصين وفرنسا والمانيا ، فهذه تعد من الدول الكبرى المصدرة للسلاح في العالم ، وهي تصدر الاسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة[163].

(ثالثاً) : المقايضة المتنوعة :

هي تبادل السلع والخدمات دون أثر للنقود وهي احد انواع التجارة الكلاسيكية التي تتم غالباً على مستوى الحكومات عندما يتم تبادل السلع دون استخدام النقود .

---

* **الاوفست OFFSET :** وهو برنامج يرتبط بصفقات شراء القطاع العسكري وما يتضمنه من انتاج للآليات الحربية من دبابات وعجلات ومدافع واسلحة متطورة ، فضلاً عن عقود صفقات تتضمن طائرات حربية وسفن ، فقد تطور العمل بهذا البرنامج بين الدول ليشمل القطاع المدني ، ولكن الجزء الاكبر منه يتعلق بالعقود العسكرية ، وقد تم الاستعانة بتلك البرامج بشكل مباشر من قبل الدول النامية والمتقدمة على حد سواء ، فقد تصوره البعض بأنه احد انواع المقايضة التجارية الذي يتعهد من خلاله احد الاطراف بتقديم فوائد مباشرة او غير مباشرة لطرف اخر نظير عمليات تبادلية تجارية او يراه آخرون بأنه نظام ملزم لدعم الواردات الحكومية من السلع والخدمات ، فعلى سبيل المثال عملية نقل التكنولوجيا المصاحبة لمشاريع الاوفست كأحد الاهداف الرئيسية لدول الشرق الاوسط ، والتي طبقت هذا البرنامج ، بينما بالنسبة للدول الاوربية الصناعية المتقدمة توجد لديها اولويات اخرى تسبق التكنولوجيا ، كتوفير فرص عمل في باقي الدول المضيفة او الحفاظ على البيئة .

وبشكل عام تتجه الدول من خلال تطبيق هذا البرنامج للاستفادة من تجربة وخبرة الطرف الآخر ، وقد ظهرت اهداف جديدة لنظام الاوفست وهي مرتبطة بنقل التكنولوجيا ، وبلغت الطموحات الى محاولات تكوين بعض التحالفات السياسية من واقع الاستثمارات والمصالح المشتركة ، ينظر : ناجي التوني ،برامج الاوفست : بعض التجارب العربية ، مايو 2000 ، ص3 ، متاحة على الرابط التالي:

at:http: (www.arab-api.org/images/publication) , 10/1/2016 .

[163] at:https://(www.arabic.rt.com).

ان هذا النوع من التجارة لم يتم مزاولته من قبل دول العالم في الاوقات الاعتيادية او الطبيعية ، انما يتم التعامل به اثناء حدوث ازمات كبرى (الحروب مثلاً) أي عندما تفقد النقود قيمتها او يصعب الحصول عليها .

يمكن تطبيق هذا الاسلوب في العراق على مستوى استيراد السلع الاستهلاكية والمعدات الانشائية والمواد الغذائية ، فالعراق في الوقت الحاضر بحاجة الى الكثير من هذه السلع والمواد الضرورية والتي تتضمن سلع كهربائية او اثاث ومفروشات ومواد غذائية كالرز والشاي ، وهو بحاجة الى تغطيتها ولكن لم تتوفر لديه السيولة الكافية من العملات الاجنبية ، وكما يأتي :

هنا يمكن عقد صفقة مقايضة متنوعة تتضمن النفط الخام او الفوسفات العراقي وبقيمة (100 مليون دولار) مع احد الدول المستهلكة للنفط الخام او الفوسفات مثلاً فيتنام او سريلانكا ، علماً ان استهلاك كل منهما للنفط الخام يبلغ على التوالي نحو (271.100) ، (84.000) لعام 2007 [164] مقابل توريد الرز والشاي من هذه الدول وبالقيمة ذاتها ، عندها يتم بيع النفط الخام في فيتنام الى المشترين النهائيين بخصم وتوديع (100 مليون دولار) في بنك وسيط في فيتنام ، يأخذ البنك (5) مليون دولار (الخصم والتكاليف الاخرى) وهي ضمن القيمة ، إذ ان فيتنام تمثل الدور المصرفي والتجاري .

وبذلك يكون للعراق الشاي والرز وقد امتص تكاليف المقايضة التجارية ضمن سعر الرز والشاي .

ويمكن توضيح ذلك من خلال المخطط الافتراضي (11) الذي يبين المقايضة المتنوعة بين العراق وفيتنام :

---

[164] قائمة الدول حسب استهلاكها للنفط ، مأخوذة من كتاب حقائق العالم ومتاحة على الرابط التالي .
at:https://(ar.m.wikipedia.org).

المصدر : من اعداد الباحث

(رابعاً) : التحول التجاري (التجارة البينية) :

ان معظم دول العالم في الوقت الحاضر متوجهة نحو التكامل الاقتصادي وتحت راية التكتلات الاقتصادية التي تجمع الكثير من الدول ، مما حدا بالعلاقات الاقتصادية الدولية الى ان تصبح صراعاً بين الكتل الاقتصادية كبديل عن الصراع بين دول منفردة ، وادى ذلك الى شيوع مصطلح ان التكتلات الاقتصادية الاقليمية وجدت لكي تبقى ، مما ادى الى انخراط اغلب دول العالم نحو هذه القوى ،اذ تباينت فيما بينها منذ الثمانينيات القرن الماضي، وقد اصبحت اهتمامات دول العالم وخاصة الدول النامية منصبة نحو التكتلات الاقتصادية والتي تأتي في اطار تحرير الاسواق وفتحها ضمن استراتيجية جذب الاستثمار الاجنبي وتحفيز الصادرات [165].

[165] عبد الحفيظ عبد الرحيم ، بحوث التجارة العربية البينية في ظل غياب استراتيجية عربية

وعلى مستوى التجارة البينية للدول العربية ، فإنها تطورت خلال مدة التسعينيات من القرن الماضي ومطلع القرن الحادي والعشرين، فضلاً عن تطور هيكل التجارة البينية ، فمعظمها صادرات نفطية ومواد غذائية وزراعية، اما القطاع الصناعي ، يضم صادرات الاسمنت من مصر وصادرات الحديد والصلب من المملكة العربية السعودية ، وصادرات عجائن الورق من المغرب العربي ، ورغم ما وصلت اليه هذه التجارة في الوقت الحاضر إلا انها محدودة إذ بقيت نسبتها متواضعة ولا تتعدى 10% في احسن مستوى لها على الرغم من وجود الكثير من الاتفاقيات والتجارب لتعزيز التعاون المشترك بين الدول العربية في التجارة البينية الا انها غير مجدية من خلال عدم الالتزام الجاد في تطبيق هذه التجارب والاستفادة منها بالشكل الصحيح[166].

وفيما يخص العراق فيلاحظ ان العراق منذ زمن طويل مرتبط بالتجارة البينية العربية ورغم الانجازات التي حققتها تجارة العراق ، خلال العقود الاربعة الماضية ، فهي لا تزال متواضعة مقارناً بتجارة بعض الدول العربية الاخرى .

وعليه فأن العراق بحاجة ماسة الى عقد اتفاقيات ثنائية تجارية مع الدول العربية لتعزيز التجارة البينية وتذليل العقبات السياسية التي تقف امام زيادة حجم هذه التجارة والتي تصب في تعزيز اتفاقية السوق العربية المشتركة مع العراق وتفعيلها .

ويشير الجدول (30) الى التجارة البينية للعراق مع الدول العربية لعام 2014 .

جدول (30)

تجارة العراق البينية مع الدول العربية لعام 2014 (مليون دولار)

البيان / الدول	الصادرات البينية	الاستيرادات البينية	البيان / الدول	الصادرات البينية	الاستيرادات البينية
الاردن	38.9	1455.7	قطر	0.5	214.3
الامارات	7.4	0.0	جزر القمر	0.0	0.0
البحرين	0.0	0.3	الكويت	0.0	0.0
تونس	0.1	13.1	لبنان	4.2	286.5
الجزائر	0.0	45.9	ليبيا	0.0	0.0
جيبوتي	0.0	0.0	مصر	659.8	810.0
السعودية	0.8	0.0	المغرب	905.7	11.9
السودان	0.0	0.1	موريتانيا	0.0	0.0
سوريا	1286.9	7826.5	اليمن	1.8	58.1
الصومال	0.0	0.0	الاخرى	0.0	0.0
عمان	222.9	277.7	المجموع	3128.9	10998.0

at:http: (www.uqu.edu.sa/page/ar) , 10/1/2016 .

[166] عبد الكريم شنجار العيساوي ، التكامل الاقتصادي العربي ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الاولى ، 2015 ، ص51.

المصدر : تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاستناد إلى :

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2015 ، ملحق 718 ، ص485 .

من الملاحظ على الجدول السابق ان الدول الاكثر تعاملاً معها في جانب التجارة يمكن ان يتم عقد صفقات مقايضة تجارية بأي الاساليب المناسبة بموافقة الطرفين وخصوصاً كل من الاردن ومصر ولبنان ، باعتبارها اكثر الدول العربية شركاء في التجارة البينية العربية مع العراق وكذلك هي دول غير نفطية .

(خامساً) : الاتفاقيات الثنائية والمتعددة :

(1) الاتفاقيات الثنائية قبل عام 2003 :-

دخل العراق الكثير من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة ، كما يشار لها في الملحق ، فضلاً عن معاهدات الجامعة العربية لغرض تطبيق الاحكام التحكمية والتي تشمل المعاهدات العربية حول التحكيم التجاري لعام (1987) واتفاقية الرياض للتعاون القضائي لعام (1983)[167] ، فقد وقع العراق عدداً كبيراً من هذه الاتفاقيات الثنائية مع دول العالم وقد بلغ عدد هذه الاتفاقيات نحو (98) اتفاقية ثنائية تجارية وموزعة على : مجموعة الدول الاشتراكية ، دول نامية ودول غربية فضلاً عن الدول العربية خلال المدة المحصورة ما بين (1986-1973) فضلاً عن الاتفاقيات الثنائية السابقة والاتفاقيتين التي ابرمت في الجامعة العربية عام (1953) والتي تؤكد على زيادة التبادل التجاري الزراعي ، والاتفاقية الاخرى التي وقعت في عام (1964) والتي تنص على حرية انتقال رؤوس الاموال والاشخاص وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية ، فهذه الاتفاقيات اخذت اشكالاً متنوعة ، فالبعض منها يضم اتفاقيات محددة واتفاقيات خاصة والاخرى اتفاقيات بدون تقيد نوعي او كمي [168] ، فكانت الحكومة العراقية تؤكد على تفعيل دور المقايضة التجارية في التصدير والتبادل التجاري وخلال فترة الحرب (العراقية الايرانية) وبالتحديد خلال المدة (1980-1990) أبرم العراق العديد من الاتفاقيات الثنائية التجارية مع دول العالم ، وتؤكد هذه الاتفاقيات على تسهيل التبادل التجاري في السلع ووضع رسوم تفضيلية لبعض المنتجات الصناعية والزراعية .

فالاتفاقيات الثنائية تشكل اهمية كبيرة بالنسبة للعراق سابقاً وحتى في الوقت الحاضر لو تم اتباعها حسب ما تسعى إليه هذه الدراسة، لذلك اعتمد العراق قانون الاجراء القضائي رقم

---

[167] وزارة التجارة ، قسم العلاقات الخارجية ، شعبة الاتفاقيات ، بيانات غير منشورة .

[168] بثينة حسيب سلمان الشريفي ، السياسة التجارية في العراق المضامين والتوجهات بعد 2003 وآفاقها المستقبلية في ضوء تجارب مختارة ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) ، مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 2015 ، ص208 .

(45) لعام (1980) [169] ، وفقاً للقانون الذي يطبق الاحكام القضائية الاجنبية (قانون رقم (3) لعام 1928) الذي يخص الدول التي عقدت اتفاقيات ثنائية مع العراق ، والذي طبق مبدأ المعاملة بالمثل في التجارة[170] ، كما ان العديد من هذه الاتفاقيات اخذت توفر المعاملة التفضيلية للدول المتاجرة للسلع ، ولكن وجود بعض الاستثناءات على سبيل المثال[171] .

*هناك ميزات وامتيازات ممنوحة الى الاطراف المتعاقدة مثل اتحاد الكمارك ، او اتحاد التعاون الاقتصادي الاقليمي او مناطق التجارة الحرة .

*الميزات والامتيازات التي تمنح من قبل الدول العربية .

*الاجراءات التي تتخذها الدولة المتعاقدة لغرض حماية امنها الصحي او البيئي او الوطني او لغرض تطبيق حقوقها حسب الاتفاقيات الدولية.

*الميزات والامتيازات التي تمنح لأي الاطراف المتعاقدة للدول المجاورة وذلك لتسهيل التبادل التجاري .

وعلى ضوء الاتفاقيات اعلاه فان العراق يعطي معاملة تفضيلية الى الاحتياجات الانسانية كالصناعة النفطية وتوفير المواد الخام ، وتوفير الطاقة الكهربائية والتي يمكن الحصول عليها من بعض الدول على سبيل المثال كوريا الجنوبية ، استراليا ، بلغاريا ، اليمن ، لبنان ، السعودية وعمان .

وهناك العديد من الاتفاقيات التي وقعها العراق والتي تختص بالتعاون في الخدمات والتهرب الضريبي والنقل والثقافة والاعلانات والتعليم والتدريب والاتصالات والسياحة والصيرفة فقد وقع (175) اتفاقية مع (81) دولة لتطوير التعاون بتجارة الخدمات مع الدول الاخرى و(13) اتفاقية ثنائية ومتعددة على منع التهرب الضريبي.

(2) الاتفاقيات الثنائية والمتعددة بعد عام 2003 :

بعد تغير النظام السياسي في العراق عام 2003 اختلفت طبيعة وهيكل هذه الاتفاقيات وحسب تغير الدول ، فعقد العراق اتفاقيات تجارية مع دول العالم بضمنها الدول الآسيوية والدول الاوربية والدول المجاورة .

---

[169] المكتبة القانونية العراقية للحكم المحلي ، قانون رقم (40) لعام 1980 .

at:http: (www.iraq-iq-law.org)

[170] قانون (30) لعام1928 .

at:http: (www.Nazaha.ia/images/liws/kadaa/23.do)

[171] وزارة التجارة ، قسم العلاقات الخارجية ، شعبة الاتفاقيات ، بيانات غير منشورة .

فعلى مستوى الاتفاقيات الثنائية مع الدول العربية والمجاورة ، لم يتم تفعيل هذه الاتفاقيات قبل عام 2003 ما بين العراق والدول الخليجية [172] ومن ضمن الاتفاقيات التي وقعها العراق مع الدول العربية بعد عام 2003 (اتفاقية اليمن) التي تم المصادقة عليها من قبل الجانب اليمني ، ولكن توقفت هذه الاتفاقية بسبب ظروف الحرب التي تشهدها اليمن في الوقت الحاضر[173] ، واغلب هذه الاتفاقيات تتضمن الاستثمارات في القطاع النفطي ، وفي عام 2009 وقع العراق مع الاردن اتفاقية ثنائية تجارية وهي تؤكد على تنظيم التجارة بين الدولتين ورفع اعفاءات التعريفة والرسوم ودخلت حيز التنفيذ في عام 2013 ومن الملاحظ على هذه الاتفاقية انها تصب في صالح الاردن من خلال ما تتضمنه هذه الاتفاقية من شروط تصريف الصادرات الاردنية فقط ، أي قبول صادرات الجانب الاردني وعدم قبول صادرات العراق .

وفيما يخص الدول الاوربية فقد عقد العراق ايضاً اتفاقيات ثنائية بعد عام 2003 مع الدول الاوربية وهي اتفاقيات متعددة[*]ومتكاملة ، وهذه الاتفاقيات اكدت على دور واهمية القطاع الخاص ودعمها للاستثمار الخاص في العراق فضلاً عن الاستثمار الحكومي ، ومن امثلتها الاتفاقيات الثنائية التي وقعت مع فرنسا والتي تشمل الاستثمار في مجال التعاون والتعليم والنفط وغيرها وهذه الاتفاقيات تنفع العراق في كثير من المجالات التجارية والتعاونية والصناعية[174] فهي اكثر جدية من خلال ما تتضمنه من دعم لما يحتاجه العراق من كافة السلع وتحقيق المكاسب الخاصة والتنسيق مع العراق وما ينقل اليه من الدول الاوربية من تقنية ومهارة وادارة في الاستثمارات والتجارة ضمن هذه الاتفاقيات .

وبعد التحرك الاخير للحكومة الخامسة في العراق بعهد (العبادي) نجد بوادر عودة العراق بصورة اكثر جدية الى الدخول لمثل هذه التجارة من خلال ما تبين من تطلعاته نحو استقطاب مزيداً من الشركات الاستثمارية الصينية للمساهمة في توسيع العمليات الاستثمارية في ظل انخفاض اسعار النفط ، إذ ان الصين والعراق مرتبطين بعلاقات ثنائية في مجالات مختلفة ، اذ شهدت العلاقات الصينية العراقية سلسلة من التطورات منذ اقامة العلاقات الدبلوماسية في 25/اغسطس عام 1958 واستمرت هذه العلاقات لحين دخول العراق دولة الكويت 1990 اذ أوقفت الصين التبادلات الاقتصادية والعسكرية مع العراق وفقاً لقرار الامم المتحدة منذ اندلاع حرب الخليج ، وتحسنت تلك العلاقات في مدة برنامج النفط مقابل الغذاء عام (1996) على ان يكون التبادل الاقتصادي والتجاري وفقاً لقرار مجلس الامن الدولي .

---

[172] بثينة حسيب سلمان الشريفي ، مصدر سبق ذكره ، ص209 .

[173] بثينة حسيب سلمان الشريفي ، مصدر سبق ذكره ، ص210 .

* الاتفاقيات المتعددة : ما تتضمنه تلك الاتفاقيات من امور ثقافية وصناعية وتجارية وعلمية .

[174] المصدر السابق نفسه ، ص210 .

أما بعد عام (2003) اصبح العراق رابع اكبر شريك تجاري للصين في الدول العربية عام 2012 اذ بلغت القيمة التجارية الثنائية بنحو (17.569)مليار دولار ، مقابل ذلك استوردت الصين من العراق النفط الخام الذي يقدر نحو (15.68) مليون برميل ، وهي بذلك مرشحة جداً للتعامل بصيغ واشكال المقايضة التجارية ، إذا ما أراد ذلك الجانب العراقي .

وفي 2015/12/22 وقع العراق خمس اتفاقيات ومذكرات تفاهم في المجال الاقتصادي والتكنولوجي والعسكري والدبلوماسي وفي مجال الطاقة ايضاً ، إذ تنص هذه الاتفاقيات على ما يأتي :

الاتفاقية الاولى:- تنص هذه الاتفاقية على التفاهم بشأن المشاركة ببناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير من خلال استعداد البلدين لتعزيز التعاون العلمي في مختلف المجالات في اطار المشاركة الثنائية بما يحقق المنفعة المتبادلة والكسب المشترك .

الاتفاقية الثانية : تؤكد هذه الاتفاقية على تفعيل التعاون الاقتصادي والتكنولوجي بين الطرفين وقد اكد الجانب الصيني على زيادة التواصل والتعاون في مجالات الثقافة والتعليم والرياضة وتدريب المتخصصين في المجالات التي يكون العراق فيها بحاجة ملحة لهم في عملية اعادة البناء والتطور.

الاتفاقية الثالثة: وتنص هذه الاتفاقية على تنشيط التعاون الثنائي في مجال النفط والكهرباء والاتصالات وبناء البنية التحتية العراقية وغيرها .

الاتفاقية الرابعة : وتؤكد هذه الاتفاقية على التعاون العسكري بين الدولتين ومحاربة الارهاب.

الاتفاقية الخامسة : وهذه الاتفاقية تتضمن الاعفاءات المتبادلة لتأثير دخول الجوازات الدبلوماسية[175].

(سادساً) : اعادة الشراء .

بإمكان الحكومة العراقية استغلال ظروف النظام السياسي الذي اوجدته الولايات المتحدة والتحالف الدولي ، واستخدام هذا الاسلوب من المقايضة التجارية والمتمثل كما اوضحنا ذلك سابقاً بقيام مثلاً الولايات المتحدة او بريطانيا بتجهيز معمل صناعي في العراق بالمعدات الصناعية لانتاج مثل السيارات او الاجهزة الكهربائية التي يعد العراق مستورداً صافياً لها ، وحبذا لو تكون المنتجات الصناعية يسمح بتصديرها الى دول العالم ، ومنها الدول المنفذة لاقامة مثل هكذا مشروع ، ويقع مثل هكذا خيار ضمن القروض السهلة التي تتضمن في بعض جوانب هذا النوع من القروض شراء نسبة كبيرة من المنتجات لهذا المشروع المقام بالقروض الاجنبية .

---

[175] اتفاقيات العراق مع الصين :

at: http: (www.alSabab.ia), 31/12/2015.

(سابعاً) : التعويض الثلاثي مع الصرف الاجنبي .

يمثل هذا الخيار في ظل أجواء الاستقرار الاقتصادي نظراً لما يحمله من تعقيد في جوانبه ، وينجز من عدة أطراف كما وضحنا ذلك ، فالطرف الاول هو العراق الذي قام بعقد هذه الصفقة ، والطرف الثاني ، هي اليابان الذي تقوم بإرسال السلع الى العراق التي يرغب في اقتناءها والطرف الثالث هي الولايات المتحدة الامريكية الذي تقوم بتوفير تمويل الصفقة التجارية التي يرغب العراق في استيرادها حسب اسلوب التعويض الثلاثي مع الصرف الاجنبي ، فالولايات المتحدة الامريكية الراعية للنظام السياسي الجديد في العراق ما بعد عام 2003 لمساعدته في اعادة التوازن الاقتصادي في ظل الازمة الاقتصادية التي يعيشها العراق .

والمخطط (12) يبين طريقة التعويض الثلاثي مع الصرف الاجنبي فتدخل العملة الصعبة الى اليابان عن طريق الولايات المتحدة الامريكية ، وبذلك تقوم اليابان بأرسال السلع الى العراق ، عندها يقوم العراق بتسديد قيمة هذه السلع المستوردة من خلال ارسال سلع اخرى الى الولايات المتحدة وتتمثل هذه السلع بالنفط الخام او الفوسفات او الكبريت او الغاز الطبيعي حسب ما قامت عليه هذه الصفقة التجارية .

المصدر : من اعداد الباحث .

اولاً : الاستنتاجات :

لقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات خلال الدراسة من أبرزها ما يأتي:

1- ان المقايضة التجارية وجدت مع بداية تعامل الانسان مع أخيه الانسان في التأريخ القديم ومثلت فكرة المقايضة التجارية اساساً في ظهور النظريات التجارية التقليدية وكانت مقدمة ذلك في نظرية التكاليف المطلقة الى ادم سمث فضلاً عن رواد هذه النظرية الاخرين .

2- مثل اسلوب المقايضة التجارية خيارات تجارية في العديد من دول العالم نتيجة تعرض اقتصادها الى المشاكل الاقتصادية او النقدية والتي تتمثل بقلة العملات من الصرف الاجنبي (الدولار او اليورو) او من المعادن الثمينة كالذهب ، خصوصاً في السنوات التي تنخفض فيها اسعار النفط الخام والسلع الاولية الاساسية في العالم مثل (النحاس ، الفضة ، الرصاص) او الرز او الكاكاو او البن .

3- ان الدول التي تندمج غالباً في اسلوب المقايضة التجارية يعود الى هيكل صادراتها ونتيجة تنوع الانتاج المحلي الى اقتصادها وبشكل خاص المواد الاولية الخام التي تدخل كمستلزمات او مدخلات في الصناعات التحويلية كما هو الحال في إندونيسيا ، مصر ، روسيا على سبيل المثال.

4- تعاني الموازنة الاتحادية للعراق من حالات الاختلال سواء اكانت عجزاً او فائضاً نتيجة عدم الدقة في التقديرات للنفقات بشكل عام والنفقات التشغيلية بشكل خاص .

5- ان العراق سبق وان تعامل بأساليب المقايضة منذ خمسينيات القرن المنصرم وكانت السلع المقايضة ربما مع شركائه تتمثل بسلع زراعية وصناعية كان العراق يشتهر بها على الصعيد الاقليمي على الاقل ، مثل التمور ، الاسماك ، المنتجات الحيوانية والسلع الصناعية مثل : البطانيات والسجاد اليدوي ، وعند تصاعد الصادرات العراقية من النفط الخام كان ذلك مستحقاً لاستخدام هذه المنتجات في المقايضة التجارية مع دول العالم وخصوصاً الدول الاشتراكية(سابقاً) .

6- ان اتباع هذا الاسلوب في التجارة الخارجية يعكس الشفافية في التعاملات التجارية الدولية من خلال ما يحتويه من وضوح في المبادلات التجارية التي تتم بين الاطراف المتاجرة وان الجميع يعلم باسعار السلع محل التبادل .

7- ان اسلوب تجارة المقايضة يمكن ان يوفر على الحكومة العناء من اجل الحصول على العملة الصعبة وتوجيهها للانفاق الاصلح بدلاً من ان تنفق على شراء بعض السلع التي من الممكن الحصول عليها واستيرادها مقابل تصريف سلع جاهزة ومتوفرة لديه وبذلك يرتفع حجم الاحتياطي النقدي في البلد .

8- تعاني الموازنة العامة في العراق من العجز الكبير بسبب انخفاض سعر البرميل من النفط الخام بمقدار الثلثين مما انعكس بشكل كبير على الايرادات النفطية التي تشكل العمود الرئيس للموارد المالية لتمويل الموازنة الاتحادية في العراق .

9- يمكن ادراج اغلب السلع المحلية والتي لم تحظى بفرصة المشاركة في التجارة الخارجية بالمقايضة التجارية وبذلك سوف تزداد خيارات التبادل التجاري مما يؤدي الى بلوغ الاقتصاد القومي مرحلة التنوع الاقتصادي .

10- ان التعامل وفق اسلوب المقايضة التجارية يساعد في توثيق العلاقات الاقتصادية التجارية والدولية والسياسية وعلى مستوى المنطقة او الاقليم ، وبناء تكامل اقتصادي قوي يجمع العديد من البلدان وفق راية التعاون وحل المشاكل الاقتصادية والمالية ، وبذلك يمكن القضاء على الازمات الاقتصادية التي تهز الاقتصاديات الدولية من خلال الاستفادة من التجارب الناجحة لدول العالم .

11- يساعد هذا الاسلوب في التجارة الخارجية في توسيع الاسواق المحلية وانفتاحها على الاسواق العالمية وتوفير بيئة مناسبة للاستثمارات الاجنبية وتفعيل القطاع الخاص الى جانب القطاع الحكومي .

12- لا تحظى المقايضة التجارية : الموافقة من قبل المنظمات الدولية المتعدد الاطراف مثل (صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية) ، وذلك باعتبارها لا تحمل الشفافية المطلوبة كذلك تنظر لها على انها تمثل تراجعاً عن نظام التجارة المتعدد الاطراف الذي بموجبه يجب على الدول بيع صادراتها بالعملة الصعبة القابلة للتحويل.

ثانياً : التوصيات :

في ضوء الاستنتاجات التي توصل اليها البحث يمكن صياغة مجموعة من التوصيات الآتية :

1- العمل على تنويع الاقتصاد العراقي وضرورة تنمية المواد الاولية في الصناعات والسلع الزراعية وتقديم الدعم الى القطاعات الانتاجية لكي يساعد في زيادة الانتاج وتنويع الايرادات الاخرى غير النفطية ، وهذا يخلق جو للمنافسة ما بين السلع محل التبادل (السلع المحلية مقارناً بالسلع الاجنبية) فيما يخص الجودة والكمية .

2- ضرورة تبني أسلوب المقايضة التجارية والاتفاقيات الثنائية ، وذلك لمعالجة المشاكل المالية في السنوات الاخيرة التي تعاني منها الموازنة العامة ولتوفير العملات النقدية والصرف الاجنبي في سنوات الوفرة ، فهذا الاسلوب هو إنقاذ للاقتصاد الوطني عند تعرض الاقتصاد العالمي الى مثل هذه الازمات والانخفاضات في اسعار السلع الرئيسة.

3- العمل على تعزيز العلاقات التجارية والثنائية مع اكثر عدد من الدول وخصوصاً العلاقات الاقتصادية القديمة وبالتحديد الدول التي سبق وان تعامل العراق معها في السابق بإحدى اساليب المقايضة التجارية ودخول السلع والمنتجات العراقية الاخرى غير النفطية في التجارة .

4- العمل على وضع استراتيجية لبيان وتفصيل النفقات العامة والايردات العامة وتوازن كلاهما مع زيادة فاعلية السياسة المالية من خلال خفض النفقات العامة .

5- ضرورة تفعيل الاساليب المقترحة حديثاً للعراق لكي يتم الاستفادة القصوى من الجانب الآخر المتعاقد من خلال تصريف السلع والمنتجات المحلية واستيراد سلع يكون المستهلك العراقي بحاجة ماسة لها ، وهي ضمن هيكل الاستيرادات العراقية على سبيل المثال ، (الشاي ، القهوة ، الملابس ، اجهزة الاتصالات الهاتفية والاثاث) فهذا بدوره يساعد على توفير العملات الصعبة ويساعد ايضاً على زيادة الاحتياجات النقدية .

6- ضرورة العمل بالمقايضة التجارية والاتفاقيات الثنائية لتجنب الفساد المالي والاداري من خلال ما تتضمنه هذه التجارة من شعور بالمسؤولية الوطنية .

7- العمل على انتهاج سياسة مالية فعالة وقادرة على مواجهة الازمات التي تحدث في الاقتصاد الوطني لاسيما وان الاقتصاد الوطني يعتمد بشكل كامل على الايرادات النفطية مما ادى الى ان تتعرض هذه الايرادات الى التقلب والتذبذب عند حدوث الازمة ، وذلك من خلال توجيه مسارات الانفاق الحكومي نحو القطاعات الانتاجية والاستثمارية لكي يساعد في زيادة الايرادات العامة .

8- ضرورة اشراك القطاع الخاص ودعمه للتعامل مع نظرائه في العالم بأساليب المقايضة التجارية المختلفة .

المصادر

أولاً : المصادر العربية :

أ-الكتب.

1- اديب قاسم شندي ، الاقتصاد العراقي الى اين ، دار المواهب للطباعة ، النجف الاشرف ، الطبعة الاولى، 2011 .

2- بسام الحجار ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، دار المناهل اللبنانية ، بيروت ،2006م .

3- زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة ، القاهرة ، مصر ، 2005 .

4- سعيد علي العبيدي ، اقتصاديات المالية العامة ، دار دجلة للطباعة والنشر ، الطبعة الاولى ، 2011 .

5- صبحي تادريس قريصة وآخرون ، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1983 .

6- عادل أحمد حشيش ، أساسيات المالية العامة ،(مدخل لدراسة أصول الفن المالي الاقتصاد العام) ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان ، 1992.

7- عبد الكريم جابر العيساوي ، التمويل الدولي (مدخل حديث) ، مؤسسة النبراس ، النجف ، الطبعة الاولى ، 2008 .

8- عبد الكريم جابر شنجار العيساوي ، التكامل الاقتصادي العربي ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الاولى ، 2015 .

9- عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين العيسى ، النقود والمصارف والاسواق المالية ، عمان ، دار مكتب الحامد للنشر والتوزيع ، 2003 .

10- عبد الوهاب حمدي النجار ، سياسة التجارة الخارجية في العراق في فترة ما بعد الحرب العالمي الثانية ، مطبعة الازهر ، بغداد ، الطبعة الاولى ، 1986 .

11- علي كنعان ، الاقتصاد المالي ، منشورات جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد ، دمشق ، سوريا ، 2008-2009.

12- غازي صالح الطائي ، الاقتصاد الدولي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل ، 1990.

13-كمال القيسي ، التجارة المتقابلة ، دراسة تعريفية ، وزارة التجارية ، مركز التدريب التجاري ، (غير منشور) ، تشرين الاول ، 1986 .

14- محمد جمال ذنياب ، المالية العامة والتشريع المالي ، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، 2003.
15- محمد شاكر عصفور ، أصول الموازنة العامة ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الاولى 2008 ، الطبعة الثانية 2009 .
16- محمد طاقة ، وهدى العزاوي ، اقتصاديات المالية العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الاولى ، 200 .
17- محمد عزت غزلان ، اقتصاديات النقود والمصارف ، الطبعة الاولى ، بيروت ، لبنان ، 2002 .
18- موردخاي كريانين ، الاقتصاد الدولي ، مدخل حديث ، تعريب محمد ابراهيم منصورة وعلي مسعود عطية ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2007 ، 2010 .
19- هجير عدنان زكي امين ، الاقتصاد الدولي (النظرية والتطبيقات) ، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، 2007 .

ب- البحوث والدوريات :

1- ازاد احمد سعدون الدوسكي وآخرون ، أثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-منتصف 2012 تحليل وقياس ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة تكريت ، مجلد (7) ، العدد (23) ، السنة 2011 .
2- حيدر حمزة جودي ، دور التخطيط المالي في ترشيد الموازنة التقديرية وعلاقته بمكافحة الفساد الاداري والمالي (دراسة تحليلية في موازنات حكومة العراق للفترة 2006 الى 2009) ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة القادسية ، المجلد (13) ، العدد (4) ، السنة 2011.
3- سالم عبد الحسين سالم ، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته اشارة للعراق للمدة 02012-2013) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (18) ، العدد (68)، 2014 .
4- عبد الجبار عبود ، الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي محاولة للتغير ، مجلة الكويت ،الكويت العدد (20) ، السنة 2006 .
5- عمار عبد الهادي شلال ، التمويل الدولي والعلميات الافتراضية للصندوق العربي الانمائي الاقتصادي والاجتماعي للفترة (1974 -2009) ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة الانبار ، مجلد (4) ، العدد (7) السنة 2010 .

6- قصي عبد الكريم ابراهيم ، اهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري انموذجاً)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتب ، وزارة الثقافة ، دمشق ، 2010 ، ص108 .
7- كامل علاوي كاظم ، ومحمد غالي راهي ، تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (1974- 2010) ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة الكوفة ، مجلد (9) ، السنة 2013 .
8- مدرس علي سكر عبود ، تحليل صور واسباب الفساد المالي والاداري ، دراسة استطلاعية لعينة مختارة في محافظة الديوانية ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة القادسية المجلد (12) ، العدد (1) ، السنة 2010 .
9- نبيل كحالة ، تمويل التنمية ومشكلات العملات الصعبة ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد (431) ، السنة 1998 .
10- نجم عبد عليوي ، دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة لدولة العراق من 2003-2007، مجلة الغري للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصادي ، العدد (13) المجلد (2) السنة 2009 .
11- هناء علي حسين القريشي ، دراسة تحليلية لأسباب عجز الموازنة العامة للدولة العراقية ، مجلة الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد (93) ،المجلد الثاني السنة 2012 .

ج- الرسائل الجامعية والاطاريح الجامعية:

1- بثينة حسيب سلمان الشريفي ، السياسة التجارية في العراق المضامين والتوجهات بعد 2003 وافاقها المستقبلية في ضوء تجارب مختارة ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) ، مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 2015 .
2- حمدان امنية وآخرون ، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الغرض الايجاري ، دراسة حالة ، بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الدكتور يحيى فارس ، 2010 .
3- شيماء هاشم علي ، أثر عجز الموازنة الحكومية على سعر الصرف الاجنبي – اليابان – حالة دراسية للمدة (1990-2005) ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2008 .
4- صفاء علي حسين البكري ، تقويم مناهج معالجة عجز الموازنة الحكومية ، دراسة تطبيقية على عينة من الدول النامية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية .

5- عباس جليل حسن العويدي ، نحو آليات وادوات جديدة لتفعيل السياسة الضريبية في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، 2015 .
6- علاء حمد عبد الزيادي ، تحليل وتقويم الابعاد الاستثمارية للموازنات الفيدرالية في العراق للمدة (2006-2012) ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2014.
7- محمد حسن رشم ، التبادل التجاري بين العراق والدول الاشتراكية ، واقعة وآفاق تطوره ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، تموز 1988 .
8- محمد سامي عبد الله ، الدور التمويلي للضرائب في بلدان عربية مختارة للمدة (1980-2002) ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، 2005 .
9- محمد عبد الزهرة عاتي ، مصادر التمويل الخارجية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول العربية مع اشارة خاصة الى العراق ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، 2010 .
10- محمد مصطفى ابو مصطفى، دور واهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية دراسة تحليلية مقارنة عن الفترة من 1999-2008 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) الجامعة الاسلامية ، كلية التجارة ، غزة ، 2009.
11- مروة علاوي ناجي ، الخيارات الاقتصادية والتجارية للعراق ما بعد الفصل السابع دراسة استشراقية ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، 2014.

د-تقارير الاحصائيات الرسمية :

1- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، اعوام مختلفة ، صفحات متفرقة .
2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، اعداد مختلفة
3- التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ، مصادر الطاقة المتجددة والتخفيف من آثار تغير المناخ ، ملخص لصانعي السياسات وملخص في ipcc,2011.
4- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية ، سنوات مختلفة .
5- جمهورية العراق ، وزارة المالية ، الموازنة العامة للدولة لسنوات مختلفة ، دائرة الموازنة .
6- صندوق النقد العربي ، الدائرة الاقتصادية والفنية ، التجارة الخارجية للدول العربية ، اعداد مختلفة

7- علي مرزا ، العراق :-الواقع والافاق الاقتصادية ، المؤتمر الاول لشبكة الاقتصاديين العراقيين ، بيروت ،30 اذار ، 2013 .
8- مايح شهيب الشمري ، زمن راوي سلطان ، الخيارات المتاحة امام السياسة النفطية العراقية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة .
9- وزارة التجارة ، قسم العلاقات التجارية ، شبعة دول الجوار ، بيانات غير منشورة .

ثانياً : المصادر الانكليزية :

A-Books :

1- Adrian E. Tschoegl , International barter , Sban school of management , M.I-T. may , 1978.
2- Allen , D. can ham , Soviet Economic war , Affairs . Washington press.
3- Business International S.A., solving East European Business problems, (Geneva : Business , International S.A.1977).
4- James R. Markusen, and others , international trade theory and evidence , International Editions , Mc Graw – Hill.
5- James Gerber , International , Economics International Edition , Second Edition , Addison wesley , 2002, P.40.
6- John P. Morgan , " The Financial Aspects of East – west Trade" , Columbia journal of word Business , Dec , 1973 .
7- Suzanne F. porter , East west trade Finacing, U.S. Dept . of commerce , Domastic and International Business Administration , Bureau of East – west trade office of East – west policy and planning , 1976.
8- The Economist , Dec , 14 , 1974 .
9- Thomas , A. pugel , International Economics Fourteenth Edition , Mc GRAW – HILL INTERNATIONAL EDI TON. New York . 2009.

B-Repots :

1- UN Hand book of international trade and Development statistics 1992 , New York 1993 .

2- UN Hand book of international trade and Development statistics, 2013 , New York 2014 .
3- World Business Environment survey , world Bank – EBRD(1990).
4- International trade statistics year book , Volume 1 trade by country , United nations , 2013 .
5- OPEC , Annual statistical Bulletin , Vienna , 2005 .
6- OPEC Annual statistical Bulletin , Vienna , 2008 .
7- OPEC Annual statistical Bulletin , Vienna , 2011 .
8- OPEC Annual statistical Bulletin , Vienna , 2015 .

ثالثاً : الانترنت .

1-التجارة المكافئة العالمية الاقتصاديات المتحولة .
at:http://(www.THEECONOMICINSTVITONOFINTERNATIONAL.COM)
2-Unequal partners: Oxfam Briefing note, September 2006.
at:https://(www.ixfam-org),8/4/2015.
3-تعريف نظام المقايضة عيوبها ، وايجابياتها :
at:https:(www.startimes.com),4/4/2015.
4-نظام المقايضة ويكيبيديا الموسوعة الحرة .
at:http:(www.ar.wikipedia.org/wiki) – المقايضة نظام
5-at:https: (en.M.wikipediaorg/wikilcountertrade)2015/4/17.
6-at:https: (study.com/academy/lesson/countertrade)2015/4/17.
7-at:https: (sitef.google.com,20/4/2015.
8-http:(www.TheEconomist"Havebeter,willtrade.com),Jon24.1974.P.73.
9-ناجي التوتي ، يراجع الاوفست ، بعض التجارب العربية ، مايو 2000 :
at:http:(www.arab-api.org/image),27/4/2015.
10-البيت الكويتي ، برنامج العمليات المتقابل (الاوفست OFFSET) .
at:http: (www.albaitakuati.wordpress.com).
11-at:http: (alahram.center.yoo7.com).
12-محمد سليم الحربي ، منظمة التجارة العالمية WTO
http: (www.miinshawi.com) .
13-at:http(www.oecd.org/general) .

14-الفائض الاقتصادي .

at:http:(www.bayt.com),21/10/2010.

15-وزارة المالية سبل تنمية الايرادات العامة في العراق ، ص5 ، 2011/10/26.

at:http:(www.mofgov/.ig/lists/Researehasandstudies).

16-اهمية البترول : at:http:(www.maw.d003.com,2015/12/20.

17-محمد رضا الشوك واخرون اهمية النفط الخام في الحياة الاقتصادية لدول العالم .

at:http/(www.ahewar.org)19/12/2015.

18-طاقة غير متجددة ، ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة :

at:http//(www.ar.wikpedia-org/wiki)

19-قائمة الدول حسب انتاج الغاز الطبيعي :

at:http://(www.ar.wikipedi.org).

20-ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة ، الفحم الحجري .

at:http//(www.ar.wokopedia.org/wiki),2/12/2015.

21-احمد بخوش واخرون ، الطاقة المتجددة كبديل لقطاع النفط ، دراسة حالة بوحدات البحث التطبيقي في مجال الطاقة المتجددة ، جامعة قاصدري مرباح ورقلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ، قسم الاقتصاد ، رسالة الليسانس ، ص9 ، ص12 ، متاحة على الرابط : at:http:(www.mohmedrabeeg.com),2/1/2016.

22-سعود يوسف عياش ، تكنولوجيا الطاقة البديلة ، مسلة كتاب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب – الكويت 1981 ، ص19 ، متاحة على الرابط :

at:http:(www.Mohmedrabeeg.com)2/1/2016.

23-ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة ، طاقة متجددة :

at:http:(www.arwikipedia.org.com/wiki).

24-اهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية .

at:http:(www.kutubpdf.net)1/12/2015.

25-د. كامل العضاض . هيكلية الاقتصاد العراقي المسألة الربحية الريعية .

at:http:(www.iraqieconomists.net/ar/2013).6/11/2015.

26-عبد الحلي الرهيمي ، تنوع مصادر الدخل .

at:http:(www.nuijirag/index.php?option=com)21/12/2015.

27-اسعار النفط اساسيات السوق والعوامل الجيوسياسية

at:http:(www.alamaepaper.net/re/).

28-حول الاستيراد العشوائي .

at:http:(www.al.pyyna.com) .

29-عبدالكريم جابر شنجار العيساوي ، المقايضة خياراً اقتصادياً وتجارياً لمواجهة الازمة المالية في العراق :

at:http:(www.iraqieconomsts),5/9/2015.

30-ناجي التوني ، برامج الاوفست : بعض التجارب العربية ، مايو2000 ، ص3 ، متاحة على الرابط :

at:http://(www.arab-api.org.images/publication),10/1/2016.

31-at:http://(www.arabic.rt.com).

32-قائمة الدول حسب استهلاكها للنفط مأخوذة من كتاب حقائق العالم ومتاحة على الرابط التالي :

at:http://(arm.wikipedia.org)

33-عبد الحفيظ عبد الرحيم ، بحوث التجارة العربية البينية في ظل غياب استراتيجية عربية :

at:http:(www.uqu.edu.sa/page/ar),10/1/2016.

34-المكتبة القانونية العراقية للحكم المحلي ، قانون رقم (40) لعام 1980 .

at:http:(www.iraq-iq-law.org).

35-قانون (30) لعام 1928 .

at:http: (www.Nazaha.ia/images/liws/kadaa23.do).

36-اتفاقيات العراق مع الصين :

at:http:(www.alsabab.ia),31/12/2015.

37-نبيل جعفر عبد الرضا : التراخيص النفطية – قيود جديدة على الاقتصاد العراقي :

at:http://iraqieconomists.not/ar/2015/12/22.

الملحق

(قاعدة بيانات الاتفاقيات الموقعة بين العراق ودول العالم)

ت	الدولة	اسم الاتفاقية او مذكرة التفاهم	مكان وتاريخ التوقيع	الموقف النهائي من الاتفاقية الموقعة قبل 2003/4/9	اللجنة المشتركة المنبثقة عن الاتفاقية واخر تحديث لها	اعداد مشاريع او توقيع اتفاقيات بعد2003/4/9 وتاريخها	الملاحظات
1	ايران	اتفاقية تجاري	1977/7/9	سارية المفعول	انبثقت عنها لجنة مشتركة وآخر اجتماع 2002		
						مذكرة تفاهم للتعاون التجاري 2003/11/24 طهران	
						مذكرة تفاهم للتعاون التجاري 2008/3/2 بغداد	
						مذكرة تفاهم بين وزارة التجارة العراقية ووزارة الصناعة والمناجم والتجارة الايرانية 2014/10/22 طهران	
						مشروع التعاون الاقتصادي والتجاري	
						مشروع مذكرة للتعاون المشترك بين الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية العراقية وشركة معارض ايران الدولية 2014/10/22 طهران	
2	تركيا	اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني	1976/2/7 بغداد	سارية المفعول	انبثقت عنها لجنة في مجالات التعاون العلمي والفني وعقدت عدة دورات كان اخرها الدورة 16 في 2006/11/15		
						اتفاقية الشراكة	

						الاقتصادية الشاملة 2009/3/23 بغداد	
						الاعلان السياسي 2008/7/10	
						مذكرة تفاهم لتقيم الاثار الاقتصادية والتجارية المترتبة على عقد اتفاقية تجارة حرة 2009/10/15 بغداد	
						مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال المناطق الحرة 2009/10/15 بغداد	
						مذكرة تفاهم بشأن تنظيم مؤتمر في اسطنبول فرص الاستثمار في العراق 2009/10/15 بغداد	
						مذكرة تفاهم في مجال فتح بوابات حدودية 2009/10/15 بغداد	
						مذكرة التفاهم في مجال المعارض 2009/10/15 بغداد	

قسم الدول العربية

ملحق

(قاعدة بيانات الاتفاقيات الموقعة بين العراق ودول العالم)

ت	الدولة	اسم الاتفاقية او مذكرة التفاهم	مكان وتاريخ التوقيع	الموقف النهائي من الاتفاقية الموقعة قبل 2003/4/9	اللجنة المشتركة المنبثقة عن الاتفاقية واخر تحديث لها	اعداد مشاريع او توقيع اتفاقيات بعد2003/4/9 وتاريخها	الملاحظات
1	سوريا	اتفاقية التعاون الاقتصادي وتنظيم التبادل التجاري	دمشق في 1979/1/8	سارية المفعول			
		اتفاقية	2001/8/13	لا تزال	انبثقت عنها		

		التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني والثقافي	بغداد	سارية المفعول ولم يتم تعديلها او الغائها	لجنة مشتركة وعقدت عدة اجتماعات كان اخرها الدورة (8) في بغداد		
						مذكرة تفاهم (منطقة التجارة الحرة)	
2	الاردن	اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني	عمان ايار / 1980	لا تزال سارية المفعول ولم يتم تعديلها او الغائها	انبثقت عنها لجنة مشتركة وعقدت عدة اجتماعات كان		
					اخرها الدورة (26) في عمان 2012		
		اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري	بغداد في 1984/4/23			اتفاقية اقامة منطقة تجارة حرة 2009/9/15	
3	لبنان	اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني	بغداد 1999/12/5	لا تزال سارية المفعول ولم يتم تعديلها او الغائها ، يتم الان التحضير لعقد اجتماعات الدورة الاولى للجنة المشتركة	ستعقد الدورة الاولى في 2015/1/12		
4	السعودية	اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري	في الرياض بتاريخ 1983/5/23	الاتفاقية نافذة وسارية المفعول ، وتمت دراسة الاتفاقية ولم يتم أي تعديل عليها .	وتمت مخاطبتهم عن طريق السلك الدبلوماسي ولم تردنا الاجابة عقدت الدورة الخامسة في الرياض عام 1990		
5	الكويت	اتفاقية التعاون الاقتصادي	في الكويت 1964/10/25 المعدلة بتاريخ 1978/5/18	الاتفاقية غير نافذة المفعول			
						اتفاقية التعاون	

						الاقتصادي في الكويت بتاريخ 2013/6/12	
						مشروع اتفاقية التعاون التجاري	
6	قطر	اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي	في بغداد بتاريخ 1979/10/20	الاتفاقية نافذة وسارية المفعول ، وتمت دراسة الاتفاقية ولم يتم أي تعديل عليها .	وتمت مخاطبتهم على عقد اللجنة السادسة ولم تردنا الاجابة		
7	البحرين	الاتفاق التجاري والاقتصادي	في بغداد بتاريخ 1975/11/3 والمعدلة بتاريخ 1982/1/5	الاتفاقية نافذة وسارية المفعول وتم دراسة الاتفاقية ولم يتم اجراء أي تعديل عليها ، وتمت عدة مفاتحات للجانب البحريني عن طريق السلك الدبلوماسي ولم تردنا الاجابة	وقد انبثقت عنها لجنة مشتركة عقدت دورتها السادسة في المنامة في 1989/9/3 .		
8	الامارات العربية المتحدة	اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني	في بغداد بتاريخ 1984/1/14	الاتفاقية نافذة سارية المفعول ، وتمت دراسة الاتفاقية .	انبثقت عنها لجنة مشتركة وعقدت الدورة الثامنة في ابو ظبي 2012 وتمت مخاطبة الجانب الاماراتي عن طريق السلك الدبلوماسي لعقد الدورة التاسعة ولم تردنا الاجابة لحد الان.		

9	سلطنة عمان	اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري	في بغداد بتاريخ 1984/1/14	الاتفاقية نافذة وسارية المفعول، وتمت دراسة الاتفاقية ولم يتم أي تعديل عليها	وعقدت الدورة الثامنة في مسقط عام 2010 وتمت مخاطبتهم عن السلك الدبلوماسي ولم تردنا الاجابة		
10	اليمن	اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني	في بغداد بتاريخ 1977/10/22	الاتفاقية نافذة وسارية المفعول ، وتمت دراسة الاتفاقية ولم يتم أي تعديل عليها .	انبثقت عنها لجنة مشتركة وعقدت الدورة الخامسة عشر عام 2012		
		اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني	صنعاء في 1979/9/27				
		البروتوكول المعدل لاتفاقية التعاون الاقتصادي والفني	صنعاء في 1983/9/11				
		اتفاقية التعاون التجاري	بغداد في 1984/11/10				
11	مصر	اتفاقية للتعاون الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والفني	القاهرة في عام 1985	لا تزال سارية المفعول ولم يتم تعديلها او الغائها	انبثقت عنها لجنة مشتركة عقدت عدة اجتماعات اخرها في بغداد عام 2002		
						مشروع مذكرة تفاهم	
12	السودان	اتفاق تجاري	السودان في عام 1970	لا تزال سارية المفعول ولم يتم تعديلها او الغائها	انبثقت عنها تشكيل لجنة مشتركة تعقد بشكل سنوياً وبالتناوب وقد عقدت اللجنة عدة اجتماعات		

					كان اخرها اجتماع الدورة (17) عام 2013 في الخرطوم .		
		اتفاقية التعاون التجاري	بغداد في 1999/11/4				
		اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والعملي والفني والثقافي	بغداد في 2002/6/19				
13	جزر القمر					اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني لم توقع لحد الان	
14	ليبيا	اتفاقية تجارية	ليبيا في عام 1979	لا تزال سارية المفعول ولم يتم تعديلها او الغائها	لم تعقد اللجنة أي اجتماع لحد الان رغم استمرار المخاطبات مع الجانب الاخر وبالتنسيق مع وزارة الخارجية		
15	تونس	اتفاقيتين للتعاون الاقتصادي والتعاون التجاري	تونس في عام 1975	لا تزال سارية المفعول ولم يتم تعديلها او الغائها	انبثقت عنها تشكيل لجنة وزارية مشتركة تجتمع بشكل سنوي وكان اخرها الدورة (15) عام 2012 في تونس.		
16	الجزائر	اتفاقية التعاون العلمي والفني	الجزائر في عام 1978	لا تزال سارية المفعول ولم يتم تعديلها او الغائها	انبثقت عنها تشكيل لجنة وزارية مشتركة تعقد اجتماعاتها بشكل سنوي وكان اخرها الدورة (13) عام 2002.		
		اتفاقية	الجزائر في				

		تجارية	عام 1982				
17	المغرب	اتفاقية تجارية	المغرب في عام 1976	لا تزال سارية المفعول ولم يتم تعديلها او الغائها	انبثقت عنها تشكيل لجنة مشتركة		
		اتفاقية للتعاون الاقتصادي	المغرب في عام 1981	تعقد اجتماعاتها بشكل سنوي وقد عقدت اللجنة عدة اجتماعات		كان اخرها اجتماع الدورة (10) عام 2002.	
18	موريتانيا	اتفاقية تجارية	موريتانيا في عام 1978	لا تزال سارية المفعول ولم يتم تعديلها او الغائها ، تم اعداد مسودة اتفقاية بناء على رغبة الجانب الموريتاني لغرض دمج الاتفاقيتين وجعلها تتناسب مع التطورات الاقتصادية			
		اتفاقية اقتصادية	موريتانيا عام 1979	ولا تزال المتابعة مستمرة بشأن التعديل			
						مشروع الاتفاقية العراقية الموريتانية	
19	جيبوتي	اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني	بغداد في 1980/1/4				

بلدان اسيا

ت	الدولة	اسم الاتفاقية	مكان وتاريخ	الموقف	اللجنة	اعداد مشاريع	الملاحظات

		او مذكرة التفاهم	التوقيع	النهائي من الاتفاقية الموقعة قبل 2003/4/9	المشتركة المنبثقة عن الاتفاقية واخر تحديث لها	او توقيع اتفاقيات بعد2003/4/9 وتاريخها	
1	اذربايجان					اتفاقية للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني والثقافي باكو عام /2010 . دخلت حيز التنفيذ	
2	الهند	اتفاقية التعاون الاقتصادي والعلمي والفني	دلهي عام /2000	سارية المفعول	عقدت عدة دورات للجان المشتركة كان آخرها الدورة (17) في بغداد من 7-2013/7/8		
3	باكستان	اتفاقية التعاون الاقتصادي والعلمي والفني	اسلام اباد 1977	سارية المفعول	عقدت عدة دورات للجان المشتركة وقد تم الاتفاق بشكل مبدأي على عقد الدورة التاسعة خلال شهر آذار 2015 كان اخرها الدورة (7) في اسلام اباد		
4	بنغلادش	اتفاقية للتعاونا لتجاري	داكار عام /1981	(غير مفعلة) تم الاتفاق مع الجانب البنغلادشي على تجديد الاتفاق المذكور باتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين وارسلت الدولة مجلس شورى	لا يوجد		

			الدولة لاستحصال المشورة القانونية				
5	سريلانكا	اتفاقية التعاون الاقتصادي والعلمي والفني	سارية المفعول	بغداد عام 1975	عقدت عدة دورات كان آخرها الدورة (7) في بغداد للفترة من 24- 2014/2/25		
6	اندونيسيا	الاتفاق التجاري	معطلة	جاكارتا في 1977/1/25			
		اتفاقية للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني	سارية المفعول حلت محل الاتفاق	جاكارتا 1996/	عقدت عدة دورات كان اخرها الدورة (6) في جاكارتا 2010/6		
7	ماليزيا	اتفاقية للتعاون التجاري والاقتصادي	سارية المفعول	بغداد /1977	عقدت عدة دورات كان آخرها الدورة (8) في كوالالمبور 2005		
8	تايلند	اتفاقية التجارة	سارية المفعول	بانكوك 1984	عقدت عدة دورات للجان المشتركة	كان آخرها الدورة (3) في بانكوك 2002	
9	الفلبين	اتفاقية التعاون الاقتصادي والعلمي والفني	سارية المفعول	مانيلا 1983	عقدة عدة دورات للجان المشتركة	كان آخرها الدورة (8) في بغداد آذار 2013	
10	المالديف	اتفاقية التعاون الاقتصادي والعلمي والفني	لا يوجد لدينا أي اوليات او تعاملات تجارية	بغداد في 1980/4/19			
11	كازاخستان					مشروع اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري	
12	سنغافورة					مشروع اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والفني والثقافي	

الشرق الاقصى :

ت	الدولة	اسم الاتفاقية او مذكرة التفاهم	مكان وتاريخ التوقيع	الموقف النهائي من الاتفاقية الموقعة قبل 2003/4/9	اللجنة المشتركة المنبثقة عن الاتفاقية واخر تحديث لها	اعداد مشاريع او توقيع اتفاقيات بعد2003/4/9 وتاريخها	الملاحظات
1	الصين	اتفاقية التعاون الاقتصادي والعلمي والفني	بكين 1981/5/8				
		اتفاقية التعاون الاقتصادي والعلمي والفني	بكين 1997/8/6	سارية المفعول	انبثقت عنها لجنة مشتركة وعقدت (12) دورة كان اخرها في 2007/6/20 ومن المؤمل عقد الدورة (13) خلال النصف الاول من عام 2015		
						اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بكين 2007/6/21	
						اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بغداد 2011/1/18	
						مذكرة تفاهم للتعاون الفني بين وزارة الزراعة العراقية وجامعة فوجين للزراعة والغابات الصينية مدينة فوجو الصينية 2006/8/30	
						مشروع مذكرة تفاهم بين الهيئة الوطنية للاستثمار والجانب الصيني	
2	اليابان	اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني	طوكيو	سارية المفعول تم اعداد مسودة	انبثقت عنها ستة اجتماعات للجنة		

			اتفاقية جديدة		المشتركة اخرها في طوكيو 2012/5/28		
						مذكرة تعاون بين وزارة التجارة ومنظمة جيترو اليابانية 2013 بغداد	
						مذكرة تفاهم بين الهيئة الوطنية للاستثمار ومنظمة جايكا 2012 بغداد	
						مسودة اتفاقية شراكة شاملة	
3	كوريا	اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني والعلمي	بغداد 1983	سارية المفعول	انبثقت عنها لجنة مشتركة عقدت 7 دورات		
		اتفاقية لتشجيع وحماية الاستثمار بين الهيئة الوطنية للاستثمار والجانب الكوري					
4	فيتنام	اتفاقية للتبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والفني والعلمي	بغداد 1959/7/8	سارية المفعول			
		اتفاقية للتبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والفني والعلمي	بغداد 1977/4/18	سارية المفعول	وانبثقت عنها لجنة مشتركة وعقدت (18) دورة وكان اخرها اجتماع 2011/5/26 ومن المؤمل عقد الدورة (19) في النصف الاول من شهر شباط 2015	مشروع مذكرة تفاهم بين الهيئة الوطنية للاستثمار والجانب الفيتنامي	

5	استراليا	اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي والفني	كانبرا 1980	سارية المفعول	انبثقت عنها لجنة مشتركة عقدت اخرها 1989		
6	نيوزيلندا	اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي والفني	بغداد 1982	معطلة	لجنة مشتركة عقدت آخرها 1989		

اوربا :

ت	الدولة	اسم الاتفاقية او مذكرة التفاهم	مكان وتاريخ التوقيع	الموقف النهائي من الاتفاقية الموقعة قبل 2003/4/9	اللجنة المشتركة المنبثقة عن الاتفاقية واخر تحديث لها	اعداد مشاريع او توقيع اتفاقيات بعد2003/4/9 وتاريخها	الملاحظات
1	بريطانيا	اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني	2009/4/30 لندن	دخلت حيز التنفيذ بعد مصادقة مجلس النواب عليها ونشرها بالجريدة الرسمية	استمرار التنسيق مع وزارة الخارجية بشأن استطلاع رأي الجانب البريطاني بشأن عقد اجتماعات اللجنة العراقية البريطانية المشتركة ليتسنى لمقررية الجانب العراقي المناطة مهامها بهذا القسم اتخاذ الاحراءات اللازمة علما ان وزارة الخارجية قد وقعت اتفاقية تأسيس مجلس وزاري		

					مشترك وقد عقدت اللجنة المشتركة المنبثقة عنها دورتين للجنة المشتركة .		
2	اسبانيا	اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والفني بين العراق ومملكة اسبانيا	تم التوقيع عليها عام 1972	سارية المفعول تم دراستها وتبين انها تغطي الجوانب الاقتصادية والتجارية	تم عقد اجتماعات الدورة (12) للجنة العراقية الاسبانية المشتركة في العاصمة الاسبانية مدريد خلال الفترة 24-2013/9/28 متمخض عنها التوقيع على المحضر المشترك للتعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني وتعمل مقررية الجانب العراقي على متابعة تنفيذ فقراته	24-2013/9/28	
3	البوسنة والهرسك					مشروع اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري لم يوقع بعد	
4	الدنمارك	اتفاقية التعاون الصناعي والاقتصادي والعلمي والفني	تم التوقيع عليها في 1978/10/12	غير فاعلة	لم يرد أي مؤشر ايجابي بشأن عقد اجتماعات اللجنة المشتركة		
5	المانيا	اتفاقية التعاون الاقتصادي والعلمي والفني	تم التوقيع عليها في بون بتاريخ 1981/5/26	تم دراستها سارية المفعول	يجري التنسيق مع وزارة الخارجية لغرض تحديد موعد لعقد اجتماعات اللجنة المشتركة		

					خلال النصف الثاني من هذا العام /2014سيما وان الجانب الالماني سبق وان ابدى استعداده لعقدها خلال هذا العام وبانتظار رد وزارة الخارجية ، عقدت اخر لجنة مشتركة في بغداد عام 2012		
6	النمسا	اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني	تم التوقيع عليها عام 1973	تم دراستها سارية المفعول	عقدت اخر لجنة مشتركة في فيينا عام 2012 يتم التنسيق مع وزارة الخارجية لتحديد موعد جديد للجنة العراقية النمساوية حيث طلب الجانب النمساوي تاجيلها وحتى اشعار اخر		
7	اوكرانيا	اتفاقية التعاون الاقتصادي والعلمي والفني	في بغداد بتاريخ 2000/10/9	تم دراستها سارية المفعول	تم عقد 4 دورات ويجري التنسيق مع وزارة الخارجية لتحديد موعد لعقد اجتماعات الدورة الخامسة .		
8	ايطاليا	معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون	في روما 2007/1/23	تم دراستها سارية المفعول	عقد 3 دورات وكان اخر اجتماع في روما 2012 يجري التنسيق حالياً مع وزارة		

					الخارجية لتحديد موعد لعقد اجتماعات الدورة (4) للجنة المشتركة خلال النصف الثاني من عام 2014 سيما وان الجانب الايطالي سبق وان اقترح عقدها خلال شهر كانون الثاني 2014 وبانتظار جواب الوزارة .		
9	بلجيكا	اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني	تم التوقيع عليها في بروكسل عام 1981	تم دراستها غير فاعلة	لم يرد أي مؤشر ايجابي بشأن عقد اجتماعات اللجنة المشتركة بالرغم من التأكيدات المستمرة على وزارة الخارجية .		
10	بولونيا	اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني	في بغداد 1972/8/26	تم دراستها سارية المفعول	عقدت 13 دورة ويجري التنسيق مع وزارة الخارجية لتحديد موعد لعقد اجتماعات الدورة الرابعة عشر		
						مشروع واتفاقية التعاون الاقتصادي لم يوقع بعد	
11	رومانيا	اتفاقية للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني	1970/12/1 في بغداد	سارية المفعول	عقدت 13 دورة عقد اخرها لجنة الدورة 13 في بخارست عام 25-24 2014/3/		

						مشروع اتفاقية التعاون الاقتصادي والعلمي والفني لم يوقع بعد	
12	سلوفينيا					مشروع اتفاقية التعاون الاقتصادي والعلمي والفني لم يوقع بعد	
13	صربيا					مشروع اتفاقية التعاون الاقتصادي والعلمي والفني لم يوقع بعد	
14	مالطا	اتفاقية للتعاون التجاري	موقعة بتاريخ 1977/8/2	غير فاعلة	لم يرد أي مؤشر من الجانب المالطي لعقد الاجتماعات		
		اتفاقية للتعاون الاقتصادي	فاليتا في 1977/8/4	غير فاعلة	لم تنبثق أي لجنة		
		اتفاقية التعاون الاقتصادي	فاليتا في 1985/4/30	غير فاعلة	لم تنبثق أي لجنة		
15	ارمينيا					اتفاقية التعاون الاقتصادي 2013/11/6 بريفان	
16	البرتغال	اتفاقية للتعاون الثقافي	تم التوقيع عليها في بغداد بتاريخ 1984/1/10	غير فاعلة	لم يرد أي مؤشر ايجابي بشأن عقد اجتماعات اللجنة المشتركة		
17	التشيك	اتفاقية للتعاون الاقتصادي وتنمية التجارة	2012/10/1 في براغ		يجري التحضير لعقد اجتماعات الدورة (1) للجنة المشتركة براغ يجري العمل على استكمال التحضيرات اللازمة لعقد		

					اجتماعات اللجنة المشتركة		
						مذكرة التفاهم للتعاون الاقتصادي مع وزارة الصناعة والتجارة التشيكية بغداد بتاريخ 2011/5/23	
18	السويد	اتفاقية للتعاون التجاري والاقتصادي والفني	تم التوقيع عليها في 1978/5/30	غير فاعلة	لم يرد أي مؤشر ايجابي بشأن عقد اجتماعات اللجنة المشتركة		
19	النرويج	اتفاقية للتعاون الاقتصادي والصناعي والفني	في اوسلوا بتاريخ 1979/6/20	غير فاعلة	انبثقت عنها تشكيل لجنة مشتركة		
20	اليونان	اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني	في بغداد بتاريخ 1976/6/3	سارية المفعول	عقد 8 دورات يجري التنسيق مع كل وزارة الزراعة / رئاسة الجانب العراقي ووزارة الخارجية لغرض تحديد موعد لعقد اجتماعات الدورة (9)للجنة العراقية اليونانية في بغداد		
21	ايرلندا	اتفاقية التعاون الاقتصادي والعلمي والفني	موقعة في بغداد عام 1981	غير فاعلة	يجري التنسيق مع وزارة الخارجية لغرض استطلاع الجانب الايرلندي لعقد اجتماعات اللجنة المشتركة وبانتظار		

					ورود الاجابة		
22	بلاروسيا	اتفاقية للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني	تموز 1999	تم دراستها سارية المفعول	عقد 6 مرات ويجري التنسيق مع وزارة الخارجية لتحديد موعد عقد الدورة السابعة .		
23	بلغاريا	اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني	تم التوقيع عليها عام 1967 في بغداد	يتم ايقاف العمل بها بعد دخول الاتفاقية الجديدة حيز التنفيذ	عقدت 25 دورة اخر اجتماعات دورة (25) للجنة مشتركة عقدت بتاريخ 2013/11/29 في صوفيا .		
		اتفاقية التعاون الاقتصادي والعلمي والفني	بغداد 1980/5/31				
						اتفاقية التعاون الاقتصادي والعلمي تم التوقيع عليها بتاريخ 2013/11/29 في صوفيا	
24	روسيا الاتحادية	اتفاقية التعاون الاقتصادي والعلمي والفني	في بغداد 1993/8/5	تم دراستها سارية المفعول	عقدت الدور الخامسة يجري التنسيق مع وزارة الخارجية لتحديد موعد لعقد اجتماعات الدورة السادسة		
25	سلوفاكيا					مشروع اتفاقية التعاون الاقتصادي لم يوقع بعد	
26	سويسرا	اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي والفني	1978/1/11 في بغداد	غير فاعلة	لا ترغب بعقد لجنة مشتركة		
27	فرنسا	اتفاقية التعاون الاقتصادي	تم التوقيع عليها في بغداد بتاريخ	تم دراستها سارية المفعول	وعقدت 14 دورة يجري التنسيق حالياً	عقدت اخر لجنة مشتركة في بغداد عام	

		والتقني	1974/3/12		من خلال وزارة الخارجية وملحقيتنا التجارية في فرنسا على تحديد موعد لعقد الدورة 15للجنة واقترح للجانب الفرنسي موعد مبدئي لعقد الاجتماعات اما في شهر آذار او نيسان 2015 .	2013	
28	هولندا	اتفاقية التعاون الفني والاقتصادي	1983/10/31 في هولندا	غير فاعلة	لم يرد أي مؤشر ايجابي بشأن عقد اجتماعات اللجنة المشتركة ولم تعقد اية دورة للجنة المشتركة		
29	قبرص	الاتفاقية التجارية	بغداد في 1981/10/2	غير فاعلة	لم يرد أي مؤشر ايجابي لعقد اجتماعات اللجنة المشتركة		
30	هنكاريا (المجر)	بروتوكول تعديل الاتفاقية التجارية	بودابست في 1975/5/8	غير فاعلة	لم يرد أي شيء ايجابي لعقدها لحد تاريخه		

بلدان افريقيا :

ت	الدولة	اسم الاتفاقية او مذكرة التفاهم	مكان وتاريخ التوقيع	الموقف النهائي من الاتفاقية الموقعة قبل 2003/4/9	اللجنة المشتركة المنبثقة عن الاتفاقية واخر تحديث لها	اعداد مشاريع او توقيع اتفاقيات بعد2003/4/9 وتاريخها	الملاحظات
1	افريقيا الوسطى	اتفاقية تجارية	بغداد 1972	غير مفعلة	لا تتوفر أي معلومات عن اللجنة المشتركة		
2	النيجر	اتفاقية التعاون الاقتصادي	بغداد 1980	غير مفعلة	لا تتوفر أي معلومات عن اللجنة		

		والفني			المشتركة		
3	تشاد	اتفاقية التعاون الاقتصادي	بغداد 1973	غير مفعلة	لا تتوفر أي معلومات عن اللجنة المشتركة		
		بروتوكول تعديل اتفاقية التعاون الاقتصادي	1978/4/29		من الانترنت		
4	جنوب افريقيا					اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بريتوريا 2012	
5	زيمبابوي	اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني	بغداد 1980	غير مفعلة وتم مفاتحة الجانب الزيمبابوي ولم ترد الاجابة	لا تتوفر أي معلومات عن اللجنة المشتركة		
6	غينيا بيساو	بروتوكول قرض ملحق باتفاقية 1971	بغداد 1974	لا تتوفر أي اوليات			
		اتفاقية التعاون الاقتصادي	بغداد /1976	غير مفعلة			
		اتفاقية تجارية (قرض)	بغداد 1976	لا تتوفر أي اوليات			
7	مالي	اتفاقية تجارية	بغداد 1965	غير مفعلة تم مفاتحة الجانب المالي حول اعادة تفعيل العلاقات الثنائية ولم ترد الاجابة	لا تتوفر أي معلومات عن اللجنة المشتركة		
8	موزمبيق	اتفاق التعاون الاقتصادي والتجاري والفني والعلمي	بغداد 1979	غير مفعلة	لا تتوفر لدينا أي معلومات عن اللجنة المشتركة		
9	الراس الاخضر	اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني	بغداد 1980	غير مفعلة	لا تتوفر أي معلومات عن اللجنة المشتركة		
10	الكاميرون	اتفاقية تجارية	بغداد 1962	غير مفعلة وتم مفاتحة	لا تتوفر معلومات عن		

						اللجنة المشتركة	الجانب الكاميروني لتفعيل العلاقات الثنائية ولم ترد الاجابة
11	اوغندا	اتفاق تجاري	كمبالا 1975			لا تتوفر معلومات عن اللجنة المشتركة	غير مفعلة
		اتفاق التعاون الفني والاقتصادي والعلمي	كمبالا 1975				
12	تنزانيا	اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني	بغداد 1974			عقدت اللجنة المشتركة الدورة الثالثة لها في عام 1989 ومن المؤمل عقد الدورة الرابعة للجنة المشتركة عام 2015	مفعلة
13	زامبيا	اتفاقية التعاون الاقتصادي والعلمي والفني	بغداد 1979			لا تتوفر معلومات عن اللجنة المشتركة	غير مفعلة
		اتفاقية تجارية	بغداد 1979				يوجد ملحق اتفاقية لتأجيل الاقساط المستحقة
		اتفاقية (قرض)	بغداد 1981				يوجد ملحق اتفاقية لتأجيل الاقساط المستحقة
		اتفاقية (قرض)	بغداد 1984				
14	سيشل	اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني	بغداد 1980			لا تتوفر أي معلومات عن اللجنة المشتركة	غير مفعلة
15	كينيا	اتفاقية تجارية	بغداد 1969			لا تتوفر اوليات لاي اجتماع للجنة المشتركة	سيتم دراستها

		اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني	بغداد 1980		لم تنبثق لجنة مشتركة كونها اتفاقية قرض		
						مشروع اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والفني والثقافية 2012	
16	مدغشقر	اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني مع ملحق لتنظيم تبادل الخبراء والفنيين والمدربين وايفاد الطلاب والمتدربين	بغداد 1979	غير مفعلة			
17	نيجيريا	اتفاق تجاري	بغداد 1977/2/20	غير مفعلة			
						مشروع اتفاقية التعاون الاقتصادي والعلمي والثقافي	
						مسودة اتفاقية التعاون الاقتصادي والعلمي والثقافي	
18	الكونغو الشعبية البرازافيل	اتفاقية للتجارة والتعاون الاقتصادي والفني	بغداد 1974	غير مفعلة	لا تتوفر معلومات عن اللجنة المشتركة		
19	السنغال	اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني	داكار 1980	سارية المفعول	عقدت الدورة الاولى في بغداد 1986 وتم تحديد الفترة 2- 2015/3/11 لعقد اجتماع الخبراء		

					تمهيداً لعقد الدورة الثانية للجنة المشتركة		
20	جمهورية غينيا الثورية الشعبية	اتفاقية للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والفني	بغداد في 1980/2/29	غير مفعلة سحبت من الانترنت			

بلدان امريكا :

ت	الدولة	اسم الاتفاقية او مذكرة التفاهم	مكان وتاريخ التوقيع	الموقف النهائي من الاتفاقية الموقعة قبل 2003/4/9	اللجنة المشتركة المنبثقة عن الاتفاقية واخر تحديث لها	اعداد مشاريع او توقيع اتفاقيات بعد2003/4/9 وتاريخها	الملاحظات
1	الولايات المتحدة					تحديد مجالات التجارة والاستثمار تم توقيعها في عام 205 (عمان) دخلت حيز النفاذ عام 2012	
						اتفاقية التعاون الاقتصادي والعلمي والفني تم توقيعها في عام 2005 (بغداد) دخلت حيز التنفيذ في عام 2012	
						اتفاقية حوافز الاستثمار تخص الهيئة الوطنية للاستثمار وقعت في عمان 2005	
						اتفاقية الاطار الاستراتيجي وقعت في بغداد 2008	
2	تشيلي					مشروع اتفاق التعاون التجاري والاقتصادي والفني والعلمي	
3	البرازيل	اتفاق التعاون الاقتصادي والفني	1977/5/11	غير فعالة انتهت نفاذيتها	عقد آخر اجتماع لها في بغداد 2012 على مستوى نواب الرئيس	تم اعداد مشروع اتفاقية جديدة شاملة وبانتظار تحديد موعد للتوقيع من الجانب البرازيلي	
4	كندا	اتفاقية	بغداد في	غير فعالة لم	تمت مراجعتها		

		التعاون التجاري والاقتصادي والفني	1982/11/12	تدخل حيز التنفيذ لعدم تصديقها من قبل البرلمان الكندي	عام 2012 ومفاتحة الجانب الكندي		
5	فنزويلا	مذكرة تفاهم لانشاء لجنة مشتركة	2000				
		مشروع اتفاقية شاملة		تمت مفاتحتهم لتفعيل العلاقات للتعاون ولم يستجيبوا			
6	الارجنتين	الاتفاق التجاري	1979/1/19	غير فعالة انتهت نفاذيتها	تم مفاتحة وزارة الخارجية لفتح مكتب تجاري في الارجنتين	تم اعداد مشروع انفاق للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والفني والثقافي	
7	كوبا	اتفاقية التجارية طويلة الامد	1973/1/19	غير فعالة انتهت نفاذيتها	عقد اللجنة المشتركة آخر اجتماع لها وهي الدورة 12 في هافانا 2000/12/4		
		اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني	بغداد في 1978/1/7	غير فعالة انتهت نفاذيتها			

المصدر : وزارة التجارة ، قسم العلاقات التجارية ، شعبة دول الجوار ، بيانات غير منشورة .

Abstract

Barter Trade as a commercial Policy to face the Iraqi Budget deficits .

The study came in three chapters . The first chapter discusses "The Conceptual Framework for Barter Trade". Which it referred to concepts of historical and theoretical aspects of barter trade. While the second chapter entitled "Trends Budget Disability". The general budget of the country in terms of reality and methods to finance this disability budget .

But the third chapter entitled "The Option of Barter Trade To Encounter Disability in Iraq" . It came in three sections. The first section dealt with escalating importance of crude Oil in the word from two points global demand and global needs. While the second section focused on the statement of economic importance of crude oil in the Iraqi economy while the third came with putting justifications and proposed methods for using of barter trade by Iraq an option trading to encounter or mitigate of the disability general budget.

The Ministry of Higher Education
And Scientific Research
Al – Qadisiya University
College Of Administration and Economics
Department of Economic

Barter Trade As Commercial Policy To Face The Iraqi Budget Deficits

A Thesis Submitted To The Council Of The College Of Administration And Economic

Al- Qadisiya University in partial fulfillment for the Requirementf for the Degree of master in Economies science .

By
Mohammed Muneam Ghaneam Al –Asady

Supervised by
(Dr. Prof)
Abidul Kareem Jabir Shenjar

2016 A.C. **1437 A.H.**